الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
قسم العلوم الإنسانية

شعبة علوم إنسانية تاريخ
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية
الرقم التسلسلي

سلوك الإبادة في فكر قادة الحملات الفرنسية ضد المقاومات الشعبية 1837-1871 دراسة في كتاباتهم

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة: التاريخ تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبة:
- خميلي فاديا
- عثماني أمال

إشراف الدكتور:
كليل صالح

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
الدكتور بوعناقة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
الدكتور كليل صالح	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا
الدكتور ليتيم عيسى	أستاذ مساعد	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:

1445-1446هـ / 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بكل مشاعر الحب والصداقة أهدي تخرجي وعملي المتواضع:

إلى من حملتني في بطنها وهنا على وهن، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها....

إلى القلب النابض... إلى رمز الحنان الحب والتضحية....

إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي....

أمي الغالية

إلى من علمني النجاح والصبر.....

إلى الذي بذل كل جهوده في تلبية احتياجاتي .... إلى من أحما اسمه بكل افتخار...

أبي الغالي

إلى إخوتي وأخواتي (عادل، شوقي، ياسمين، أسماء) وفقكم الله وأسعدكم في حياتكم وأدامكم لي

إلى اللذين غمروني بالحب والتوجيه " صديقات العمر

fadia

الإهداء

هداء إلى من غرَسوا في قلبي معنى الإصرار، وإلى من كانوا لي بعد الله سببًا في هذا النجاح ...إلى والديّ العزيزين، يا من منحتماني من الحب ما يكفي لعُمري كلّه، ومن الدعاء ما رفعني عاليًا ...إلى أمي، نبع الحنان، وسرّ الصبر، وإلى أبي، عنوان القوة والعزيمة، أنحني أمام عطائكما فخرًا وامتنانًا .وإلى أساتذتي الكرام، أصحاب الفضل بعد الله، لكم مني أسمى آيات الشكر والتقدير، فقد كنتم مشاعل النور التي أضاءت طريقي، وبصماتكم ستبقى خالدة في ذاكرة كل إنجاز .هذا التخرج... هو إهداء لقلوبكم أولًا

شكر وعرفان

نبدأ بحمد الله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل

مررنا بلحظات صعبة وأخرى جميلة تقاسمنا فيها كل ما هو جميل وكل ما هو محزن لننتهي بكل تفاني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع، وبهذا نكون عاجزين عن التعبير عما في صدورنا من عظيم الشكر لمن أخذوا بنا لإنجاز هذا البحث وشجعونا، فما يجب علينا إلا الاعتراف بفضل الآخرين وذكر جميلهم علينا،

نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير

للأستاذة:

التي لم تبخل علينا بتأطيرها الهادف ونصائحها

كما نتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه، الذين بذلوا في جهدهم ووقتهم لتمحيص هذا البحث

وإلى كل الأساتذة جزاهم الله خيرا

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة تشجيع

فاديا& أمل

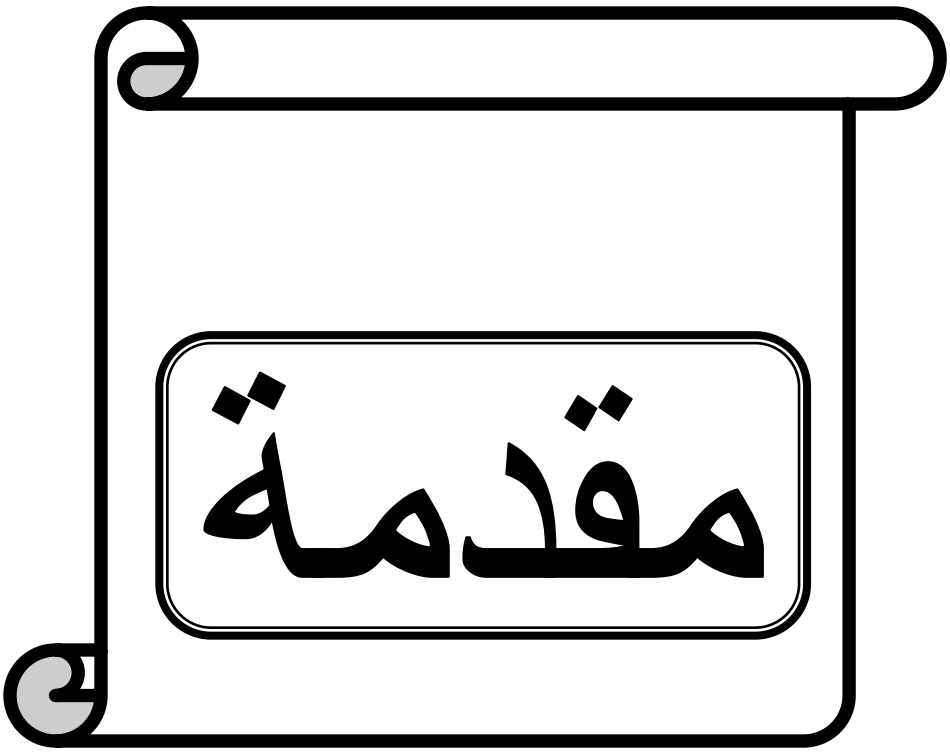
مقدمة

مقدمة:.....

شهد الإنسان في الجزائر خلال التواجد الاستعماري ممارسات لا إنسانية من هتك العرض وسلب الأرض وتهجير وإبعاد ونفي وتجويع، تعذيب وقتل، وسجل الاستعمار الفرنسي الأسود بأبشع الوسائل التي سُلّطت على الجزائريين. وعلى الرغم من محاولات البعض لغلق ملف الجرائم الاستعمارية، فإن الواقع يؤكد دوما حضور هذا الملف .فقد اتبع العدو الفرنسي منذ أن وطأة أقدامه أرض الجزائر أسلوب الإبادة والاضطهاد والقمع، مس كل فئات الجزائريين بدون استثناء، معتمدا على السلب والتخريب والمجازر ضد السكان العزل والحرق والخنق. وقد اعتمد قادة الجيش الفرنسي وجنودهم استراتيجية الحرب الشاملة في تعاملهم مع الشعب الجزائري، وكان الهدف الأساسي من خلال هذه الاستراتيجية الإسراع في القضاء على تلك المقاومة المستميتة التي أظهرتها مختلف فئات المجتمع الجزائري تحت قيادة علماء وشيوخ الزوايا .فالسلطات الاستعمارية أثناء احتلالها للجزائر لم تحترم الحرية الأساسية للسكان، فمبادئ وشعارات الحرية والعدالة والمساواة التي تبنتها الحكومة تقتضي معاملتهم معاملة إنسانية طبقًا للأصول والقواعد المعمول بها لدى الأمم المتحضرة. وقد أراد الغزاة الفرنسيون من وراء ذلك تحويل أرض الجزائر إلى أرض فرنسية بإبادتهم والإتيان بالأوروبيين، حيث أبادوا منذ دخولهم إلى الجزائر قبائل متعددة.

.الاسباب الموضوعية:

محاولة ادراك معاناة الجزائريين من خلال ماعرفته في الجانب العسكري حيث قامت الادارة الفرنسية بسن القوانين التعسفية دمرت الشعب الجزائري محاولتنا لمعرفة الهيمنة التي تعرضت لها الجزائر من قبل القادة الفرنسيين

الأسباب الذاتية:

ابراز الجانب المعرفي لسلوك القادة الفرنسيين تغطية جوانب مهمة من موضوع الابادة

1- الإشكالية:

كيف جسد سلوك الإبادة لدى قادة الحملات الفرنسية على الجزائر تداخلا بين المشروع العسكري الاستعماري والطموحات الإيديولوجية لفرنسة الإنسان الجزائري؟

الأسئلة الفرعية

ما المقصود بـ«سلوك الإبادة» في السياق الاستعماري الفرنسي، وما تجلياته في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟

كيف عكست كتابات قادة الحملات الفرنسية (مثل سانت أرنو، بوجو، لاموريسير...) تصوراتهم للعرب والمسلمين؟

2- **المنهج:**

وصفي تحليلي يعتمد المنهج الوصفي على رصد الوقائع التاريخية وتوصيف الأحداث كما جرت دون إصدار أحكام مسبقة، وذلك بهدف بناء صورة دقيقة للموضوع لأن دراسة سلوك الإبادة يتطلب وصفًا دقيقًا للسياسات والممارسات الفرنسية مثل المجازر، التهجير، حرق القرى، وهدم البنية الاجتماعية. كما يساعد على جمع المادة التاريخية من مصادر متنوعة كالوثائق، ورسائل القادة، والتقارير العسكرية .التحليلي يركز على فهم خلفيات الأحداث وتحليل الأسباب العميقة والنتائج من خلال تفكيك الخطابات والقرارات، لأن سلوك الإبادة لا يمكن فهمه فقط كوصف لوقائع، بل يجب تحليله فكريًا وإيديولوجيًا، أي ما الذي دفع قادة الحملة لاعتبار العنف ضرورة، كما يسمح بقراءة الخطاب الاستعماري الفرنسي ونزعته العنصرية.

مصادر البحث و مراجعه :

اعتمدنا في انجاز هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة وتختلف أهميتها حسب معالجتها للموضوع والتي تمثلت في الوثائق المنشورة والمذكرات الشخصية للقادة و السياسيين الذين ساهموا في صنع الأحداث المتعلقة بالموضوع وكذلك بعض المؤلفات التي عاصر أصحابها الأحداث وأرخوا لها ، كما كان للصحف والمجلات التي عاصرت تلك الفترة بالغ الأهمية ، كما رجعنا إلى العديد من الكتب والدراسات الجامعية التي تيسر لنا الحصول عليها ويمكن ترتيب هذه المصادر والمراجع حسب أهميتها كالتالي :

اعتمدنا على الوثائق المنشورة بكثرة وأخص بالذكر منها ما نشر فضيل ديلو المعنون تحت جرائم الذاكرة اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر كمشروع إبادة ثقافية منظم استهدف محو هوية المجتمع الجزائري عبر مؤسساته الدينية والتعليمية والثقافية. كما يسلط الضوء على ممارسات الاحتلال وآليات تنفيذها، إلى جانب إبراز مظاهر المقاومة الجزائرية لهذه السياسات

وتناولنا مقال الدكتورة صليحة علامة افتعال المجاعات من اشكال الإبادة الجماعية في الجزائر حيث كانت سياسة التجويع وافتعال المجاعات من أشنع ما طبقته الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بعد تجريد الشعب من مصادر الرزق بإبادته، حيث افتعلت مجاعات رهيبة وسط السكان أودت بحياة عائلات بأكملها بسبب الجوع وسوء التغذية. هذا الأخير الذي أدى إلى ظهور أوبئة قاتلة فتكت بسكان البلاد مثل وباء التيفوس (مرض الفقر والمقدّر)، فكان عدد الوفيات التي خلفتها المجاعات المفتعلة أكثر مما خلفته الحروب والكوارث الطبيعية .

وأيضا عيسى بوقرين الهولوكوست الفرنسي في الاغواط عرفت الجزائر خلال كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة أنواع كثيرة من المجازر ارتكبت في حق سكانها وتعتبر هذه الجرائم جرائم حرب يعاقب عليها القانون و لا تسقط بالتقادم، و الأمثلة كثيرة، فقد شهدت فترة المقاومة مجزرة الطاهره سنة 1845 و مجزرة الزعاطشة 1848 و

مجزرة الأغواط 1852 و شهد القرن العشرين أشنع المجازر في 8 ماي 1945 ثم المجازر التي ارتكبت أثناء الثورة . نماذج في هذا المقال واحدة من أبرز المجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي عند احتلاله الأغواط في 4 ديسمبر 1852 وذلك بسقوط ثلثي سكانها أي حوالي 2500 شهيد عن طريق مختلف الأسلحة وحتى عن طريق الحرق، و قد خلفت المدينة من كل سكانها و حولت إلى مركز عسكري، كما وصفها أحد الضباط الفرنسيين بأن ما حدث في المدينة يعتبر هولوكوست حقيقي بأتم معنى الكلمة.

اعتدنا أيضا فارس العيد مقاومة الشيخ محمد بن عبد الله الملقب ببمعزة من خلال كتابات الضباط الفرنسيين كتاب سانت" آرنو" المعروف بحمالاته العسكرية في الوسط والغرب الجز ائري ،

وتطرقنا الى طعبة حرية سياسة المارشال بيجو في مستعمرة الجز ائر1836-1848

1- خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وما تضمنته من تساؤلات فرعية قمنا بوضع خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، اعتمدنا فيها على تسلسل زمني وتحليلي يوضح سلوك الإبادة في فكر قادة الحملات الفرنسية ضد المقومات الشعبية في الجزائر .

في الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري والتاريخي لدراسة **من** خلال مبحثين، حيث استعرضنا في المبحث الأول الاطار النظري لمفهوم الإبادة في الفكر الاستعماري وفي المبحث الثاني السياق التاريخي للحملات الفرنسية في الجزائر 1830-1871

أما في الفصل الثاني: حيث تناولنا مبحثين الأول بعنوان تحليل كتابات القادة الفرنسيين حول سلوك الإبادة حيث فصلنا بعض نماذج من الوثائق الرسمية والخطابات السياسية، يليه المبحث الثاني تطرقنا فيه الى استراتيجية الإبادة المستخدمة ضد المقومات الشعبية .

اما الفصل الثالث: فقد قمنا بدراسة تأثير سلوك الإبادة في مقاومة الشعب الجزائري تناولنا فيه اثر التدمير على الهوية الوطنية وأيضا دور القادة المحليين والمثقفين في مواجهة الإبادة.

الخاتمة : استنتاج عام لبعض النقاط التي تطرقنا اليها في الفصول الثلاث ، مع تقديم شامل لسلوك الإبادة في كتابات القادة الفرنسيين .

صعوبات الدراسة صعوبة

توفر المصادر الأصلية :أغلب الوثائق والمراسلات التي تعبّر عن الفكر الحقيقي لقادة الحملات الفرنسية (مثل سانت أرنو، بوجو، لاموريسير...) محفوظة في الأرشيف الفرنسي أو نُشرت في طبعات قديمة ونادرة، وهو ما جعل الوصول إليها كاملاً أمرًا صعبًا

عائق اللغة الفرنسية :معظم الكتابات الصادرة عن القادة العسكريين الفرنسيين كُتبت بالفرنسية القديمة، وبعضها بصيغ بيروقراطية أو عسكرية معقدة، ما تطلب جهدًا كبيرًا في الترجمة الدقيقة وفهم السياق التاريخي واللغوي

التحيّز في بعض المراجع الفرنسية :العديد من المصادر الاستعمارية تحاول تبرير السلوك الإبادي أو التقليل من بشاعته، ما يجعل على الباحث مسؤولية النقد التاريخي وتفسير المضامين بين السطور

الفصل الاول: الإطار النظري والتاريخي للدراسة.

المبحث الأول : الاطار النظري لمفهوم الإبادة في الفكر الاستعماري

مفهوم الإبادة الجماعية : ونعني بالإبادة تدمير أمة أو جماعة عرقية ، فالإبادة لاتعني بضرورة أتدمير الفوري ، إلا عندما يتم عن طريق القتل الجماعي للجماعة ، والهدف منه الإشارة الى خطة محكمة لمختلف الإجرئات والتي تدمر الأسس الحياتية للجماعات أكد ليمكين أن تدمر الجماعات يتم في غالب الأحيان بطرق غير قاتلة ، فلإبادة الجماعية ليست أكثر من مجزرة واسعة النطاق (ليمكين, رفائيل; دكتور سعد سلومة، 2008، صفحة 480)

تُعتبر الإبادة الجماعية خطرًا وانتهاكًا مباشرًا للحقوق والمواثيق الدولية في العالم كافة، حيث تُعد الآثار السلبية والخطيرة التي تمس مجتمعات كاملة سببًا إضافيًا دفع العالم إلى العمل على مكافحتها، وذلك من خلال توقيع الاتفاقيات الدولية وإدخالها في اختصاص القضاء الجنائي .وتتضمن الإبادة الجماعية الأفعال المرتكبة بقصد محدد لتدمير مجموعة قومية أو عنصرية أو دينية، سواء كليًا أو جزئيًا، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير الجسدي. (ناصر, منتصر دار، صفحة 03)

كما تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها كل مخالفة للقانون الدولي يقع منفرد المسؤول عنها على المستوى الأخلاقي عن الإضرار بالأشخاص أو المجتمع الدولي، بضمانة الدولة وبطلب منها .وقد وصف

" جرافل "جريمة الإبادة بأنها أهم الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية ونموذجها، ففي هذه الجريمة تتجسد فكرة الجريمة ضد الإنسانية بأجلِّ مفاهيمها، حيث يقدم القتلة والسفاحون على إبادة جماعةٍ ما وقهرها، لا لذنب اقترفته، سوى أنها تنتسب إلى جماعة قومية أو جنس أو دين يختلف عن قوميتهم (رائف رحيم ، صفحة 478).

تعريف الإبادة في الجزائر: ارتكب في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر جرائم دولية والتي تعرف أنها واقعة إجرامية تخالف قواعد القوانين الدولية سواء كان الفعل الذي يشكل الجريمة في صورة فعل (إجباري) أم امتناع عن فعل أي سلبية ويدخل في عددها جرائم الإبادة الجماعية والتي تعرف أحيانا بالجريمة لإبادة الجنس البشري génocووهي جريمة كبرى ضد وجود الشعب الجزائري نفذتها فرنسا عمديا بصور مختلفة وتتخذ جريمة لإبادة الجماعية صور إبادة مادية بالقتل للتخلص من قومية معينة أو عنصر معين وقد تكون الجريمة في شكل إبادة بيولوجية (إجهاض النساء) بهدف القضاء على العنصر البشري وإبادة ثقافية كتحريم النطق باللغة القومية .

تصدرت جريمة لإبادة الجماعية أرقام قياسية في صفحة الإجرام إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر وتم ذلك بطرق مختلفة باتساع أنواع الإبادة ومن بينها الإبادة الجسدية والتي تمثل في قتل الجماعات قومية أو عنصرية أو دينية بأي وسيلة كانت بواسطة الاختناق بالغازات السامة أو الإعدام أو الدفن وهم أحياء أو القصف بالطائرات أو الصواريخ أو بأي وسيلة أخرى تزهق اروح وهو ما حصل مع مئات الأولوف من الجزائريين وهناك شكل أخر من أشكال (عمر سعد الله ، الصفحات 67-68-73-74)

الابادة والتي تشكل أذى جسدي وروحي خطير وهو الإبادة الثقافية التي تمثلت في ترسيم الثقافة الفرنسية في الجزائر وتحريم التحدث باللغة الوطنية في مختلف ميادين الواقع الجزائري ومن صور الأخرى للإبادة إنهاء ملكية الجزائريين لأرضيهم حيث اعتمدو سياسة نقل الملكية الجماعية للأراضي الجزائريين (عمر سعد الله ، الصفحات 78-97)

جذور الفكر الاستعماري:

إن تأسيس الدولة الفرنسية أو الكيان الفرنسي في الجزائر على المقاومات الصليبية والتميز العنصري على عدة أنظمة وقوانين آولا المعاملة مع المستوطنين والمعمرين حيث يتضمن منحهم كامل حقوق الإنسانية ، أما ثانيا معاملة الأهالي الجزائريين بالقوة والعدوانية بعيدة عن حقوق الإنسان وسلب كرامتهم وهو تميز عنصري وفي التقرير الذي رفعه وزير الحربية الفرنسي " الدوق دي كليهون " الى الملك الفرنسي شارل العاشر يقول فيه " إنها العناية الإلهية التي قضت بأن تنادي القديس " الويس التاسع ليأخذ بالثأر وليقتص للدين المسيحي وللإنسانية ولسنا في حاجة الى إقتناع جديد بأنه لا سبيل الى استقرار الأمن في الجزائر ، إلا بإبادة أهلها عن بكرة أبيهم " ن حيث تتضمن هذه الفقرة أن وزير الحربية الفرنسي أدى الاحتلال الفرنسي للجزائر حرب صليبية وإبادة بمختلف الطرق والوسائل ، حيث كان هدف الفرنسيين جل الجزائر الهدف الأول لدخول الديانة المسيحية والثقافة الغربية الى إفريقيا كما دخلت من قبل في عهد الرومان أي القضاء على الديانة الإسلامية العربية (فيلالي، 1830-1850، صفحة 27)

نظرا لإصرار فرنسا لاحتلال الجزائر بدأت الحكومة في للاستعداد من أجل تجهيز الأسطول كالسفن وتنظيم الجيش.

حيث تمت تعبئة الأسطول قوامة (675) سفينة منها (103) سفينة حربية مسلحة بـ (1872) مدفعا و (527) سفينة للنقل حيث الجيش الاحتلال الفرنسي تكون من (3700) جندي و (4000) فرسا مقسما على ثلاث فرق من المشاة بقيادة كل من الجنرال بيرتيزين [1] Berthezéne والجنرال لوفاردو [2] loverde والدوق ديسكار [3]duc d'escars (محمد عيساوي ، الصفحات 15-16)

تميزت مرحلة الاحتلال بتوالي أربعة حكام عامين على الجزائر أولهم الجنرال دروي ديرلون [4]ما بين 1834-1835 ثم يليه كلوزيل[5] 1835-1837 الذي عاد للمرة الثانية على التوالي هذا المنصب ثم يليه بعده دامريون[6] 1837 والذي توفي

[1] الجنرال بيرتيزين : هو قائد عسكري فرنسي شارك في احتلال الجزائر سنة 1830 وتولى القيادة مؤقتا بعد سقوط العاصمة
[2] الجنرال لوفاردو : هو قائد فرنسي أول من تولى الحكم العسكري بعد سقوط مدينة الجزائر
[3] الدوق ديسكار : هو ضابط فرنسي وجهت له مهام عسكرية خلال فترة الاحتلال لأكنه لم يكن من القادة الرئيسين للحملة الفرنسية على الجزائر
[4] دوي ديرلا : جنرال فرنسي خدم في عهد نابليون وتولى إدارة الجزائر كحاكم عام سنة 1834 خلال بداية الاحتلال الفرنسي
[5] كلوزيل : هو جنرال فرنسي قاد الحملة على الجزائر وساهم في توسيع الاحتلال بن 1890 الى 1837 واشتهرا بعنفه في قمع المقاومة
[6] داملیون : قائد فرنسي وحاكم عام للجزائر قاد حملة قسنطينة وقتل خلال حصارها عام 1837

أمام أسوار قسنطينة في الحملة الثانية ليخلفه بعده فالي [1] Valée كحاكم عام 1837-1840 حيث نجح في احتلال مدينة قسنطينة سنة 1937 ليصبح مرشال فرنسا (محمد عيساوي ، صفحة 55)

قام الفرنسيون بالاستلاء على كل ما وجدوه واعتبروه غنيمة حرب وأبادو المدينة للنهب والاغتصاب فاستولى الفرنسيون على خزينة الداي وأملاكه وأملاكا الأتراك وستولو على الأوقاف وهي صدقة من المجتمع الجزائري الى الفقراء والمساكين (البر ، التعليم) (فيلالي، 1830-1850، صفحة 47)

وستولو على ازوايا والمساجد وحولو بعضها الى كنائس والبعض الأخر الى مستشفيات لجنودهم ، وإحتلوا أيضا على الأراضي المخصصة للمقابر وأملاك القبائل والعشائر وطردهم منها . أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية خاصة ما تعلق منها بنزع الأراضي وفرض الضرائب التي استهلكت الأوضاع الاقتصادية للجزائريين مما زاد الأمر سوء حدوث القحوط فتوالت الأزمات الاقتصادية على البلاد وقد حدث مابين سنتي 1866-1870 عدة مجالات والقحوط تركت أثار سيئة على السكان إذ انتشرت الاوبئة الفتاكة الكوليرا والتفيس . (مقلاتي عبد الله ، 1830-1850، الصفحات 114-115)

أشكال الإبادة : (ثقافيا)

1- الأوقاف : كان أول إجراء شخص في هذا التوجيه استلاء على الأملاك الوقفية وغير منقولة وذات الوظائف المتعددة كصيانة المساجد ، تعليم الأطفال ، التكفل بالمحتجين مع التحكم ممثليها للاعتقاد سلطات الاحتلال بأن حرمان الإسلام لمؤسساته الثقافية من دعامته الوقفية سيضعف ايضا خطورته وكانت لها هذه السيطرة القانونية البتداء من 1835 بعد التحريض على رفع الشكاوي ضد وكلاء الأوقاف لتسير تدخلها رسميا .

ثم تم تعميم الأمر على بقية المؤسسات الخيرية ، بيت المال ، سبل الخيرات جمعيات الأندليسين يتم ضمها وجمعها في المدن تحت تصرفهم في منتصف الأربعينيات حيث أن من الناحية العلمية

لم تنتظر سلطات الاحتلال السيطرة على المؤسسات الدينية (المدارس ، ازوايا ، المساجد) والمؤسسات التنشئة الاجتماعية لبدأ إجراءاتها بمختلف الأشكال ضد المؤسسات الدينية في بداية الإحتلال ، حيث تم تحول المساجد وازوايا والمدارس والملاجئ الى الاجتماعية الى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة وأدوات التعذيب ومستشفيات عسكرية و مراقد للجنود وكنائس ، مما غير الخريطة العمرانية للعاصمة الجزائرية (أنظر الملحق 01)

2- المساجد والزوايا : تم تحويل المساجد وازوايا في البداية الى مرابط للخيل ومستشفيات ميدانية ، بعدها

[1] الجنرال فالي : قائد فرنسي شارك في احتلال الجزائر وكان حاكما عام لها بين 1837 الى 1838 وساهم في توسيع النفوذ الفرنسي عسكريا

تحويل الى إقامات للجمعيات النصرانية وكنائس وبعضها الأخر للمستوطنين لهدمها (فضيل ديلو، دسمبر 2021، الصفحات 94-95-96 العدد 02)

وستبدالها بمنازل وحمامات ومحلات تجارية ...) تشير بعض المصادر الفرنسية الى تراجع عدد المساجد في عامي (1830-1862) من 103 مساجد الى 47 مسجد) بدل من الارتفاع في العدد تبع لنمو الديمغرافي ، بينما تشير مصادر فرنسية أخرى الى وجود 176 بناية دينية من بينها 122 مسجد في العاصمة عند الاحتلال وفي عام 1862كان عدد المساجد اثنا عشر مسجد والذي تقلص عددها الى ست مساجد عاصمية عام 1898.

دشن الاحتلال عام 1830 أوا اعتداء مس المساجد بهدم احد المساجد العصامية السبعة الرئيسة "جامع السيدة " (تم اكتشاف بعض الأثار عند بناء ميترو النفاق في العاصمة) (أنظر الملحق 2) وتعويضه ببنايات عسكرية والتخلص من جوامع اخرى ذات شهرة وقيمة عالمية مثل جامع عبدي باشا وحسين منرومرتو وخضر باشا ومساجد من الدرجة الثانية مثل جامع محمد باشا ومسجد ابن نيقرو الاندلسي والذي تم هدم هذا الأخير في 1837 ومسجد سيدي الرحبي في 1840 وتم تحويله الى صيدلية ، وفي 1839 حول مسجد القصبة الى كنيسة الصليبية المقدس وجامع علي بتشين الى كنيسة سيدة الإنتصارات عام 1843 ، وقبل ذالك جامع قايد علي الذي حول عام 1842 الى ملحق راهبات القديسيوسف عام 1836 (أنظر الملحق 03) (فضيل ديلو، دسمبر 2021، الصفحات 97-98) شمل الهدم والتخريب مثل المؤسسات الدينية والإجتماعية خارج العاصمة كوهران الذي شمل 148 مسجد وخاصة قسنطينة 837 مسجد وزاوية

حيث عرفت بتدين أهلها الذين عانو من التعذيب الفرنسي بهم وبالبنايات الدينية لمدينتهم من الإستلاء على الأوقاف بعد احتلالهم عام 1837 حيث بادرو بتعطيل جامع رحبت الصوف وتحويله الى مخزن عسكري للشعير وإسقاط منارته عام 1852 وتحويل جامع القصبة الى بناية عسكرية ، بالإضافة الى جامع سوق الغزل تحويلها الى كاندرانية (كنيسة) عام 1839 (فضيل ديلو، دسمبر 2021، الصفحات 99-100)

أشكال الإبادة (اجتماعيا اقتصاديا):

تعتبر المجاعة أفة إجتماعية خطيرة جدا حيث تعرضت لها الجزائر خلال الإستعمار والتي أودت بأعداد كبيرة من الجزائريين حيث أغلبها كان نتيجة كوارث طبيعية كالجراد والجفاف ، الى أن المجاعة التي تسبب فيها الاستعمار الفرنسي كان فتاكا ومدمرا بالسكان ، حيث تندرج ضمن سيادت إبادة الشعب الجزائري وتجويعه من خلال ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتدمير البنى الاقتصادية التقليدية الذي تأسس عليه معيشة الفرد الجزائري ، وقد تضرر الشعب الجزائري من المجاعات والجفاف ، زحف الجراد دون المستوطنين برغم من أنهم كانو

يعيشون نفس الضروف الطبيعية ، مثل ماحدث مع مجاعة 1866-1868 حيث ذكر بعض الكتاب أن الجزائريون كانو يهبطون ليلا من الجبال للسرقة والنهب لتغذية أبنائهم و زوجاتهم ، وإنتشار الأرامل واليتامى في المدن للتسول ، لأن بؤس 1867 مس العرب فقط ، أما المستوطنين فقد نجوا من المجاع (صليحة علامة ، الصفحات 190-191) .

تعددت أشكال سياسة التجويع في الجزائر خلال الإستعمار بتنوع أساليبها في البداية كانت تربط الإقتصاد الجزائري الفرنسي وجعلهم مكملا لهم ، حيث شجع الإحتلال الزراعة النقدية التجارية 1881-1962 على حساب الزراعة المعيشية للسكان بتحويل مزارع الحبوب الى مزارع للعنب ، وقد قدرت المساحة أن ذاك بـ 450.000 هكتار من أخصب الأراضي ، مما أدى الى نقص المواد الغذائية والزراعية في الأسواق ، حيث أصبح نصيب الفرد الجزائري من الحبوب (قمح وشعير) سنة 1900 قنطاران فقط بعدما كانت في 1871 يقدر بـ 5 قناطير سنويا جرد الإستعمار مصادر رزق الجزائريين وإبادتهم عن طريق الجوع (صليحة علامة ، صفحة 194) ، حيث فرضت عليهم الحكومة الفرنسية ضرائب مختلفة الأشكال منها الضرائب العربية التي بلغت سنة 1863 حوالي 12 مليون فرنك مقسمة على 2.700.000 جزائري بمعدل 5.4 فرنك للشخص الواحد ، وفرضت بلاد الزواوة إثر ثورة لالاة فاطمة نسومر في 1857 غرامة مالية قدرت بـ مليوني فرنك ، وبلغت هذه العملية أوجها مع ثورة الرحمانية سنة 1871.

حيث بلغت قيمة الغرامة مائة فرنك على كل بندقية محتجزة مما جعل القيمة ترتفع لتصل الى 36.582.298 فرنك مع فدية الجزائريين بـ 63.000.000 فرنك أي أكثر من ستين فرنك لشخص الواحد ، حيث يعد مبلغًا ضخما على شعب سلبت منه مصادر الرزق ، وقتطع منها 900.000 فرنك كتعويض للمتضررين الأوروبيين ، ومن ناحية أخرى لجأت السلطات الإستعمارية الى حرق المحصول والغابات كمصدر رزق للجزائريين ، ومن بين المناطق المتضررة من سياسة التجويع نذكر على سبيل المثال منطقة الزواوة التي إقترح " الجنرال دوماس [1]" إباد شعبها بمحاصرتهم في أراضي بور غير منتجة حتى يتم القضاء عليهم بإعتبارها منطقة مكتظة بالسكان ذات أراضي جبلية صعبة للإستصلاح والزراعة والحرث ولا تنتج سوى ثمن $\frac{1}{8}$ قيمة للإستهلاك المحلي من القمح والشعير والذرة البيضاء واللجوء الى مناطق أخرى لإقتناء الحاجيات الأخرى ، بعد بيع ماتنتجه المنطقة من زيت الزيتون والتين .

أدت سياسة التجويع مرض سوء التغذية بعد إختلال النظام الغذائي للجزائري حيث تم تسجيل نقص في عدد الوجبات اليومية وفي عدد السعرات الحرارية التي لم تتجاوز 1500 حريرة في اليوم .حيث كان الأوروبي يتناول 3000 حريرة في اليوم ، وهو ضعف ما يتناوله الجزائري . (صليحة علامة ، الصفحات 195-196).

أشكال الابادة (سياسيا عسكريا)

[1] الجنيرال دوماس : قائد عسكري فرنسي شارك في الاحتلال الفرنسي للجزائر في القرن 19

تعمدت السلطات الاستعمارية قهر القوة الجزائرية وإضعافها وانتهاج سياسة قمعية بكل الطريق , حيث كتب الدكتور "أوجان بودي شون[1] " (1810-1858) قائلا :"إن سياسة فرنسا في الجزائر ,لن تخرج عن إطارها الأساسي هو أن تكون المستعمرة دائمة ,والطريق الأقصر لتحقيق ذلك هو الرعب و التخويف , نستطيع أن نحارب أعداءنا الإفريقيين بالنار والبارود وإثار الفتن بين القبائل وهو الطريق الأسهل "وفي إطار سياسته العدائية اتجاه الجزائريين فقد أصر الاستعمار على استعمال كل وسائل ضد الجزائر وتجسيدا لتلك السياسة قامت فرنسا بإرسال مجموعة من الضباط العسكريين لتنظيم المذابح الجماعية وعمليات التقتيل ,فبعد احتلال مدينة البليدة تلقى الجيش الفرنسي الأوامر من الجنرال "بيرتروند كلوزيل " بإحراق البساتين وذبح كل السكان لإحداث صدمة نفسية وبث الخوف والفزع لدى الأهالي ,فاقترفوا مذبحة ضد سكان المدينة فلم يرحموا الشيوخ والعجائز والنساء والأطفال والذين ذبحوا على صدر أمهاتهم ,أما الباقين فأرسل إليهم مبعوثا وطلب منهم العودة إلى ديارهم سالمين لكنه غدر بهم وذبح الجميع بدون استثناء , وبذلك حول الضابط "ترولير [2]" المدينة النابضة بالحياة إلى مقبرة في بضع ساعات . (عسال نور الدين، صفحة 280).

وتندرج هذه المجزرة في إطار تطبيق السياسة الاستعمارية , وتم انتهاج مسار الإبادة الجماعية لاعتقادهم أن إبادة العنصر البشري يسهل عملية احتلال الأرض وإخضاع الشعب (عسال نور الدين، صفحة 281) .قامت القوات الفرنسية بقيادة المارشال بيليسي [3]في 1845 شن حملة عسكرية على قبيلة الفراشيش[4] الواقعة في جبال الظهرة ولم يكن في وسع الأهالي سوى أخذ أمتعتهم وحيواناتهم للاختباء في إحدى المغارات الواقعة في جبال الظهرة وبعد أن فرضت القوات العسكرية حصارا عليهم لعدة أيام أمر المارشال بيليسي بسد كل المنافذ المؤدية إلى المغارة وبعد أن تمت العملية أشعل النار في مدخل المغارة مما تسبب في موت معظم من كان داخلها بالاختناق (رزقي شويطام، 1830-1914، الصفحات 195-196) وعن هول مشهد هذه المحرقة المروعة قدم بعض الحاضرين شهاداتهم عن ما رأوا وسمعوا , فلقد جاء في شهادة أحد الشهود وهو يصف نهاية الفاجعة أنه :"..... اطبق على المكان سكون عميق , وفي حدود الرابعة والنصف اتجهت إلى المغارة رفقة ضابطين من سلاح الهندسة ..... واصلنا المشي إلى المدخل عبر طبقة كثيفة من الرماد والغبار , ثم دخلنا تجويفا بطول نحو ثلاثين خطوة , وهناك رأينا منظرا رهيبا يصعب وصفه أو لتصويره , كانت كل الجثث عارية من اللباس في مظهر يدل على حالة الرعب التي عانوا منها قبل موو هم , وكان منظر الأطفال

[1] اوجان بودي شون : كان ض ابط فرنسيا شارك في الاحتلال الفرنسي للجزائر ساهم في تثبيت السيطرة الفرنسية هناك

[2] الضابط ترولير : شارك في الحملات العسكرية خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر في القرن 19 واشتهرا بدوره في العمليات القتالية والإدارية التي ساعدة في توسيع النفوذ الفرنسي في المنطقة

[3] المرشال بيليسي : هو قائد عسكري فرنسي لعب دورا مهما في الحمالات الاستعمارية في الجزائر خلال القرن 19

[4] قبيلة الفراشيش : هي قبيلة امازيغية قديمة تعيش في مناطق شمال الجزائر وتشتهرا بتاريخها العريق وتراثها الثقافي الخاص لعبت دورا مهما في مقاومة الاحتلال الفرنسي وعي من القبائل التي حافظة على عاداتها وتقاليدها عبر الزمن

المتشبثين بصدور أمهاتهم وسط أكياس الحبوب الجافة منظرا في غاية الرهبة والبشاعة ....كان عدد الجثث يتراوح بين ال ثمانمائة (800) والألف (1000) . ولكننا عندما أخبرنا العقيد "بيليسي" بذلك شكك في قولنا وأرسل جنودا أخرين لعد الأموات , حيث أخرجوا ستمائة (600)جثة من المغاربة , دون حساب الجثث المكومة فوق بعضها كأنها عجينة بشرية .

وعن هول مشهد هذه المحرقة المروعة قدم بعض الحاضرين شهاداتهم عن ما رأوا وسمعوا , فلقد جاء في شهادة أحد الشهود وهو يصف نهاية الفاجعة أنه :"..... اطبق على المكان سكون عميق , وفي حدود الرابعة والنصف اتجهت إلى المغارة رفقة ضابطين من سلاح الهندسة ..... واصلنا المشي إلى المدخل عبر طبقة كثيفة من الرماد والغبار , ثم دخلنا تجويفا بطول نحو ثلاثين خطوة , وهناك رأينا منظرا رهيبا يصعب وصفه أو لتصويره , كانت كل الجثث عارية من اللباس في مظهر يدل على حالة الرعب التي عانوا منها قبل موتهم , وكان منظر الأطفال المتشبثين بصدور أمهاتهم وسط أكياس الحبوب الجافة منظرا في غاية الرهبة والبشاعة ....كان عدد الجثث يتراوح بين الثمانمئة (800) والألف (1000) . ولكننا عندما أخبرنا العقيد "بيليسي" بذلك شكك في قولنا وأرسل جنودا أخرين لعد الأموات , حيث أخرجوا ستمائة (600)جثة من المغاربة , دون حساب الجثث المكومة فوق بعضها كأنها عجينة بشرية . (كوسة جميلة، الصفحات 386-387)

المبحث الثاني : السياق التاريخي للحملاتالفرنسية في الجز ائر1830-1871

لمحة تاريخية عن الاحتلال الفرنسي للجز ائر:

لقد اعتبر كثير من المؤرخين الفرنسيين أن حادثة المروحة كانت سببا رئيسيا لاحتلال فرنسا للجزائر لكن هناك اسباب أخرى خفية نذكر منها : اهتمام المستعمر الفرنسي من أجل الحصول على مطالب اقليمية على شواطئ الساحلية وذلك من خلال تهديد للدابات وأدى فشلها في التفكير في ارسال حملة الغزو الجزائري ، نمو الفكر العدواني وتعاظم شأن فرنسا في المغرب الأوروبي حيث شجعها على المضي في احتلال الجزائر، مستغلة الظروف والعراقيل التي كانت تمر بها الجزائر والدولة العثمانية.

الوضع المالي والاقتصادي في نمو الحركة الصناعية في فرنسا دفعها الى ايجاد موقع أخر لها كالجزائر للسيطرة على خزائنها ومواردها الاقتصادية (مقلاتي عبد الله ، 1830-1954، صفحة 13) .

أن حقيقة حادثت المروحة أدت الى التوتر في العلاقات بين فرنسا والجزائر والتي تفعت في 29 أفريل 1827 وهي في

أصل القضية مسرحية أدقنها القنصل الفرنسي دوفال (DUVAL)[1] تمثيلها وذكر أن الداي حسين غضب وضربه على وجهه بالمروحة التي كانت بيده (محمد عيساوي ، 1830-1871، صفحة 5) .حيث تعرضت الجزائر لعدة حملات خاصة مع بداية القرن خمس عشر بهجمات من البرتغال واسبانيا وحملة شارلكان[2] كما أن فرنسا قامت بالهجوم على الجزائر عدة مرات منها هجوم الدوق بوفور[3] على جيجل 1646 وهجوم دوكين[4] وقصفه الجزائر 1682 وتوقيع معاهدة السلام لمدة 100 سنة (محمد عيساوي ، 1830-1871، الصفحات 5-6)حيث تتواصل الجزائر بعدة روابط مع مختلف البلدان الأوروبية وخاصة مع فرنسا فمنذ 1561 ارتبطت الجزائر وفرت بعدة علاقات حيث قامت بمعاهدة السلام بين البلدان ثم تدعمت هذه العلاقات خلال الثورة الفرنسية 1789 اعترفت الجزائر بحكومة الثورة حيث كانت تحاصرها وقدمت لها مساعدات عدة كالقروض مالية والقمح وفتح الأسوق امام التجار الفرنسيين (عبد الله مقلاتي ، 1830-1962، الصفحات 11-12) حيث نجح القنصل دوفال في مسرحية حادثة المروحة وأوجد لفرنسا سبب لأجل القضاء على الجزائر وفرض عدوان بري وبحري حيث أعلنت عن الحصار في 16جوان 1827 واكتشاف النوايا الفرنسية في غزو الجزائر (عبد الله مقلاتي ، 1830-1962، صفحة 14) .

بدأت الحملة في ميناء تولوز يوم 25 ماي 1830 وثم الانزال 14 جوان 1830 بسيدي فرج غرب العاصمة دون تدخل الحكومة الجزائرية حيث انها كانت بداية على مكان الانزال . (مقلاتي عبد الله ، 1830-1954، صفحة 14)حيث نصب ديبورمون[5] قائد الحملة قيادته في سيدي فرج وتحويلها الى منطقة الهجوم حيث ان الجزائريين لم يكن اهم اي استعداد للمواجهة والضعف في العمليات العسكرية حيث تولى ابراهيم اغا صهد الداي حسين قيادة الجيش حيث اظهر عجز على تولي القيادة حيث انه لم يصغي لآراى الحاج احمد باي حيث كان الفرق من ناحية العدد والتسليح (مدافع ، أسلحة) حيث حاولت الجزائر الرد على فرنسا والهجوم على مركز جناحي قوات العدو حيث نجحت بعض الشيء إلا أن القادة الفرنسية حددت مراكز الهجوم من قبل (مقلاتي عبد الله ، 1830-1954، صفحة 14)

أسباب سلوك القادة الفرنسيين :

أولا :مراحل الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر(1830-1870)

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، تبنّت السلطات العسكرية الفرنسية سياسة تهدف إلى السيطرة الكاملة على الأراضي الجزائرية، مستندةً إلى تصور يعتبر أن ثروات البلاد تكمن أساسًا في ملكياتها العقارية. وقد أدى

[1] القنصل دوفال : هو دبلوماسي فرنسي عمل في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي في القرن 19 وكان له دور في إدارة الشؤون السياسية والعلاقات بين السلطات الفرنسية والسكان المحليين

[2] حملة شارلكان : حملة عسكرية فرنسية قادها الجنرال شارلكان لقمع المقاومة في منطقة القبائل للجزائر

[3] الدوق بوفور : قائد عسكري فرنسي في القرن 17 قاد حملة بحرية على مدينة جيجل الجزائرية وتعد حملته احدى أولى محاولات التوسع الفرنسي في الجزائر قبل الاحتلال الرسمي

[4] الدوق دوكين : قائد فرنسي من أوائل القادة الفرنسيين الذين واجهوا الجزائر عسكريا قبل بداية الاحتلال المباشر

[5] ديبرمون : جنرال فرنسي قاد حملة احتلال الجزائر عام 1830 بأمر من الملك شارل العاشر حيث نزلت قواته في سيدي فرج وأسقطة حكم الداي حسين مأدى الي بداية الاستعمار ويعد أول حاكم عسكري فرنسي مؤقت للبلاد بعد الاحتلال

هذا التصور إلى إطلاق حملة ممنهجة لمصادرة الأراضي، وذلك عبر القوة العسكرية أو فرض قوانين تشرّع عملية نقل الملكية من السكان الأصليين إلى الدولة الفرنسية، ومن ثم توزيعها على المستوطنين الأوروبيين. وبهذا، أضحت المصادرة أداة مركزية في مشروع الاستعمار الفرنسي، متجاوزةً القيم القانونية والأخلاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفردية .تزامنت هذه المرحلة مع أزمة اقتصادية ضربت فرنسا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، خاصة مع أزمة 1830–1831، مما زاد من حدة سياسة الاستغلال التي انتهجتها فرنسا في الجزائر. وقد استغلت السلطات الفرنسية هذه الأزمة لتبرير توسعها في الجزائر، من خلال تقديم الأراضي المصادرة كحل لتدهور الاقتصاد الفرنسي .في هذا السياق، لجأ بعض المتضررين من السكان الجزائريين إلى المحاكم للمطالبة بحقوقهم، كما ظهرت مظاهرات في باريس احتجاجًا على ما وصف بالتعدي على حقوق الملكية. وأحد أبرز المواقف المعبرة عن هذا الرفض كان موقف البارون بود[1](Baron Baude) ، محافظ شرطة باريس، الذي نبّه إلى خطورة السياسات الاستعمارية في الجزائر وربطها بتهديد الاستقرار الداخلي في فرنسا. حيث قال: "إن الخطر الحقيقي هو فتح باب الصحراء إلى الساحل الإفريقي"، مشيرًا إلى أن الاحتلال قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية داخلية في فرنسا نفسها .لكن رغم هذا الرفض، استمرت السلطات الفرنسية في قمع أي حركات احتجاجية داخلية، واعتبرت أن استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني أمر ضروري لضمان الهيمنة الاستعمارية والسيطرة على الموارد. (شويتام، 1830-1914، صفحة 196)حيث تطورت السياسات الفرنسية في الجزائر من مجرد احتلال عسكري إلى مشروع استيطاني منظم، يهدف إلى تحويل الجزائر إلى مستعمرة دائمة ذات طابع أوروبي. وقد برز ذلك بشكل واضح في خطة وزير الحرب الفرنسي التي دعت إلى إرسال 20,000 مستوطن فرنسي إلى الجزائر، بدعم من الملك لويس فيليب ومجلس الدولة الفرنسية.

وقد تم الشروع في تنفيذ هذا المشروع بداية من عام 1831، ليُصار إلى تعزيز التواجد الفرنسي الديمغرافي والعسكري .كان المشروع يهدف إلى تحويل الجزائر إلى امتداد طبيعي لفرنسا في شمال إفريقيا، من خلال نقل التركيبة السكانية والثقافية الأوروبية إلى الأراضي الجزائرية، وهو ما اقتضى الاستيلاء الواسع على الأراضي الخصبة وإقصاء السكان الأصليين من أي مشاركة حقيقية في إدارة البلاد أو الاستفادة من مواردها .وتضمنت السياسة الاستيطانية إرسال 4500 جندي فرنسي من أجل فرض النظام وضمان حماية المستوطنين، إضافة إلى تأسيس مؤسسات إدارية فرنسية ذات طابع استعماري، تهدف إلى ترسيخ النظام الجديد وضمان استمرارية السيطرة الفرنسية. وقد عبّرت هذه السياسة عن انتقال فرنسا من الاحتلال المؤقت إلى الاحتلال البنيوي طويل المدى، عبر توطين الفرنسيين ودمج الجزائر بشكل تدريجي في البنية السياسية والاقتصادية الفرنسية .هذه السياسات تندرج ضمن ما يسمى بالاستعمار

[1] البارون بود : اداري وسياسي فرنسي القرن 19 اهتم بالشأن الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي وكتب مؤلفات حول الجزائر تناول فيها الجوانب التاريخية والسياسية للاستعمار الفرنسي

الاستيطاني"، حيث لا تكتفي الدولة الاستعمارية بالسيطرة السياسية والعسكرية، بل تسعى إلى إحداث تغيير ديموغرافي وهيكلي شامل في المجتمع المحتل، عبر استقدام مستوطنين وتهميش السكان الأصليين.

اتبعت فرنسا سياسة استيطانية تهدف إلى توطين الأوروبيين في الجزائر، من خلال مصادرة الأراضي ومنحها للمستوطنين مع توفير الدعم اللازم لهم. رغم وجود صعوبات تتعلق بالأرض والتمويل، استمرت السلطات في تنفيذ هذه السياسة، فتم تخصيص أراضٍ زراعية وتقديم معدات ومساعدات للمستوطنين. أدى ذلك إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة، وخلق حالة من التوتر مع السكان المحليين نتيجة التهميش والإقصاء.. (شويتام، 1830-1914، صفحة 197)

العوامل المتحكمة في سياسة الاستيطان :

شهدت فرنسا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حالة من عدم الاستقرار السياسي، حيث تعاقبت أنظمة الحكم من ملكية إلى جمهورية ثم إلى إمبراطورية، قبل أن تعود إلى النظام الجمهوري مجددًا. وقد ترك هذا التحول المتكرر أثرًا عميقًا على السياسة الاستعمارية الفرنسية، خاصة في الجزائر، وبالأخص فيما يتعلق بمسألة الاستيطان الأوروبي .في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتحديدًا خلال فترة حكم الملك لويس فيليب (1830-1848)، ثم خلال الجمهورية الثانية (1848-1852)، تبنت الدولة الفرنسية سياسة داعمة ومشجعة للهجرة نحو الجزائر، حيث قدمت تسهيلات مادية ومعنوية للمستوطنين، وهو ما تؤكده الإحصاءات الخاصة بتلك الفترة التي سجلت تزايدًا في أعداد المهاجرين الأوروبيين وتوسعًا في الاستيطان .غير أن هذه السياسة شهدت تحولًا ملحوظًا خلال فترة حكم الإمبراطور نابليون الثالث، الذي حاول فرض مقاربة جديدة تقوم على جعل الاستيطان عملية انتقائية تُراعى فيها شروط معينة مثل امتلاك رأس مال كافٍ، مما أدى إلى [1]الحد من مجانية توزيع الأراضي. ويُفهم من هذه السياسة أن نابليون كان يسعى إلى إقامة "مملكة عربية" داخل الإمبراطورية الفرنسية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري المحلي. وقد عبّر عن هذا التوجه في رسالة وجهها إلى الحاكم العام "بيليسي" بتاريخ 1 نوفمبر 1861، مؤكداً أن الجزائر ليست مستعمرة بل "مملكة عربية ."إلا أن هذه السياسة لم تلق ترحيبًا من قبل المعمرين الفرنسيين في الجزائر، ولا من قبل بعض الحكام العامين مثل "بيليسي" و"ماك ماهون"[2]،

الذين عارضوا توجهات نابليون الثالث بسبب تعارضها مع مصالحهم الاقتصادية والاستعمارية. فقد كانت مطالبهم ترتكز على تكثيف الاستيطان وتوسيع السيطرة على الأراضي الجزائرية، وهو ما أدى إلى إفشال المشروع الإمبراطوري الخاص بالاندماج التدريجي للسكان المحليين ضمن الإمبراطورية الفرنسية .مع سقوط النظام الإمبراطوري وقيام الجمهورية الثالثة (1870–1940)، بدأت مرحلة جديدة من الاستيطان، حيث تم التحول من الحكم العسكري إلى

[1]

[2] باتريس د ماك مهون : جنرال فرنسي قاد حمالات في الجزائر وعين حاكما عاما لها ثم اصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في القرن 19

الحكم المدني في الجزائر، مما منح المعمرين سلطات واسعة للتحكم في إدارة البلاد وسكانها. وقد أدى ذلك إلى تسريع وتيرة الاستيطان بشكل غير مسبوق، سواء من حيث تزايد أعداد المستوطنين الأوروبيين أو من حيث نمو عدد القرى الاستعمارية. ففي عام 1870، قُدِّر عدد المعمرين بحوالي 245,500 شخص، ليرتفع إلى أكثر من 610,000 بنهاية القرن التاسع عشر وبالمثل، ارتفع عدد القرى الاستعمارية من 126 قرية عام 1850 إلى 558 قرية عام 1880، ثم إلى 929 قرية بحلول عام 1900،وهكذا، يظهر أن السياسات الاستيطانية الفرنسية في الجزائر كانت انعكاسًا مباشرًا لتقلبات النظام السياسي في فرنسا، حيث اختلفت من حيث الأهداف والوسائل والتوجهات، بين مشروع دمج محكوم بحسابات سياسية إمبراطورية، ومشروع توسعي مادي مدفوع بمصالح المعمرين ودعم القوى المحافظة داخل فرنسا. (شويتام، 1830-1914، الصفحات 206-207)

ساهمت التحولات السياسية التي شهدتها أوروبا عام 1870، ولا سيما هزيمة فرنسا أمام بروسيا وفقدانها منطقتي الألزاس واللورين[1]، في تنشيط حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر. وقد أدت نهاية الإمبراطورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة، التي ارتكزت على الفكر الليبرالي الرأسمالي، إلى تفاقم الأوضاع الداخلية في فرنسا، مما دفع العديد من سكان المناطق الشرقية، المتضررين من الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والطبيعية، إلى الهجرة نحو الجزائر.

تأثرت سياسة الاستيطان في الجزائر بعدة عوامل، ولم تكن خاضعة فقط لإرادة الحكومة الفرنسية، بل لعب القادة العسكريون في الجزائر دورًا محوريًا في تحديد توجهاتها. فقد عارض الحاكم العام بيرتيزان في عام 1831 سياسة التهجير الجماعي التي أرادتها إدارة باريس، مبررًا ذلك بضعف الإمكانيات المالية ونفاد الأراضي الصالحة للتوزيع. في المقابل، أبدى الحاكم بيجو حماسًا شديدًا للاستيطان، حيث وظّف الجيش في هذه العملية، ووزّع الأراضي على أفراده، وشيد لهم قرى فلاحية، كما قاد حملات عسكرية لقمع المقاومة والاستيلاء على الأراضي. وتجلّى تطرفه الاستعماري في ممارسات ضباطه، مثل مجازر 1845. أما لأمور سير[2]، فقد تبنّى توجهًا اقتصاديًا، حيث عمل على إدخال النظام الرأسمالي إلى الجزائر، مشجعًا الشركات والبنوك الفرنسية على الاستثمار والاستقرار فيه، حيث تأخرت انطلاقة حركة الاستيطان في الجزائر بسبب عدة عوامل مادية وبشرية، أبرزها ضعف الإمكانيات المالية للوافدين الأوروبيين، الذين كانوا في الغالب من الطبقات الكادحة ويفتقرون إلى الخبرة الزراعية .

وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من الفلاحين وتخلي بعضهم عن الأراضي الممنوحة لهم أو بيعها والعودة إلى أوطانهم. ومع ذلك، لم يقتصر نشاط المستوطنين على الزراعة، بل انخرطوا في قطاعات اقتصادية أخرى مثل الأشغال

[1] الالزاس واللورين : منطقتان فرانسيتان حدوديتان مع المانيا شاهدتا نيزاعات بين البلدين علاقتهما بالاحتلال في الجزائر باعتبارهم شاركو في الجيش الفرنسي خلال الحتلال للجزائر وكانت هذه المناطق مصدرا مهما لتجنيد الجنود الفرنسيين في الحمالات الاستعمارية

[2] لاموري سير : قائد عسكري فرنسي لعب دورا رئيسيا في توسيع السيطة الفرنسية على الجزائر في خمسينيات القرن 19 عرف بأساليبه الحاسمة في القتال لاضد مقاومي الجزائر وكان من ابرز القادة الذين طبقوا سياسة القمع العسكري الشديد لتثبيت النفوذ الفرنسي

العمومية، واستغلال الغابات، والصيد، حيث تميز الإيطاليون على وجه الخصوص بهذه الحرفة، واستقروا بأعداد كبيرة في المناطق الساحلية الشرقية مثل عنابة والقالة و سطورة، مستفيدين من الثروة السمكية وقربها الجغرافي من إيطاليا.

تعثرت سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال العقود الأولى من الاحتلال بسبب عدة عوامل رئيسية، من أبرزها عجز الإدارة الاستعمارية عن توفير المساحات الكافية من الأراضي الصالحة للاستغلال، وارتفاع تكلفة استصلاح الأراضي المتوفرة. كما شكلت المقاومة المسلحة المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، خاصة في الشرق بقيادة أحمد باي وفي الغرب بقيادة الأمير عبد القادر، عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ هذه السياسة. وقد أجبرت هذه الثورات بعض المستوطنين على ترك الأراضي الممنوحة لهم. ولم تبدأ عمليات الاستيطان الواسعة، مثل تشييد القرى في قسنطينة ووهران، إلا بعد قمع هذه المقاومات. ورغم سيطرة الاستعمار على شمال البلاد بحلول عام 1857، فإن المقاومة لم تتوقف، بل استمرت في مناطق عدة، أبرزها مقاومة أولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي، ومقاومة الشيخ الحداد والمقراني في الشرق. (شويتام، 1830-1914، الصفحات 207-208)

ثانيا : تقابل القوة والضعف :

لم تكن فرنسا لتستطيع احتلال الجزائر لولا تفوقها في الفكر والعلم والتكنولوجيا، خاصة في مجال الأسلحة، مما مكّنها من التوسع والسيطرة واستغلال خيرات الشعوب الأخرى. في المقابل، عانى الطرف المُستَعمَر من ضعف عام، لا سيما في الجوانب العلمية والفكرية والاجتماعية، وهو ما أشار إليه مالك بن نبي بمصطلح "القابلية للاستعمار .."حيث قال في كتابه شروط النهضة " :وليس ينجو شعب من الاستعمار واجناده إلا اذا نجت نفسه من ان تتسع لذل مستعمر وتخلصت من تلك الروح التي تؤهله للاستعمار ولا يذهب كابوسه عن الشعب كما يتصور بعضهم بكلمات ادبية او خطابية وانما بتحول نفسي يصبح معه الفرد شيئا فشيئا قادرا على القيام بوظيفته الاجتماعية جديرا بأن تحترم كرامته وحينئذ يرتفع عنه طابع (القابلية للاستعمار) وبالتالي لن يقبل حكومة استعمارية تنهب ماله وتمتص دمه فكأنه بتغيير نفسه قد غير وضع حاكميه تلقائيا الى الوضع الذي يرتضيه (د. مصطفى عشوي، 2019، الصفحات 183-184)"

حيث يرتكز التحليل على مفهوم "القابلية للاستعمار" باعتبارها ظاهرة نفسية واجتماعية تتشكل نتيجة تراكمات من التخلف الذهني والسلوكي في المجتمع، خاصة في المجالات الحيوية مثل العلم والتربية والاقتصاد والصحة. تبرز هذه القابلية كعامل داخلي يجعل المجتمع عرضة للهيمنة الخارجية، وتوضح الحالة الجزائرية في القرن التاسع عشر كيف ساهمت هذه الظاهرة في تمكين الاحتلال الفرنسي، الذي استمر لفترة طويلة بفعل ضعف البنية النفسية والمادية للمجتمع الجزائري آنذاك. مع ذلك، لا يمنح هذا الضعف أي شرعية للغزو، إذ يُعتبر الاحتلال عدوانًا خارجيًا

قائمًا على التفوق التكنولوجي والنزعة الاستعمارية للمستعمر. كما يُسلط الضوء على المقاومة المستمرة التي أبدتها الجماهير الجزائرية.

والتي تدل على وجود إرادة وطنية وعزم على الدفاع عن الأرض والكرامة، ما يؤكد أن القابلية للاستعمار ليست حالة مطلقة أو حتمية، بل ظرفية يمكن مواجهتها والتغلب عليها من خلال الوعي والتصدي الفعّال. بناءً عليه، يتطلب فهم الاستعمار تحليلًا متكاملاً يجمع بين العوامل النفسية الداخلية والظروف الخارجية التي تفسر وقوع الظاهرة التاريخية المعقدة، شهد القرن التاسع عشر توسعًا استعماريًا أوروبياً اعتمد بشكل رئيس على القوة العسكرية لاحتلال أراضي الشعوب الأخرى والسيطرة عليها. هذا التوسع لم يكن نابعًا فقط من تفوق تقني أو عسكري، بل كان مدفوعًا بشعور بالتفوق والتعالي الحضاري، يخفي خلفه أزمات اقتصادية ومشاكل داخلية. في هذا السياق، سعت فرنسا إلى تبرير تدخلها العنيف من خلال تعبئة شخصيات مؤثرة في مجالات السياسة والأدب والدين والطب، بهدف إضفاء طابع مشروع على أعمالها العدوانية .وقد ساهمت كتابات عدد من المفكرين والضباط والأطباء الفرنسيين ومن امثلة هؤلاء السياسي الفرنسي المعجب بالديمقراطية الامريكية توكفيل[1] والاديب صاحب رواية البؤساء فيكتور هيغو[2] والروائي دومو باسان[3] والشاعر لامرتين[4] و طبيب الاعصاب انطوان بورو[5] وتلامذته وغيرهم في تقديم صورة مزيّفة عن أهداف هذا التوسع، واعتباره وسيلة لنشر التقدم والحضارة، بينما كان في الواقع وسيلة لنهب الخيرات وفرض السيطرة السياسية. ويتضح من ذلك أن العملية لم تقتصر على استخدام القوة، بل كانت مدعومة أيضًا بإنتاج رمزي وثقافي ساهم في ترسيخ الاستعمار وتبرير جرائمه داخليًا وخارجيًا . (د. مصطفى عشوي ، 2019، الصفحات 184-185)

ولقد اورد غرانميزون [6]في كتابه "الاستعمار والابادة " تصريحا لالكسي توكفيل وهو نائب في البرلمان الفرنسي وفي نفس الوقت عضو في اكاديمية الاخلاق والعلوم السياسية ووزير الخارجية الفرنسية تحت ما سمي بالجمهورية الثانية قال فيه داخل البرلمان الفرنسي سنة 1847 :" غالبا ما سمعت رجالا , اكن لهم كل الاحترام ولكنني لا اتفق معهم يقولون : ليس من الاخلاق في شيء حرق المحاصيل الزراعية وتفريغ المخازن ومباغتة الرجال والنساء والاطفال العزل ; وانا اقول ان هذه امور مؤسفة حقا , ولكن كل من يريد محاربة العرب يجد نفسه مضطرا لاقترافها"....

[1] اليكسيس دي توكفيل : هو مفكر وسياسي فرنسي في لقرن 19 درس تاثير الاستعمار الفرنسي في الجزائر وكتب عن الإدارة الفرنسية هناك معبرا عن اراء نقدية حول تاثير الاحتلال على المجتمع الجزائري

[2] فكتور هيقو : هو أديب وشاعر فرنسي من القرن 19 عرف بدعمه للحقوق والحريات ورفض الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث انتقدا القمع والتصرفات العسكرية ضد السكان المحليين في اعماله وخطباته

[3] دومو باسان : كاتب فرنسي زار الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي وكتب عن ثقافتها وتقاليدها في اعمال أدبية معتبرا من أوائل من قدموا صورة للجزائر للمجتمع الفرنسي

[4] لامارتين : شاعر وسياسي فرنسي ابدى اعجابا بالإسلام وشارك في ثورة 1848 بررا عن الاحتلال الفرنسي للجزائر من منظور حضاري

[5] أنطوان بورو :

[6] غبريل غراميزون : مفكر كاثوليكي فرنسي دافع عن الاستعمار وعتبرا ان الفرنسيين يحملون رسالة دينية واخلاقية لتطوير الشعوب البدائية

واذا تأملنا هذا النص الذي حاول فيه صاحبها السياسي كشف التناقضات الأخلاقية والفكرية في مواقف عدد من المفكرين والسياسيين الفرنسيين الذين سعوا لتبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر وإفريقيا. فقد دافع بعضهم، مثل غراند ميزون ولامارتين، عن هذا الاستعمار ومجّدوا وسائله العنيفة، رغم ما فيها من انتهاكات بحق الرجال والنساء والأطفال، ما يستدعي إدانة سياسية وأخلاقية وقانونية مستمرة .كما يظهر التناقض جلياً في موقف الكاتب المعروف فيكتور هوغو، الذي عبّر عن تعاطفه مع فقراء فرنسا في روايته البؤساء، لكنه في المقابل أيّد احتلال الجزائر وإفريقيا، مدّعياً أن ذلك لنقل الحضارة والتنوير إلى الشعوب "البدائية".

وقد بنى هوغو فكرته على تقسيم عنصري بين "حضارة" الشمال و"همجية" الجنوب، منكراً تاريخ إفريقيا، ومعتبراً أنها أرض بلا مالك، يحق لفرنسا الاستفادة منها وحل أزماتها الداخلية على حسابها.

ان افريقيا الهمجية هذه لديها بعدان : المسكون منها عبارة عن همجية وغير المسكون منها عبارة عن برية موحشة دعنا نأمل بأن نفس القرن التاسع عشر يشعر به في هذه المناطق .... لقد صنع الرجل الابيض من الاسود رجلا , واروبا ستصنع من افريقيا عالما .انطلقوا ايها الناس واحجزوا هذه الارض خذوها تأخذوها ممن ! ليس من احد , خذوها من الاله ; الاله اعطاها للرجال ; الاله اعطى افريقيا لأوروبا .... وفي آن واحد , حلو مشكلاتكم الاجتماعية ; غيروا عمالكم الى ملاكي الارض ; أبنوا طرقا , وموانئ ومدنا , احتلوها . ولم يكتف فيكتور هيغو بهذه الاقوال التي توحي عن التعالي والدعوة الى اخذ اراضي الافارقة بالقوة بل انتقد حكومته لا نها لم تقم حسب رأيه بأعمال همجية كيما ينبغي في الجزائر ; اذ قال في هذا الصدد ": إن ما ينقص فرنسا في الجزائر شيء من اللاإنسانية ... إن اول شيء يصيب الهمجي هو القوة وليس الاحساس (د. مصطفى عشوي ، 2019، الصفحات 185-186)"

وقد ترجمت دعوة فيكتور هيغو وغيره الى عمليات ابادة في افريقيا، وفي الجزائر بصفة خاصة حيث دعا بعض الفرنسيين الى ابادة الشعب الجزائري. لقد اورد غرانميزون مثلا ان بعض الكتاب والسياسيين الفرنسيين قد ذهبوا الى ابعد من مطاردة الجزائريين، وابعادهم عن اراضيهم واغتصابها، بل دعوا الى ابادة جزء من "العرب " اوكلهم بحجة دامغة وهي ان العرب جنس ادنى غير قابل للتحضر، استُخدمت الوحشية والتنكيل من قبل المحتل الفرنسي كوسيلة لإرهاب الجزائريين وإخضاعهم، وذلك عبر بث الرعب في نفوسهم والتأثير على نفسيتهم وسلوكهم. وقد تجلى ذلك في ممارسات صادمة، مثلما ورد في شهادة مرعبة نقلها ماسبير عن شاهد عيان

فرنسي، يصف فيها فظائع ارتكبها الجيش الفرنسي وعملاؤه ضد سكان واحة الزعاطشة[1] عام 1850 حيث كتب قائلا .... ":فكنت ترى هنا عسكريا يقطع ساخرا ثدي امرأة مسكينة وهي تترجاه ان يرحمها بقتلها , ثم تلفظ انفاسها الاخيرة بعد لحظات وهي تتضور ألما ,وترى هناك جنديا اخر يمسك طفلا صغيرا من رجليه ويضرب رأسه على جدار فيتناثر

[1] واحة الزعاطشة تقع جنوب مدينة بسكرة في الجزائر، وكانت مسرحًا لمقاومة شرسة ضد الاستعمار الفرنسي سنة 1849، بقيادة الشيخ بوزيان

المخ منه , وفي جهات اخرى مشاهد لايتحملها العقل السليم ويعجز عن وصفها اللسان" (د. مصطفى عشوي ، 2019، الصفحات 186-187)

هذه نماذج من حضارة فرنسا وثقافتها وانسانيتها وعلمها التي أراد فكتور هيغو والكسي توكفيل وبورو وامثالهم نقلها الى الجزائر، ماهي في الواقع إلا استعمال لأليات دفاعية كالتبرير والهروب من الواقع , وليست إلا تعبيرا عن عقدة تفوق تخفي في الاعماق عقدة الشعور بالنقص بالإضافة

الى محاولات بائسة لإخفاء النزعة العدوانية التي اتسم بها التوسع الاقتصادي والاستعمار الاستيطاني وبسط النفوذ السياسي للدول الاوروبية ومنها فرنسا على القارات الخمسة

كما اعتمدت القوات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، إلى جانب سياسات الإبادة الجماعية التي شملت القتل والحرق والتعذيب، على استراتيجيات الحرب النفسية كأداة للسيطرة على الوعي الجماعي للشعب الجزائري.

وقد سخّرت في ذلك خبراء في الطب النفسي، إعلاميين، ضباط استخبارات، ورجال دين مزيّفين، إلى جانب نظام تعليمي مشوّه، بهدف تبرير الاحتلال وإضفاء شرعية على ممارساته القمعية. كما سعت هذه السياسات إلى تشويه هوية الجزائريين أمام الرأي العام المحلي والدولي، بغية كسب التعاطف أو على الأقل التغطية على جرائم الاحتلال. (د. مصطفى عشوي ، 2019، صفحة 188)

الحرب النفسية :

انتهجت الدولة الفرنسية خلال احتلالها للجزائر سياسة منظمة تعتمد على الحرب النفسية كجزء من مشروعها الاستعماري، حيث تم حظر كافة أشكال الدعاية العسكرية والمدنية التي قد تعارض أهدافها، وتم توظيف فئات من النخب الأكاديمية والفكرية، من بينهم أطباء، صحفيون، علماء نفس، أنثروبولوجيون، وكتّاب، لتشكيل خطاب استعماري ممنهج يسعى إلى تشويه صورة الجزائري على المستويين النفسي والإنساني. وقد تجلت هذه الحرب النفسية في محاولات طمس هوية الجزائري وشيطنته أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، ما يتيح تبرير العنف الممارس ضده وتصفيته المعنوية والجسدية .في هذا السياق، برزت مساهمات عدد من الشخصيات الفرنسية في تكريس هذا الخطاب، من بينهم "غران ميزون"، الذي قام بتقديم تحليلات حول الصفات الذهنية والسلوكية والعاطفية للعرب عموماً، وللجزائريين على وجه الخصوص، من منظور استعلائي يتسم بالاستهزاء والتقليل من إنسانيتهم. وقد استند في ذلك إلى شهادات ومواقف موثقة لضباط فرنسيين ومؤرخين وكتّاب، عكست رؤية استعمارية تسعى إلى إضفاء شرعية على الاحتلال من خلال نزع الطابع الإنساني عن "الآخر الجزائر ي ". كما قدّمت "ميليرون" دراسة متعمقة حول التقنيات والأساليب التي استخدمها الضباط الفرنسيون في الجزائر تحت مسمى "العمل النفسي"، حيث ركزت على شرح أهداف هذه الأساليب، وعلى رأسها محو إنسانية الجزائريين وتشويه صورتهم النفسية، بغرض تسهيل السيطرة عليهم وفرض الهيمنة الاستعمارية بشكل لا يواجه مقاومة أخلاقية من

داخل فرنسا أو من المجتمع الدولي. حيث قالت " :ان تستخدم السلاح البسيكولوجي يعني ان تقوم بعملية موجهة ضد العدو بهدف التأثير على فكره وعواطفه وموقفه وسلوكه , لفائدة مخططات الحكومة والقيادة , وفي آن واحد ان تتوجه الى عناصر صديقة , وحليفة او محايدة للحصول على الدعم وكسب تعاطف فعال " يُظهر هذا الطرح كيف أن الاستعمار الفرنسي لم يكن فقط مشروعًا عسكريًا وسياسيًا، بل كان أيضًا مشروعًا معرفيًا ونفسيًا، اعتمد على إنتاج خطاب ثقافي وأيديولوجي يهدف إلى السيطرة على العقول والوجدان، وذلك من خلال أدوات ممنهجة تم توظيفها في إطار منظومة استعمارية متكاملة. (د. مصطفى عشوي ، 2019، الصفحات 188-189)

تُسلط الكاتبة "ميليورون" الضوء على الطابع الدعائي والأيديولوجي للخطاب النفسي الذي تبنّته فرنسا في الجزائر، والذي ساهم في ترسيخ صورة مشوهة عن الإنسان الجزائري، عبر افتراضات عنصرية دعّمها عدد من الأطباء الفرنسيين أبرزهم "أنطوان بورو"، وابنه، وتلامذته. وقد شكلت هذه الافتراضات، التي ارتكزت على تصنيف الجزائري كـ"بدائي" و"إجرامي بطبعه"، الأساس النظري للحرب النفسية والدعاية الاستعمارية التي نفذها "المكتب الخامس" الفرنسي. وفق ميليورون، كانت المعادلة الدعائية بسيطة: "الآنا" الفرنسي يمثل الخير، و"الآخر" الجزائري يمثل الشر.

وقد تمثلت هذه النظرة في استخدام مفردات عنيفة ومهينة لوصف الجزائريين مثل: اللصوصية، الغرور، الجبن، والسادية. لكن هذه السردية لم تمر دون نقد، إذ قام عدد من المفكرين والمختصين، من داخل فرنسا وخارجها، بفضح الأسس الزائفة لهذا الخطاب. من أبرز هؤلاء الطبيب النفسي فرانز فانون، الذي واجه هذه الأطروحات العنصرية في مؤلفه الشهير معذبو الأرض، حيث انتقد بقوة التوظيف الإيديولوجي للطب النفسي في تبرير العنف الاستعماري. كما فضح الأنثروبولوجي والنفسي الفرنسي جورج ديفيريه (دوري) [1]هذه التصورات، مشيرًا إلى أن بورو وتلامذته اعتبروا أن الجزائري يمتلك دماغًا بدائيًا مشابهاً لدماغ الزواحف، محرومًا من "القشرة الدماغية" أو الكورتكس، التي تُعد مركز الوعي والتفكير في الإنسان، وهي محاولة عنصرية لنزع العقلانية والإنسانية عن الجزائري، مقابل تصوير الأوروبي كمخلوق متفوق بيولوجيًا وثقافيًا .وأوضح دوري أن الهدف من هذه النظرية لم يكن فقط تبرير تصنيف الجزائريين كمواطنين من الدرجة الثانية داخل النظام الاستعماري، بل منح غطاء علمي زائف للقمع المسلح الذي مارسته فرنسا ضد كل محاولة للتحرر الوطني. ويُبرز النص في مجمله كيف تحوّل الطب النفسي في هذا السياق من أداة للمعالجة إلى أداة استعمارية، تخدم أجندات القمع والهيمنة، وتشرعن العنف من خلال ما يسمى بـ"الطب النفسي العرقي"، الذي كان في جوهره طبًا نفسيًا وظيفيًا وعميلًا لمنظومة الاستعمار (د. مصطفى عشوي ، 2019، صفحة 189).

[1] جورج ديفريه هو ضابط وجنرال فرنسي شارك في الحملات العسكرية خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر في القرن التاسع عشر كان من القادة العسكريين الذين تولوا مهام قمع المقاومة الجزائرية، وشارك في عمليات توسعية بهدف بسط السيطرة الفرنسية على مناطق الجزائر الداخلية.

يقدّم فرانز فانون في كتابه "معذبو الارض " تفكيكًا نقديًا جوهريًا للخطاب الاستعماري الفرنسي، مبرزًا كيف وظّف هذا الأخير آليات نزع الإنسانية عن الشعوب المستعمَرة، وخصوصًا المجتمع الجزائري، من خلال بناء صورة نمطية تُقصي المستعمَر من دائرة الأخلاق والقيم. يوضح فانون أن المستعمِر لا يكتفي بإلغاء وجود القيم في ثقافة المستعمَرين، بل يذهب إلى حد اعتبارهم تجسيدًا مضادًا لها، أي كـ"أعداء القيم" و"نفي أخلاقي" كامل، ويُظهر فانون أن الاستعمار لا يطرح نفسه كقوة مهيمنة فقط، بل كفاعل أخلاقي يدّعي احتكار الفضيلة والحضارة، بينما يُصور الآخر أي المستعمَر بوصفه عنصراً مدمرًا، منحرفًا، وشيطانيًا بطبيعته. وبهذا يُعاد إنتاج صورة ثنائية قطبية (المستعمر الخير) في مقابل (المستعمَر الشر)، وهي صورة تُستخدم لتبرير السيطرة والقمع والعنف تحت ذريعة نشر "الحضارة ."إن تحليل فانون[1] لهذا الخطاب يكشف عن البنية الإيديولوجية العميقة للاستعمار، والتي لم تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل أيضًا على إنتاج رمزي وأخلاقي يقوم على تشويه الآخر ونزع إنسانيته، ومن خلال وصف المستعمَر "كمستودع قوى شيطانية" و"عنصر متلف"، يصبح القمع فعلًا عقلانيًا مبررًا في منطق المستعمِر، وتتحول الحرب الاستعمارية إلى مهمة أخلاقية، بهذا التوصيف يفضح فانون الأسس النفسية والثقافية للاستعمار، ويضعها في سياقها الحقيقي استراتيجية منهجية للهيمنة تمارس عبر نفي الآخر وتجريده من الحق في الإنسانية والقيم، يربط فرانز فانون، في تحليله النقدي للاستعمار، بين الظاهرة الاستعمارية والحالات النفسية المرضية التي تصيب الشعوب الواقعة تحت الهيمنة، مركزًا بشكل خاص على الجزائر كنموذج.

ويذهب فانون إلى اعتبار أن الحرب الاستعمارية ليست مجرد صراع مسلح، بل تجربة عنف بنيوي وجودي تُحدث اضطرابًا جذريًا في هوية الفرد المستعمَر وتؤدي إلى أمراض عقلية وسلوكية عميقة الجذور .يصف فانون الحرب الاستعمارية بأنها حرب إبادة للنوع الإنساني، تتجاوز حدود القتل الجسدي إلى تحطيم نفسي ممنهج، قائلاً إن هذا الشكل من الحرب "يطلق المرض"، في إشارة إلى دورها في إنتاج حالات نفسية مرضية ناتجة عن الصدمة والاستلاب، كما يشير إلى أن الاستعمار، بما هو نفي منظم للآخر، يدفع الشعوب المستعمَرة إلى أزمة وجودية، تتجلى في اضطراب الهوية، وتجعل الفرد يعيش في تساؤل دائم عن ذاته "من أنا في الواقع؟" ويميز فانون بين الحروب الاستعمارية والحروب التقليدية، من حيث نوعية الإصابات النفسية التي تخلفها؛ إذ يرى أن هذه الحرب تُحدث شرخًا عميقًا في الأنا، يجعل الفرد عرضة للانهيار النفسي، ويعزز قابلية الإصابة بالمرض العقلي. هذا التشخيص لا يُقارب العنف من زاوية سياسية أو اجتماعية فحسب، بل يضعه في إطار سيكولوجي وجودي، ما يجعل من الاستعمار عاملًا مدمرًا للذات الإنسانية على مستويات متعددة .وباختصار، يؤكد فانون أن الاستعمار ليس مجرد فعل سياسي بل هو منظومة عنف شاملة تتسلل إلى الجسد والنفس والهوية، وتنتج أمراضًا نفسية فريدة من نوعها، تتطلب فهمًا خاصًا لطبيعة المعاناة في سياقات الهيمنة والعنف البنيوي. (د. مصطفى عشوي ، 2019، صفحة 190) وفي إطار تفكيكه للبنية

[1] رانز فانون هو طبيب نفسي وكاتب ومفكر فرنسي من أصول مارتينية يُعدّ من أبرز المفكرين في مجال مناهضة الاستعمار.

النفسية والسياسية للخطاب الاستعماري، يقدّم فرانز فانون قراءة مضادة للنظريات العنصرية التي روّج لها عدد من أطباء الأعصاب الفرنسيين، والذين فسّروا عنف الشعوب المستعمَرة، خصوصًا في الجزائر، كصفة فطرية ناتجة عن تركيبة بيولوجية بدائية موروثة. في مقابل هذا التفسير البيولوجي الحتمي، يطرح فانون تصورًا مغايرًا يرى أن العنف في المجتمعات المستعمَرة هو نتاج مباشر لواقع القهر الاستعماري، وأنه لا ينبع من طبيعة متأصلة، بل من إرادة سياسية ووجودية للتحرر .ويذهب فانون إلى أن المواقف العنيفة التي يتبناها الشعب المستعمَر تُعدّ شكلًا من أشكال المقاومة الدفاعية المشروعة، التي تسعى إلى استعادة الكرامة والسيادة، وتفكيك البنية الاستعمارية. وبهذا، يعيد فانون قراءة العنف بوصفه أداة تحررية واعية، لا نتيجة انفعالية لفقدان السيطرة، بل خيارًا استراتيجيًا في ظل غياب أي أفق للمفاوضات أو العدالة ضمن النظام الاستعماري .كما يبيّن أن هذه الرؤية الاستعلائية التي بررت القمع باسم "التمدين" و"تفوق الأعراق"، لم تقتصر على الحالة الجزائرية، بل شكّلت جزءًا من خطاب استعماري أوسع صوّر شعوب الجنوب العالمي كـ"أجناس دنيا"، غير قادرة على التطور الذاتي، وبالتالي تستحق الإخضاع بالقوة. (د. مصطفى عشوي ، 2019، صفحة 191)

مراحل التوسع العسكري الفرنسي :

الظروف العامة قبل المذبحة :

مقاومة المتيجة : لم يُشكّل استسلام الداي حسين في 5 جويلية 1830 نهايةً للمقاومة الوطنية الجزائرية، بل مثّل نقطة انطلاق لها. فقد أدى انهيار الحكم المركزي في مدينة الجزائر إلى تحرّك واسع من قِبل شيوخ القبائل ورجال الدين والأعيان الذين عملوا على تعبئة الشعب وتنظيم المقاومة لصدّ التوسع الفرنسي خارج العاصمة. وقد برزت مقاومة سكان سهل متيجة كأول مواجهة فعلية ضد القوات الفرنسية، حيث استمرت لعقد من الزمن وشكّلت حصارًا فعليًا على جيش الاحتلال داخل مدينة الجزائر، مما أضعف معنويات الفرنسيين وأفشل محاولاتهم في التمدد .تجسدت أولى صور المقاومة المسلحة في التصدي لمحاولة الجنرال ديبرمون التقدم نحو البليدة عبر سهل متيجة بقوة عسكرية تُقدّر بحوالي 1200 جندي. غير أن القوات الفرنسية واجهت مقاومة شديدة من السكان المحليين بقيادة ابن زعموم، الذين نفّذوا ما تم الاتفاق عليه في اجتماع برج البحري، حيث تمركزوا استراتيجيًا وهاجموا الجيش الفرنسي من عدة جهات، موقِعين خسائر كبيرة في صفوفه وأجبروا قواته على التراجع نحو بوفاريك. وقد شكّلت هذه الأحداث دليلاً مبكرًا على قوة الرفض الشعبي للاستعمار وصعوبة التوغّل الفرنسي في الداخل الجزائري. (بو القاسم سعد الله – ٥الصفحات: 142–145)

شكّلت الهزيمة التي تعرّض لها الجنرال ديبرمون صدمة نفسية ومعنوية كبيرة، خاصة بعد تلقيه نبأ وفاة ابنه أميدي أثناء حملة عسكرية على وهران، مما أفسد عليه شعور النصر باحتلال مدينة الجزائر وأفقده الثقة في نفسه. كما

تبيّنت زيف وعوده للحكومة الفرنسية بقدرة السيطرة على الجزائر خلال أسبوعين دون مقاومة. ونتيجة لذلك، تراجع عن أي محاولة لاجتياح سهل متيجة، وتوقف الجيش الفرنسي مؤقتًا عن خطط التوسع .وعند وصول الجنرال كلوزيل إلى الجزائر خلفًا لديبرمون، سعى إلى استعادة هيبة الجيش الفرنسي بعد الهزائم المتتالية. فقاد حملة نحو مدينة البليدة، التي وجدها خالية من سكانها بعد أن غادروها تجنبًا للاشتباكات. رغم ذلك، وقعت مواجهات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من الجنود الفرنسيين. وردًا على ذلك، أمر كلوزيل قواته بحرق وتدمير كل ما يصادفونه، بما في ذلك الحدائق، وبقتل كل من يُضبط حاملاً للسلاح، في محاولة لبث الرعب في نفوس السكان وضمان استقرار الحامية الفرنسية التي تركها في البليدة.خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، استغلت المقاومة الوطنية بقيادة ابن زعموم الظرف القائم لتصعيد هجماتها ضد القوات الفرنسية. تمكنت المقاومة، بدعم من قبائل الخشنة وابن موسى وابن مسرح، من القضاء على قافلة فرنسية مكوّنة من خمسين جنديًا قرب بوفاريك، مما شكّل ضربة موجعة للقوات الاستعمارية. كما شنّت هجومًا منسقًا على الحامية الفرنسية في البليدة، حيث تحولت المدينة إلى ساحة قتال شرسة أثرت بعمق على الروح المعنوية للجنود الفرنسيين .وقد ردت القوات الفرنسية باستخدام المدفعية الثقيلة، مما أجبر المقاومين على التراجع، وأعقب ذلك ارتكاب مجازر مروعة ضد المدنيين، دون تمييز بين النساء، الأطفال أو الشيوخ. عند عودة الجنرال كلوزيل من المدية، عاين حجم الخسائر، مما دفعه إلى العدول عن مشروع احتلال البليدة والتراجع إلى الجزائر العاصمة .شكلت تلك الأحداث نقطة تحول في تقدير القيادة الفرنسية لقدرات المقاومة الجزائرية، حيث فشلت محاولات توسيع نطاق السيطرة الفرنسية نحو المناطق الداخلية، وفشل كذلك فك الحصار الذي فرضه سكان متيجة. وقد قضى كلوزيل ما تبقى من فترة قيادته في قمع سكان العاصمة ومصادرة أوقافهم، قبل أن يُعفى من منصبه . (غانم بودن، 1832، صفحة 273)

:كشفت المقاومة الوطنية ضعف كلوزيل وفشل سياساته، ما أدى إلى استبداله ببيرتيزين، الذي سعى لتهدئة الأوضاع وكسب دعم الجزائريين عبر تغييرات إدارية. حاول بيرتيزين إعادة تنظيم الجيش المنهار، لكنه واجه صعوبة في بسط السيطرة خارج مدينة الجزائر، خاصة على منطقة متيجة التي ظلت خارج النفوذ الفرنسي. كما حاول دعم ابن عمر باي المدية الذي فشل كلوزيل في تثبيته بسبب رفض المقاومة له.

في ماي، قاد بيرتيزين حملة عسكرية قوامها أربعة آلاف جندي بهدف استعادة النظام العام ومواجهة القبائل المتمردة، خاصة في منطقة البليدة، تحت ذريعة تزايد الاعتداءات وانعدام الأمن. ورغم وصول الحملة إلى مناطق قبيلتي بني مسرح وبني صالح المعروفتين بشدة المقاومة،

لم يحقق بيرتيزين أي انتصار حاسم، مكتفيًا بنهب ممتلكاتهما، مبررًا ذلك بسوء الأحوال الجوية. وقد فشل في فرض سلطته على القبائل، بينما حاول ضابطه بيليسي تبرير قسوة العمليات بادعاء التصرف بدافع الإنسانية، رغم توجيه الحرب نحو الأشجار والمساكن. وانتهت الحملة بالفشل وعادت إلى الجزائر دون نتائج تُذكر، كسابقاتها.

في سياق الحملة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر، أرسل القائد بيرتزين في 25 جوان 1831 حملة عسكرية نحو مدينة المدية بهدف استعادة السيطرة عليها ورفع الحصار الذي فرضه أحمد بومزراق، أحد رموز المقاومة الجزائرية. ورغم لجوء الحملة إلى أسلوب التدمير عبر حرق المحاصيل، فإنها فشلت في تحقيق أهدافها بفعل الصمود الشعبي. وأثناء عودة القوات الفرنسية في 2 جويلية، تعرضت لمضايقات وهجمات متكررة من طرف القبائل، مما أدى إلى حالة من الذعر والارتباك في صفوف الجنود، حيث فقد الجيش تماسكه ونظامه العسكري. وقد اعترف المسؤولون الفرنسيون، من بينهم بيليسي، بتأثير المقاومة الجزائرية في إرباك الجيش وإلحاق خسائر جسيمة به، بلغت 62 قتيلاً و192 جريحاً، فضلاً عن الأثر المعنوي السلبي الذي مسّ القيادة الفرنسية وسمعتها العسكرية.

في صيف عام 1831، شهدت الجزائر تصاعدًا لافتًا في زخم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، حيث أرسل القائد الفرنسي بيرتزين حملة إلى مدينة المدية لفك الحصار الذي فرضه أحمد بن بومزراق، إلا أن الحملة فشلت في تحقيق أهدافها نتيجة صمود المقاومة. وعند عودتها، تعرّضت لمضايقات شديدة من القبائل الجزائرية، ما أدى إلى انهيار النظام العسكري الفرنسي، ووقوع خسائر فادحة بلغت 62 قتيلاً و192 جريحًا، إضافة إلى التأثير النفسي والمعنوي الكبير الذي مسّ الجيش الفرنسي وقيادته .لم تكتف المقاومة بهذا الانتصار، بل وظفته لتعزيز الضغط على الفرنسيين، حيث تم توحيد قبائل سهل متيجة وإعلان الجهاد بقيادة أحمد بن بومزراق وابن زعموم. وقد حاول بيليسي التقليل من أهمية هذا الحراك الثوري، مدعيًا أنه ناتج عن "ظروف" لا عن قوة شعبية. إلا أن الواقع أكد العكس، حيث شنّ ابن زعموم في 17 جويلية 1831 هجومًا على المزرعة النموذجية الفرنسية التي كانت مركزًا للإمداد العسكري، وأعاد الهجوم في اليوم التالي، مخلّفًا نحو 400 شهيد، مع استمراره في استهداف التحصينات الفرنسية خلال انسحابه، ما يعكس التنظيم والتصميم الذي ميز المقاومة الوطنية الجزائرية في هذه المرحلة.

اندلعت المقاومة في سهل متيجة بشكل واسع إثر الهجومات الفرنسية، حيث توحد رجال الدين والأعيان والسكان بقيادة ابن زعموم والحاج السعدي، وشنوا هجمات على المستوطنين الأوروبيين، مما أثار الذعر في مدينة الجزائر وأدى إلى هروب السكان الأوروبيين والتجار منها. نجحت المقاومة في محاصرة قوات برتيزين داخل المدينة، وهاجمت التحصينات الفرنسية، مما عكس عزيمتها العالية. رغم اعتقاد برتيزين أن الخسائر ستضعف المقاومة، إلا أن الحاج السعدي جمع عشرة آلاف مقاتل وواصل الهجمات. تصاعدت عمليات المقاومة حتى أصبحت مدينة الجزائر مهددة، مما اضطر برتيزين للخروج بقوة كبيرة لصدها، ما أدى إلى تراجع الجزائريين نحو بئر التوتة. (غانم بودن، 1832، الصفحات 274-277)

مجيئ روفيقو الى الجزائر:

في 1 ديسمبر 1831، تم تعيين القائد العام لفيلق احتلال أفريقيا في الجزائر، وفصلت السلطة العسكرية عن المدنية، حيث شغل البارون بيشون منصب المتصرف المدني. نشأ خلاف بين القائد العسكري روفيقو[1]، الذي كان يدعو إلى استخدام القوة العسكرية والقمع، والبارون بيشون الذي فضل التهدئة ورفض العنف، مع التركيز على إرساء العدالة بدلاً من القوة.

قام الاحتلال بتحويل قصر الصيف وحديقته إلى مستشفى عسكري، وفرض ضرائب على الجزائريين، كما قام بهدم الأضرحة وطرد المعارضين للممارسات القمعية. وكان يتبع سياسة عنيفة، مبيحًا القتل وإبادة المدنيين، خاصة بعد فشل من سبقوه في القضاء على المقاومة خارج مدينة الجزائر.

منذ وصول القائد روفيقو إلى الجزائر في 26 ديسمبر 1830، تلقى جيش الاحتلال تعزيزات كبيرة فاقت ما كان عليه في عهد بيرتزين. أول إجراء اتخذه هو إنشاء معسكرات في محيط مدينة الجزائر لإعادة الأمن إلى الضواحي التي شكلت تهديداً للقوات الفرنسية. تم دعم هذه المعسكرات بحصون ومراكز حراسة امتدت من بوزريعة إلى جسر قسنطينة، بهدف تأمين حركة الجنود ومراقبة تحركات المقاومة. اعتقد روفيقو أن هذه الإجراءات ستمهد الطريق لتطور الاستيطان في جو من الأمن بعد سنتين من الحصار والخوف.

اتبع روفيقو سياسات قمعية أدت إلى استفزاز مشاعر المسلمين في الجزائر، حيث أمر بإزالة مقبرتين للمسلمين دون احترام للأعراف الدينية، مما تسبب في تشتيت بقايا العظام والإساءة إلى الموتى. هذه الإجراءات لاقت انتقادات من بعض الفرنسيين الذين اعتبروا أنها ستعمق الفجوة بين

الجزائريين والسلطة الاستعمارية. بالإضافة إلى ذلك، فرض روفيقو غرامة مالية على سكان مدينة الجزائر لتوفير أسرة لجنوده، واستولى على المؤسسات الدينية، مما يعكس طابع سياسته البوليسية الجائرة.

اعتمد روفيقو على سياسة "فرّق تسد" بتقليد سلطات واسعة لشيوخ العرب ومنحهم أراضٍ كبيرة، مما ساهم في زرع الفتنة بين العائلات والقبائل. كما سعى لكسب ثقة الشيوخ البارزين مثل فرحات بن سعيد، خصم أحمد باي، الذي سارع بقبول عروضه وأرسل وفدًا لروفيقو في 5 أفريل 1832، مما أدى لاحقًا إلى وقوع مذبحة العوفية. (غانم بودن، 1832، الصفحات 278-279)

إبادة قبيلة العوفية :

أظهرت المقاومة الوطنية في منطقة متيجة قوة وصلابة كبيرة، حيث أفشلت المخططات التوسعية لجيش الاحتلال الفرنسي، وكبّدته خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد، مما أضعف سمعته وأدى إلى تعاقب القادة العسكريين على

[1] الجنرال روفيغو هو أول حاكم عسكري فرنسي للجزائر بعد احتلالها سنة 1830. تولى منصب قائد القوات الفرنسية والحاكم العام من 1831 إلى 1833، واشتهر بفرضه نظامًا استعماريًا قاسيًا، تميز بالعنف والبطش ضد الأهالي الجزائريين .نفذ حملات عسكرية شرسة، وصادر الأراضي، وقاد سياسات قمعية لتركيع السكان، ما جعله رمزًا مبكرًا للعسكرة والعنف الاستعماري في الجزائر

قيادة الحملة. وأمام هذا الصمود، لجأ الاحتلال إلى العنف الأعمى وسياسة الإبادة الجماعية، كما حدث في مجزرة قبيلة العوفية، في محاولة لبسط سيطرته على الجزائر وإخضاع سكانها بالقوة. (غانم بودن، 1832، صفحة 279)

أسباب مذبحة قبيلة العوفية :

"تعود مذبحة قبيلة العوفية إلى الطابع الاستبدادي والعنيف للجنرال روفيقو، الذي كان يميل إلى استخدام القوة بدل القانون، ويبحث دومًا عن ذرائع لمعاقبة الجزائريين. تجسدت هذه السياسة في تعامله الوحشي مع قبيلة العوفية، حتى دون أن تكون في موقف مقاومة فعلية. جاءت المذبحة نتيجة حادثة تعرض فيها مبعوثو فرحات بن سعيد، الذين زاروا روفيقو طلبًا للتحالف ضد الحاج أحمد باي، للهجوم أثناء مرورهم في أراضي القبيلة. وبدل التحقق من الواقعة، استغل روفيقو الحادثة لينفّذ مجزرة مروعة ضد سكان القبيلة العزل، ما يعكس مدى التعسف والعنف الذي ميز السياسة الاستعمارية الفرنسية، وسوء تقدير القيادات المحلية التي انشغلت بصراعاتها الداخلية بدل التوحد ضد الاحتلال. (غانم بودن، 1832، صفحة 279).

المذبحة :

بعد وصول شكوى من مبعوثي فرحات بن سعيد، لم يسعَ القائد الفرنسي "روفيغو" للتحقق من صحة الادعاءات، بل تصرف وفقًا لطباعه العدوانية، فأصدر أمرًا بشنّ حملة عسكرية ضد قبيلة العوفية. انطلقت الحملة ليلًا، ووصلت مع بزوغ الفجر إلى القبيلة التي كانت تغطّ في النوم تحت خيامها، فارتُكبت مجزرة شنيعة راح ضحيتها معظم السكان دون أن تُمنح لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم. كل من وُجد حيًا كان مصيره القتل، دون تمييز في السن أو الجنس .تعكس هذه الواقعة الطبيعة الوحشية لقادة وجنود جيش الاحتلال الفرنسي، الذين تجردوا من كل الأعراف الحربية. ولم يُظهر روفيغو أي حرص على التقصي أو التحقيق في الأمر، ولم يعبأ بانتهاك السلطة التي كانت موكلة إليه، كما وصفه المؤرخ كريستيان .في ليلة السادس من أبريل 1832، أمر روفيغو فرقة من القناصة الأفارقة، وفيلقًا من "اللفيف الأجنبي"، بالتحرك نحو القبيلة وتنفيذ "حكم الإعدام" بحق أهلها. ويأتي هذا ليكذّب ما ذكره كامي روسي، الذي ادعى أن تحقيقًا صارمًا قد أُجري مع القبيلة بسبب "سمعتها السيئة"، وأن الأمر أُحيل إلى القضاء العسكري .وفي ليلة السادس إلى السابع من أبريل، اقتحم ما يقارب ستمئة جندي من القناصة واللفيف الأجنبي القبيلة، وقتلوا من فيها وهم نيام. وقد أُحصيت فقط سبعون جثة، رغم أن بعض الكتابات الفرنسية تشير إلى "إعدام جميع السكان"، وهو ما يكشف تناقضًا واضحًا في الروايات الاستعمارية .ويُذكر أن قبائل الجزائر، ومنها العوفية، كانت تضم أعدادًا كبيرة من السكان. فقد ذكر مصطفى الأشرف أن عدد أفراد قبيلة العوفية حين أُبيدت كان نحو 12,000 شخص، ما يفنّد الرقم الذي أورده الفرنسيون، ويُظهر أسلوب المدرسة الاستعمارية في تقليل أعداد ضحايا المجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي.

في السادس من أبريل 1832، ارتكب جيش الاحتلال الفرنسي مجزرة مروّعة بحق قبيلة العوفية، بعد أن أرسل الحاكم العام روفيغو قوات من القناصة الأفارقة واللفيف الأجنبي لمهاجمة القبيلة ليلًا، وهي نائمة تحت خيامها. جاء ذلك إثر شكوى قدمها مبعوثو فرحات بن سعيد، لكن دون تحقيق أو تمحيص، حيث تصرف روفيغو بطباعه الدموية المعهودة، وأصدر أوامره بالإبادة دون تمييز في السن أو الجنس، في مشهد يعكس الطبيعة الوحشية للسلطة الاستعمارية .وقد حاولت بعض المصادر الفرنسية، مثل كامي روسي.

تبرير هذه المجزرة بادعاء أن القبيلة كانت ذات "سمعة سيئة"، لكن روايات أخرى، كقول بيرتزين، تُفنّد ذلك، حيث وصف العوفية بأنها قبيلة مسالمة، تقتات من تربية الأنعام، وتزود مدينة الجزائر بالحليب والزبدة، بل وكانت تطلب الحماية من المراكز الفرنسية.

ارتكبت القوات الفرنسية سلسلة من الانتهاكات الصارخة التي لم تميز بين المدنيين والمقاتلين، بل طالت الشيوخ والنساء والأطفال على حد سواء، مما يعكس انعدام البعد الإنساني في المعاملة الاستعمارية للسكان المحليين. إحدى أبرز صور العنف المادي تمثلت في رفع رؤوس القتلى على الرماح، ومصادرة قطعان القبيلة البائسة وبيعها لقنصل أجنبي، إضافة إلى الاستيلاء على الممتلكات الشخصية للنساء، كالأساور التي لا تزال معلقة في الأيدي المقطوعة، وحلق الآذان الممزقة. تعكس هذه الأفعال نزعة استحواذية وعدمية تجاه الجسد والمكان، وتعبر عن رغبة في إذلال الجماعة المستهدفة، وتدميرها ماديًا ورمزيًا .وتكتمل صورة العنف الاستعماري حينما نجد أن هذه الانتهاكات لم تُواجه بأي مساءلة داخلية، بل قوبلت بالتأييد من السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية. وقد برّر المتصرف المدني هذه الأفعال باعتبارها "قضية عسكرية"، متجاهلاً البعد الإنساني والاجتماعي، ومكرّسًا بذلك العنف كأداة سياسية مشروعة داخل المنظومة الاستعمارية. (غانم بودن، 1832، الصفحات 280-281)

الجنوب الجزائري " الأغواط نموذج " الهولوكوست

لمحة تاريخية عن المدينة :

الأغواط واحة تقع جنوب الجزائر على بعد حوالي 400 كلم من العاصمة ، وتتميز بموقعها على الضفة اليمنى لوادي مزي ، يبلغ ارتفاعها 750 متر عن سطح البحر وتعد بوابة الصحراء ومركزا مهما لمرور القوافل التجارية ، تشتهر المدينة ببساتينها المنتشرة على ضفاف الوادي ،مما أكسبها لقب " المدينة الحديقة " ، وقد أعجب بمناظرها العديد من الرسامين والكتاب (عيسى بو قرين، 1852) (عيسى بو قرين، 1852، صفحة 83).

حملة ماري مونج الاستطلاعية في منطقة الاغواط سنة 1844 :

في عام 1844 ومع تصاعد الصراع بين الأمير عبد القادر والقوات الفرنسية سعى الشيخ أحمد بن سالم حاكم الأغواط الى التحالف مع الفرنسيين خوفا من انتقام الأمير بعد هجومه على قصر عين ماضي سنة 1838 ، وقد استجابت السلطات الفرنسية لهذا العرض ضمن سياسة الاعتماد على القوى المحلية لتسهيل التوسع الاستعماري خلال حملة استطلاعية قادها الجنرال ماري مونج في مارس من نفس العام ، أرسل أحمد بن سالم أخيه يحي لتقديم الولاء وطلب تعيينه خليفة على الاغواط وقصورها ، رفع الجنرال مونج[1] هذا الطلب الى الماريشال بيجو[2] الذي نقله الى وزير الحربية الفرنسي ، مؤكدا في مراسلته أن السيطرة على المناطق الصحراوية ضرورية لنجاح السياسة الفرنسية وتوسيع تجارتها ، اضافة الى إضعاف نفوذ الامير عبد القادر في الجنوب حيث قال : " إن المناطق الأهلة في الصحراء هي ضرورة لسياستنا وتجارتنا ، كما يجب أن نسود في كل مكان ساد فيه عبد القادر ... وبسيطرتنا على هذه المناطق تنفتح لنا أفاق جديدة واسعة لازدهار تجارتنا وربطها بإفريقيا الداخلية ، ونعمل على حرمان عبد القادر من مصادره في هذه الأماكن " .

وافق الحاكم العام الفرنسي على ارسال بعثة استكشافية الى الأغواط تحت قيادة الجنرال مري مونج الذي كان على دراية بطريق المدية – والأغواط ، فانطلق في أواخر فيفري 1844 ووصل الى مدينة طاقين[3] يوم 14 مارس 1844 ، حيث نظم منج قواته التي ضمت 1500 جندي من بينهم 400 فارس و140 قناص و1400 جملا استخدمه لأول مرة لأغراض عسكرية ، واصلت الحملة تقدمها الى تاجموت ، حيث استقبلت من طرف أعيان الأغواط وعلى رأسهم أحمد بن سالم (عيسى بو قرين، 1852، الصفحات 84-85) ،

غير أن الشيخ محمد الصغير التجاني لم يحضر اللقاء مبررا ذللك بعادته بعدم مقابلة الحكام وهو ما تفهمه الجنرال ، وبالنظر الى مكانة الشيخ التجاني لدى السكان أوفد الجنرال وفدا بقياد العقيد سانت آرنو[4]

وضم بعض الضباط وشيوخ المنطقة والدليل أحمد بن سالم لزيارته في عين ماضي بهدف إخضاعه نهائيا للسلطة الفرنسية وعن هذه المهمة يقول آرنو: " انطلقنا على الساعة الثامنة صباحا رفقة عشر الضباط ومائة و خمسة عشر رجلا يوفرون لنا الحماية، دخلنا عين ماضي وشرحت لأعيان القصر أننا جئنا كأصدقاء وأننا نوفر لهم الحماية وأن الفرنسيين أصبحوا أسيادا ولا أحد يمنعنا من دخول أي مكان يرغبون دخوله ... دخلت عين ماضي مع عشرة ضباط وستة قناصة وبعض شيوخ القوم تجولت في كل مكان ... أما بالنسبة للتيجاني فقد بقي في زاويته لا يريد مقابلة أحد من المسيحيين" (عيسى بو قرين، 1852، صفحة 85)

[1] الجنرال مونج : جنرال فرنسي ولد بفرنيا شارك بالحملة الفرنسية على الجزائر قاد اول حملة استكشافة الى الاغواط تولى منصب حاكم عام سنة 1848

[2] المرشال بيجو : جنرال فرنسي عين قائد لمنطقة وهران خاض الكثير من المعارك ضد الأمير عبد القادر وقع معاهدة التافنة 1937 عين حاكما عام على الجزائر سنة 1841

[3] بلدة طاقين : تقع شمال الاغواط وتبعد عنها بحوالي 140 كلم و من الغرب الجلفة تسمى اليوم بزمالة الأمير عبد القادر

[4] سانت ارنوا هو ضابط فرنسي (1801–1854)، كان من أبرز قادة الحملة العسكرية الفرنسية في الجزائر .لعب دورًا رئيسيًا في قمع المقاومات الجزائرية، وارتكب مجازر جماعية، منها مجزرة مغارة الظهرة عام 1845، حيث أمر بإحراق مئات المدنيين أحياء داخل مغارات

واجه العقيد "سانت آرنو" صعوبات في إقناع الشيخ محمد صغير التيجاني بلقائه بسبب تردد هذا الأخير، لكنه نجح في نهاية المطاف بعد أن أقنعه الوفد المرافق له خاصة النقيب "دوريو" المكلف بشؤون العرب الذي طمأن الشيخ بأن نوايا فرنسا سلمية ، بعد تردد قبل الشيخ التيجاني اللقاء ودفع ضريبة تقدر بألفي بدجو لكن الجنرال أعاد له المبلغ في اليوم التالي تعبيرا عن الاحترام والصدقة وبهذا بدأت فرنسا في تطبيق سياسة الاحتواء التي اعتمدت أولا على تجسيد الزوايا وكسب ودها لإستعمالها لاحقا في دعم المشروع الاستعماري وقد تجلى ذلك في إعفاء الزاوية التيجانية من الضرائب لاحقا (عيسى بو قرين، 1852، صفحة 85)

اعترف الجنرال مونج بتعيين احمد بن سالم كخليفة على الأغواط وقصورها الخمسة في حفل رسمي حضره الضباط الفرنسيين والشيوخ المحليين وتم خلاله رفع العلم الفرنسي وتسليم احمد بن سالم راية الامير عبد القادر تأكيدا على انتقال المنطقة من سلطة الامير الى الحكم الفرنسي تم اختياره نظرا لعداوته مع الامير عبد القادر واعتباره لشخصية مرموقة تضمن ولاء السكان الفرنسيين منحت له صلاحيات واسعة راتب سنوي مساعد (اغا) وقوة عسكرية خاصة وقد رأى الفرنسيون ان هذا التعيين يساهم في اخضاع سكان الجنوب والغرب وكذلك ارهاب انصار الامير عبدالقادر وايضا توجيه التجارة نحو العاصمة بدلا من المغرب وتونس واخيرا قطع الاتصالات بين الشرق والغرب وجعل تحركات السكان تحت الرقابة الفرنسية (عيسى بو قرين، 1852، صفحة 86)

السياسة الفرنسية في المنطقة : سعت سلطات الفرنسية إلى تأجيج الصراع بين الأميرعبد القادر ومحمد الصغير التيجاني باستخدام سياسته "فرق تسد" خاصة بين الزعامات السياسية والروحية .

حاولت إثارة الفتنة بين الطريقتين القادرية والتيجانية لكسب طرف ضد الآخر، وقد نجحت من خلال مواقف عديدة منها تقديم الجنرال فالي ثلاث مدافع للأمير في إطار ظاهرة لمعاهدة التافنة لكنها كانت وسيلة للضغط عليه وإشعال الفتنة الداخلية ، إضافة إلى جمع معلومات عن قوته عبر مراسلات متعددة .

عينت فرنسا أحمد بن سالم خليفة على المنطقة تحت حمايتها مدعوما بقوة عسكرية وبدأت في تنفيذ مشروعها الاستعماري لكن الظروف الخارجية كالنزاع مع المغرب ومعركة السيلي[1] سنة 1844 ، عطلت هذا المشروع لسنوات رغم انفصال بن سالم عن فرنسا سنة 1846 بعد انضمام اولاد نايل الى صف الامير عبدالقادر، بقي وفيا لها بينما التزمت الزاوية التجانية الحياد، وفي 6 افريل اقاله الجنرال "لادميرول"[2] بسبب تقاعسه ، وعين الشريف بالأحرش مكانه ، كما نصب ناصر بن سالم "آغا" على الأغواط ونقل احمد بن سالم الى بوغار حيث توفي في جوان 1852.

[1] معركة السيلي وقعت عام 1844 قرب منطقة وادي السيلي في الجزائر، بين قوات الأمير عبد القادر والمستعمر الفرنسي.

[2] ادميرول هو جنرال فرنسي شارك في الحرب الاستعمارية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وكان من الضباط الذين ساهموا في توطيد الاحتلال الفرنسي، خصوصًا من خلال قمع الانتفاضات الشعبية وتطبيق سياسة الأرض المحروقة .تميّزت مساهمته باستخدام العنف المفرط، واعتبر من رموز التوسّع العسكري الفرنسي في شمال إفريقي

حاولت فرنسا عبر قادتها مثل الجنرال "لادميرول" وخلفائه الجنرال "يوسف" والجنرال "مونج" إلى جمع المعلومات عن القبائل الموالية للأمير عبدالقادر في مناطق "الجلفة"، جبال عمور، والأغواط. كما حاولت إقناع أعيان وشيوخ الأغواط خاصة قائد الأرباع ابن ناصر بن الشهرة بالاستسلام وفتح المدينة أمام الجيش الفرنسي ، وقدمت له عروض مغرية ، لكنه رفضها، أدى هذا الرفض إلى اندلاع عدة انتفاضات في الجنوب، قادها ابن ناصر بالشاركة مع شريف ورقلة محمد بن عبدالله وعادت من الزعماء للمحليين . (عيسى بو قرين، 1852، الصفحات 87-88)

الهولوكوست الفرنسي في مدينة الاغواط 04 ديسمبر1852:

بعد فشل محاولات الجنرال "لأدميرال" في إخضاع قبيلة الأرباع عبر التفاوض وتقديم العروض ، لجأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية الى بث روح التفرقة والنزاع بين قادة القبائل وشيوخ الزوايا ،وقد أدى هذا النهج إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة واندلاع اضطرابات خطيرة تزامنت مع اشتعال فتيل مقاومة الزعاطشة سنة 1849 كل هذه المعطيات دفعت فرنسا إلى الاقتناع بضرورة شن حملة عسكرية على الأغواط .

التي شهدت بدورها اندلاع انتفاضة شعبية وظهور قيادات مقاومة قوية وقد أولى الاستعمار الفرنسي أهمية خاصة لهذه المنطقة نظرا لموقعها الاستراتيجي الحساس ودورها المحوري في تنفيذ السياسة الاستعمارية بعيدة المدى، الهادفة إلى احتلال الصحراء الكبرى والتوغل في عمق إفريقيا جنوب الصحراء وقد اعتبر فرنسيون مدينة الأغواط ذات أهمية قصوى للأسباب التالية :

مركز متقدم لجنود الحراسة، بوابة للصحراء وقاعدة عسكرية يمكن التوسع منها إلى مناطق صحراوية أخرى، مركز تموين الجيوش وإيوائها ومحطة للمياه، قاعدة عسكرية وموقع جيد لكل الحركات، منتجات الأغواط الفلاحية وتجارتها تسمح لفرنسا أن تراقب كل حركات العرب الرحل وإرغام السكان على الاتصال بالنظام الاستعماري . (عيسى بو قرين، 1852، الصفحات 89-90)

دارت معركة حسنة بين 2 و 4 ديسمبر 1852 حيث هاجمت القوات الفرنسية المدينة بقصف مدفعي شديد واجه سكان رجالا و نساء الهجوم بشجاعة في حرب شوارع عنيفة واستخدم الجيش الفرنسي فيها جميع أنواع الأسلحة ، بما في ذلك السلاح الأبيض ن سقطت مدينة الأغواط بعد مقاومة شديدة قادها المجاهدان ابن ناصر بن شهرة والشريف محمد بن عبد الله ، الذي أصيب أثناء المعركة وتم تهريبه ليلا من الحصار الفرنسي ، بعد احتلال المدينة ، ارتكب الجيش الفرنسي مجازر فظيعة ضد السكان ، ويؤكد العقيد "بان" أحد المشاركين في الحملة ، في كتابه رسائل عائلية "المذبحة كانت بشعة ، الشوارع كانت مغطاة بالجثث ن وحسب أفضل إحصائيات فإن عدد القتلى قد بلغ 23 ألف قتيل ما بين الرجال والنساء والأطفال أما عدد الموتى فلا نعلمه ، فقد كان الجنود الفرنسيين مثل القطط

ينتقلون من بيت إلى بيت ويطلقون النار دون تمييز من حيث السن والجنس ، وينهبون ويسلبون الأثاث والنقود والحلي ويحرقون المؤونة ولم تسلم حتى الكتب التي في الدور أو المسجد التي دمر أثنان منها وحول الثالث إلى إسطبل للحيوانات ، أما الرابع فقد حول إلى كنيسة ، أما من بقي حيا من السكان فقد أسروا، رجالا ، نساء وأطفالا ، وضع لهم محتشد كبير عانوا فيه الجوع والمرض والمهانة كأنهم حيوانات .بو القاسم سعد الله الصفحات: 142–145)

مذبحة العوفية بوادي الحراش 1832

الظروف العامة قبل المذبحة :

مقاومة المتيجة : لم يُشكّل استسلام الداي حسين في 5 جويلية 1830 نهايةً للمقاومة الوطنية الجزائرية، بل مثّل نقطة انطلاق لها. فقد أدى انهيار الحكم المركزي في مدينة الجزائر إلى تحرّك واسع من قِبل شيوخ القبائل ورجال الدين والأعيان الذين عملوا على تعبئة الشعب وتنظيم المقاومة لصدّ التوسع الفرنسي خارج العاصمة. وقد برزت مقاومة سكان سهل متيجة كأول مواجهة فعلية ضد القوات الفرنسية، حيث استمرت لعقد من الزمن وشكّلت حصارًا فعليًا على جيش الاحتلال داخل مدينة الجزائر، مما أضعف معنويات الفرنسيين وأفشل محاولاتهم في التمدد .تجسدت أولى صور المقاومة المسلحة في التصدي لمحاولة الجنرال ديبرمون التقدم نحو البليدة عبر سهل متيجة بقوة عسكرية تُقدّر بحوالي 1200 جندي. غير أن القوات الفرنسية واجهت مقاومة شديدة من السكان المحليين بقيادة ابن زعموم، الذين نفّذوا ما تم الاتفاق عليه في اجتماع برج البحري، حيث تمركزوا استراتيجيًا وهاجموا الجيش الفرنسي من عدة جهات، موقِعين خسائر كبيرة في صفوفه وأجبروا قواته على التراجع نحو بوفاريك. وقد شكّلت هذه الأحداث دليلاً مبكرًا على قوة الرفض الشعبي للاستعمار وصعوبة التوغّل الفرنسي في الداخل الجزائري. (بو القاسم سعد الله – ٥الصفحات: 142–145)

شكّلت الهزيمة التي تعرّض لها الجنرال ديبرمون صدمة نفسية ومعنوية كبيرة، خاصة بعد تلقيه نبأ وفاة ابنه أميدي أثناء حملة عسكرية على وهران، مما أفسد عليه شعور النصر باحتلال مدينة الجزائر وأفقده الثقة في نفسه. كما تبيّنت زيف وعوده للحكومة الفرنسية بقدرة السيطرة على الجزائر خلال أسبوعين دون مقاومة. ونتيجة لذلك، تراجع عن أي محاولة لاجتياح سهل متيجة، وتوقف الجيش الفرنسي مؤقتًا عن خطط التوسع .وعند وصول الجنرال كلوزيل إلى الجزائر خلفًا لديبرمون، سعى إلى استعادة هيبة الجيش الفرنسي بعد الهزائم المتتالية. فقاد حملة نحو مدينة البليدة، التي وجدها خالية من سكانها بعد أن غادروها تجنبًا للاشتباكات. رغم ذلك، وقعت مواجهات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من الجنود الفرنسيين. وردًا على ذلك، أمر كلوزيل قواته بحرق وتدمير كل ما يصادفونه، بما في ذلك الحدائق، وبقتل كل من يُضبط حاملاً للسلاح، في محاولة لبث الرعب في نفوس السكان وضمان استقرار الحامية الفرنسية التي تركها في البليدة.خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، استغلت المقاومة الوطنية بقيادة ابن زعموم الظرف القائم لتصعيد هجماتها ضد القوات الفرنسية. تمكنت المقاومة، بدعم من قبائل الخشنة وابن

موسى وابن مسرح، من القضاء على قافلة فرنسية مكوّنة من خمسين جنديًا قرب بوفاريك، مما شكّل ضربة موجعة للقوات الاستعمارية. كما شنّت هجومًا منسقًا على الحامية الفرنسية في البليدة، حيث تحولت المدينة إلى ساحة قتال شرسة أثرت بعمق على الروح المعنوية للجنود الفرنسيين .وقد ردت القوات الفرنسية باستخدام المدفعية الثقيلة، مما أجبر المقاومين على التراجع، وأعقب ذلك ارتكاب مجازر مروعة ضد المدنيين، دون تمييز بين النساء، الأطفال أو الشيوخ. عند عودة الجنرال كلوزيل من المدية، عاين حجم الخسائر، مما دفعه إلى العدول عن مشروع احتلال البليدة والتراجع إلى الجزائر العاصمة .شكلت تلك الأحداث نقطة تحول في تقدير القيادة الفرنسية لقدرات المقاومة الجزائرية، حيث فشلت محاولات توسيع نطاق السيطرة الفرنسية نحو المناطق الداخلية، وفشل كذلك فك الحصار الذي فرضه سكان متيجة. وقد قضى كلوزيل ما تبقى من فترة قيادته في قمع سكان العاصمة ومصادرة أوقافهم، قبل أن يُعفى من منصبه . (غانم بودن، 1832، صفحة 273)

:كشفت المقاومة الوطنية ضعف كلوزيل وفشل سياساته، ما أدى إلى استبداله ببيرتيزين، الذي سعى لتهدئة الأوضاع وكسب دعم الجزائريين عبر تغييرات إدارية. حاول بيرتيزين إعادة تنظيم الجيش المنهار، لكنه واجه صعوبة في بسط السيطرة خارج مدينة الجزائر، خاصة على منطقة متيجة التي ظلت خارج النفوذ الفرنسي. كما حاول دعم ابن عمر باي المدية الذي فشل كلوزيل في تثبيته بسبب رفض المقاومة له.

في ماي، قاد بيرتيزين حملة عسكرية قوامها أربعة آلاف جندي بهدف استعادة النظام العام ومواجهة القبائل المتمردة، خاصة في منطقة البليدة، تحت ذريعة تزايد الاعتداءات وانعدام الأمن. ورغم وصول الحملة إلى مناطق قبيلتي بني مسرح وبني صالح المعروفتين بشدة المقاومة،

لم يحقق بيرتيزين أي انتصار حاسم، مكتفيًا بنهب ممتلكاتهما، مبررًا ذلك بسوء الأحوال الجوية. وقد فشل في فرض سلطته على القبائل، بينما حاول ضابطه بيليسي تبرير قسوة العمليات بادعاء التصرف بدافع الإنسانية، رغم توجيه الحرب نحو الأشجار والمساكن. وانتهت الحملة بالفشل وعادت إلى الجزائر دون نتائج تُذكر، كسابقاتها.

في سياق الحملة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر، أرسل القائد بيرتزين في 25 جوان 1831 حملة عسكرية نحو مدينة المدية بهدف استعادة السيطرة عليها ورفع الحصار الذي فرضه أحمد بومزراق، أحد رموز المقاومة الجزائرية. ورغم لجوء الحملة إلى أسلوب التدمير عبر حرق المحاصيل، فإنها فشلت في تحقيق أهدافها بفعل الصمود الشعبي. وأثناء عودة القوات الفرنسية في 2 جويلية، تعرضت لمضايقات وهجمات متكررة من طرف القبائل، مما أدى إلى حالة من الذعر والارتباك في صفوف الجنود، حيث فقد الجيش تماسكه ونظامه العسكري. وقد اعترف المسؤولون الفرنسيون، من بينهم بيليسي، بتأثير المقاومة الجزائرية في إرباك الجيش وإلحاق خسائر جسيمة به، بلغت 62 قتيلاً و192 جريحاً، فضلاً عن الأثر المعنوي السلبي الذي مسّ القيادة الفرنسية وسمعتها العسكرية.

في صيف عام 1831، شهدت الجزائر تصاعدًا لافتًا في زخم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، حيث أرسل القائد الفرنسي بيرتزين حملة إلى مدينة المدية لفك الحصار الذي فرضه أحمد بن بومزراق، إلا أن الحملة فشلت في تحقيق أهدافها نتيجة صمود المقاومة. وعند عودتها، تعرّضت لمضايقات شديدة من القبائل الجزائرية، ما أدى إلى انهيار النظام العسكري الفرنسي، ووقوع خسائر فادحة بلغت 62 قتيلاً و192 جريحًا، إضافة إلى التأثير النفسي والمعنوي الكبير الذي مسّ الجيش الفرنسي وقيادته .لم تكتف المقاومة بهذا الانتصار، بل وظفته لتعزيز الضغط على الفرنسيين، حيث تم توحيد قبائل سهل متيجة وإعلان الجهاد بقيادة أحمد بن بومزراق وابن زعموم. وقد حاول بيليسي التقليل من أهمية هذا الحراك الثوري، مدعيًا أنه ناتج عن "ظروف" لا عن قوة شعبية. إلا أن الواقع أكد العكس، حيث شنّ ابن زعموم في 17 جويلية 1831 هجومًا على المزرعة النموذجية الفرنسية التي كانت مركزًا للإمداد العسكري، وأعاد الهجوم في اليوم التالي، مخلّفًا نحو 400 شهيد، مع استمراره في استهداف التحصينات الفرنسية خلال انسحابه، ما يعكس التنظيم والتصميم الذي ميز المقاومة الوطنية الجزائرية في هذه المرحلة.

اندلعت المقاومة في سهل متيجة بشكل واسع إثر الهجومات الفرنسية، حيث توحد رجال الدين والأعيان والسكان بقيادة ابن زعموم والحاج السعدي، وشنوا هجمات على المستوطنين الأوروبيين، مما أثار الذعر في مدينة الجزائر وأدى إلى هروب السكان الأوروبيين والتجار منها. نجحت المقاومة في محاصرة قوات برتيزين داخل المدينة، وهاجمت التحصينات الفرنسية، مما عكس عزيمتها العالية. رغم اعتقاد برتيزين أن الخسائر ستضعف المقاومة، إلا أن الحاج السعدي جمع عشرة آلاف مقاتل وواصل الهجمات. تصاعدت عمليات المقاومة حتى أصبحت مدينة الجزائر مهددة، مما اضطر برتيزين للخروج بقوة كبيرة لصدها، ما أدى إلى تراجع الجزائريين نحو بئر التوتة. (غانم بودن، 1832، الصفحات 274-277)

مجيئ روفيقو الى الجزائر:

في 1 ديسمبر 1831، تم تعيين القائد العام لفيلق احتلال أفريقيا في الجزائر، وفصلت السلطة العسكرية عن المدنية، حيث شغل البارون بيشون منصب المتصرف المدني. نشأ خلاف بين القائد العسكري روفيقو[1]، الذي كان يدعو إلى استخدام القوة العسكرية والقمع، والبارون بيشون الذي فضل التهدئة ورفض العنف، مع التركيز على إرساء العدالة بدلاً من القوة.

قام الاحتلال بتحويل قصر الصيف وحديقته إلى مستشفى عسكري، وفرض ضرائب على الجزائريين، كما قام بهدم الأضرحة وطرد المعارضين للممارسات القمعية. وكان يتبع سياسة عنيفة، مبيحًا القتل وإبادة المدنيين، خاصة بعد

[1] الجنرال روفيغو هو أول حاكم عسكري فرنسي للجزائر بعد احتلالها سنة 1830. تولى منصب قائد القوات الفرنسية والحاكم العام من 1831 إلى 1833، واشتهر بفرضه نظامًا استعماريًا قاسيًا، تميز بالعنف والبطش ضد الأهالي الجزائريين .نفذ حملات عسكرية شرسة، وصادر الأراضي، وقاد سياسات قمعية لتركيع السكان، ما جعله رمزًا مبكرًا للعسكرة والعنف الاستعماري في الجزائر

الفصل الثاني: مظاهر السلوك الإبادة في كتابة قادات الحملات الفرنسية

المبحث الأول : تحليل كتابات القادة الفرنسيين حول سلوك الإبادة

تحليل نماذج من الوثائق الرسمية والخطابات السياسية :

عند استقراء كتابات قادة الحملات الفرنسية خلال احتلال الجزائر (1830–1871)، تتجلى بوضوح مظاهر سلوك الإبادة بوصفها استراتيجية ممنهجة لتدمير الوجود المادي والمعنوي للشعب الجزائري. لم تكن هذه السلوكات مجرد تجاوزات فردية أو انعكاسًا لحالة الحرب، بل عكست رؤية استعمارية مدروسة تتعمد سحق الكيان السكاني والثقافي المحلي، وهو ما تثبته وثائق رسمية ورسائل خاصة لقادة عسكريين، أبرزهم الجنرال توماس روبير بيجو(Bugeaud) ، والجنرال سانت أرنو(Saint Arnaud) ، والجنرال لاموريسيير(Lamoricière) ، وغيرهم .في هذه الكتابات، تتكرر مفردات تدعو إلى "الإبادة (extermination) ""الحرْق"، و"الإخضاع الكامل"، و"تفريغ البلاد من سكانها"، وهي ليست مجرد لغة عسكرية بل تنطوي على أفعال موثقة تم تنفيذها ميدانيًا، مثل سياسة الأرض المحروقة، تهديم القرى، تسميم الآبار، وحرق المحاصيل، وكلها تهدف إلى تجويع السكان وتشريدهم، وبالتالي تفكيك المجتمع الجزائري.

1- الجنرال بيجو:

استندت السياسة العسكرية التي اتبعها بيجو إلى أسلوب الإبادة الشاملة، والتي تُعرف باسم "سياسة الأرض المحروقة". ارتكزت هذه السياسة على تدمير ممنهج لكل ما يرتبط بالمجتمع المقاوم من أراضٍ، ومزارع، وقرى، ومؤن، بهدف حرمان المقاومة من أي شكل من أشكال الدعم البشري أو اللوجستي .تجسدت هذه العقيدة الحربية في الممارسات الميدانية التي شملت الحرق الجماعي للقرى والمغارات، وإتلاف المؤن، وقتل المدنيين أو تهجيرهم. لم يكن التمييز قائمًا بين المحارب وغير المحارب، بل كان الهدف بث الرعب في نفوس السكان وتحطيم الروح المعنوية للجزائريين" .أضحت سياسة الحرب الشاملة التي دعا إليها بيجو هي السبيل الوحيد لتأديب القبائل الجزائرية " جاءت هذه السياسات نتيجة قناعة بأن الصرامة المفرطة وحدها هي الكفيلة بإخضاع الجزائريين، وأن أي تساهل أو مهادنة يُعدّ ضعفًا استراتيجيًا. لذلك اتسعت رقعة الجرائم الحربية، وأُبي ضعفًا استراتيجيًا. لذلك اتسعت رقعة الجرائم الحربية، و أُبيدت قرى كاملة، كما حدث في مغارة أولاد رياح، حيث تم حرق مئات الأشخاص أحياء داخل الكهوف بعد أن أُغلق عليهم المنافذ" .يجب أن يشعر العربي أن الموت سيطاله متى فكر في المقاومة . "مارس بيجو هذه السياسات دون تردد، وأشرف شخصيًا على حملات عسكرية استهدفت مناطق القبائل التي يُعتقد أنها توفر الدعم للأمير عبد القادر. اعتمد في ذلك على وحدات عسكرية مدرّبة على حرب العصابات والهجمات المباغتة، وفرض حصارًا خانقًا على المناطق الحيوية .كانت النتيجة ارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين، واتساع نطاق الدمار،

ما ولّد شعورًا عامًا بالرعب، لكنه لم يُنهِ المقاومة، بل غذّاها بدوافع الثأر والدفاع عن الكرامة والوجود. (حورية، 1836-1848، صفحة 03)

بيجو لم يعتبر الحرب مجرد مواجهة عسكرية، بل اعتبرها حربًا إبادة تهدف إلى إزالة كل مقاومة، حتى وإن تطلب الأمر تدميرًا شاملاً للمجتمع المحلي كما اعتمد بيجو سياسة "الأرض المحروقة" التي تهدف إلى حرمان السكان المحليين من أي موارد يمكن أن يستخدموها في القتال أو البقاء .

الأثر الإنساني والاجتماعي :كانت هذه السياسة سببًا مباشرًا في مقتل آلاف المدنيين من خلال المجاعات والتشريد والمرض، مما أدى إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية للجزائر .المارشال بيجو يقول" :إن الطريقة الوحيدة لتأمين سلام دائم في الجزائر هي تحويل الأرض إلى صحراء لا حياة فيها، بحيث لا يجد العدو ما يستند إلي هذا القول يعكس فلسفة بيجو في فرض السيطرة عبر التدمير الشامل لكل الموارد التي يمكن أن تدعم مقاومة الجزائريين .يضيف بيجو في تصريح آخر" :عندما تُمحى القرى ويُجرد السكان من مواردهم، لن يبقى لهم إلا الاستسلام، أو الموت "هذا يؤكد على أن سياسة التجويع والتشريد كانت مقصودة كوسيلة لإجبار السكان على الاستسلام، كما ورد وصف بيجو لطبيعة الحملة" :هذه الحملة ليست مجرد حرب تقليدية، بل هي حرب إبادة، هدفها النهائي إزالة كل من يعارضنا ".هذا يوضح بجلاء أن الهدف العسكري والسياسي من الحملة هو القضاء الكلي على المعارضة بأي ثمن .تعكس سياسة المارشال بيجو في الجزائر بعد عام 1836 توجهًا صارمًا إلى استخدام القوة القصوى للقضاء على المقاومة، مع توظيف استراتيجيات قمعية عقلانية تستهدف تفكيك النسيج الاجتماعي عبر تمييز السكان وفرض عقوبات جماعية على المتمردين. لم تكن السياسة مجرد مواجهة عسكرية بل امتدت لتشمل سيطرة نفسية عبر زرع الرعب والخوف المستمر، مما ساهم في تحقيق نتائج ميدانية ملموسة لكن على حساب معاناة بشرية واجتماعية عميقة. هذه المنهجية القاسية تعتبر نموذجًا للاستعمار العنيف الذي لا يقبل أي مقاومة ويستخدم كل الوسائل لتثبيت سلطته. (حورية، 1836-1848، صفحة 04)

السياسة القمعية التي اتبعها المارشال بيجو في مواجهة المقاومة الجزائرية: تجاوزت السياسة القمعية للمرشال بيجو القتال التقليدي لتشمل إجراءات عقابية وصفت بـ"حرب إبادة" تستهدف تفكيك المجتمع وفرض السيطرة النفسية إلى جانب العسكرية .يقول" :المقاومة هنا ليست مجرد تمرد، بل هي رفض الحياة نفسها تحت حكم فرنسا، ولهذا يجب سحقها بكل ما أوتينا من قوة، بلا شفقة ولا هوادة ".الشرح :يؤكد بيجو في هذا القول أن مقاومة الجزائريين ليست مجرد تحدٍ عسكري عابر، بل تمثل رفضًا جذريًا لاستعمار فرنسا. لذلك يرى أن الحل هو اللجوء إلى القمع العنيف الشامل بلا تردد أو رحمة، مما يعكس فلسفته القاسية في التعامل مع الاستعمار .يقول ابضا" : القبائل التي تطيع تأخذ مكانها في النظام الجديد، أما من يرفض الخضوع، فإن مصيره الإبادة أو التهجير ".

الشرح :يوضح بيجو هنا استراتيجيته القائمة على تصنيف السكان إلى تابعين ومتمردين، ومنح التسامح فقط لمن يقبل الحكم الفرنسي، بينما يُفرض القمع الكامل على من يقاوم، ما يظهر كيف وظف الانقسام الاجتماعي كأداة للقمع والسيطرة .ايضا" : القوة يجب أن تكون مثل الظل الذي لا يفارق السكان، حاضرة في كل مكان، لتزرع فيهم الرعب وتجبرهم على الطاعة ".الشرح :هذا القول يدل على اعتماد بيجو على عنصر الخوف كأسلوب رئيسي في السيطرة، حيث ترى السلطة الاستعمارية أن تواجدها المستمر بقوة وعنف يُلزم السكان بالخضوع، ويعمل كآلية ردع نفسية تعزز من الاستقرار الاستعماري. (حورية، 1836-1848، صفحة 05)

السياسة الاستعمارية المتكاملة التي تبناها بيجو، والتي لا تقتصر على العنف العسكري فحسب، بل تشمل أيضًا إعادة هيكلة المجتمع الجزائري بشكل اقتصادي واجتماعي .إذ اعتبر بيجو أن تدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين هو شرط ضروري لضمان السيطرة الكاملة وتحويل الجزائر إلى مستعمرة خاضعة، تخدم المصالح الفرنسية عبر نظام استيطاني جديد. هذه الرؤية استعمارية بامتياز، وتكشف مدى عنف الاستعمار الفرنسي في فرض هيمنته. حيث شهدت فترة حكم المارشال بيجو في الجزائر تنفيذ سياسة استعمارية صارمة تقوم على مزيج من القمع العسكري والعنف المنهجي، بهدف كسر المقاومة الجزائرية وتأمين السيطرة الفرنسية. اعتمدت هذه السياسة على حرب إبادة شاملة استهدفت تدمير مراكز المقاومة وتفتيت القبائل المتمردة، مع منح هامش محدود للقبائل الخاضعة. تمثلت استراتيجية بيجو في استخدام العنف الجسدي والنفسي، حيث أكد على ضرورة فرض وجود عسكري دائم كوسيلة لترهيب السكان وضمان خضوعهم، معتبرًا أن السيطرة لا تقتصر على القوة المادية فقط، بل تشمل الهيمنة المستمرة على الحياة اليومية .كما سعت السياسة الاستعمارية إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الجزائري عبر استغلال الانقسامات القبلية، والعمل على تقويض الوحدة القبلية التي تشكلت أساسًا للمقاومة. تم تأسيس هيئات إدارية فرنسية للسيطرة المباشرة على السكان، مما أضعف نفوذ الزعماء التقليديين وأدى إلى إعادة تشكيل المجتمع بما يتلاءم مع المصالح الفرنسية .على الصعيد الاقتصادي، هدفت السياسة إلى تدمير البنية الزراعية التقليدية وتحويل الأراضي إلى مستعمرات زراعية فرنسية، وذلك لتحقيق استغلال موارد الجزائر وتحويلها إلى مستعمرة منتجة. وأبرز ذلك إنشاء مستوطنات فرنسية جديدة تشكل أساسًا لتحويل الجزائر إلى امتداد حضاري واقتصادي لفرنسا. كما شملت هذه السياسات حربًا ثقافية شاملة استهدفت المؤسسات الدينية والتعليمية، مما أدى إلى تفكيك الهوية الوطنية وإحداث أزمات اجتماعية وثقافية طويلة الأمد. (حورية، 1836-1848، صفحة 06)

باختصار قامت سياسة بيجو على استراتيجيات شاملة تجمع بين العنف العسكري، التفكيك الاجتماعي، الهيمنة السياسية والإدارية، والاستيطان الاقتصادي، بهدف ترسيخ السيطرة الفرنسية وتحويل الجزائر إلى مستعمرة

خاضعة بالكامل .تُظهر السياسة التي اتبعها المارشال بيجو في الجزائر توجهًا صارمًا نحو فرض السيطرة الفرنسية عبر استخدام القوة العسكرية القصوى. فقد اعتبر أن القرار الحازم والقدرة على الحسم هما الأساس في مواجهة المقاومة، مع تأكيده على أن" :الاحتلال يحتاج إلى قرار حازم لا رجعة فيه، لا مكان للضعف أمام العدو ."يشير هذا إلى تبني مبدأ عدم التساهل مع خصوم الاستعمار، حيث يُنظر إلى كل مقاومة على أنها تهديد وجودي يجب القضاء عليه .في موقفه من السكان المحليين، أكد بيجو على خيارين فقط" :الاستسلام أو الإبادة، لا خيار ثالث مع هؤلاء الذين يعاندون إرادة فرنسا ."هذا التصريح يعكس مدى القسوة والعدائية في نهجه، التي لا تسمح بأي تسوية أو تفاهم، بل تسعى إلى قمع كل معارضة بالقوة. كما قال" :لا مكان للرحمة في معركة الحفاظ على الإمبراطورية، فالقوة وحدها تفرض النظام ."وهذا يبرز أهمية العنف كأداة أساسية لاستقرار الحكم الاستعماري .استمرت هذه الرؤية بتأكيد ضرورة القضاء التام على المقاومة مهما بلغت التكلفة، حيث صرح بيجو" :نحن هنا لبسط سيادتنا، وهذا لا يتم إلا بالقضاء التام على كل مقاومة مهما كانت تكلفتها ."وأضاف" :من يرفض الانصياع سيكون مصيره التهجير أو الإبادة، لا نترك مجالًا للضعفاء أو المتمردين ."تشير هذه الأقوال إلى اعتماد سياسة قاسية للغاية تتجاوز الاعتبارات الإنسانية، وتعتمد على الإبادة والتهجير كوسائل أساسية للسيطرة .توضح هذه المواقف النهج العنيف الذي ساد خلال تلك الفترة، حيث كان العنف الممنهج أداة مركزية في تفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي، بهدف إحكام السيطرة على الأرض والشعب معًا .(حورية، 1836-1848، صفحة 07)

معاهدة التافنة (1837) :

وفي سياق سياسة المارشال بيجو مثّلت معاهدة التافنة محطة مفصلية في علاقة فرنسا بالأمير عبد القادر، كما شكلت إحدى أبرز تجليات البراجماتية السياسية في نهج المارشال بيجو. جاءت المعاهدة بعد سلسلة من المواجهات العسكرية الشرسة بين القوات الفرنسية وقوات الأمير عبد القادر، التي أنهكت الفرنسيين ودفعتهم للتفاوض مؤقتًا . في خضم تزايد قوة المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر، وبعد أن عجزت القوات الفرنسية عن حسم الصراع عسكريًا في الغرب الجزائري، وجد المارشال بيجو أن عقد اتفاق مؤقت مع عبد القادر قد يمنح فرنسا فرصة لإعادة ترتيب وضعها العسكري. وهكذا فُرضت معاهدة التافنة في يونيو 1837 .

بنود المعاهدة ومضمونها :بموجب المعاهدة، اعترفت فرنسا بسلطة عبد القادر على أجزاء واسعة من الغرب والوسط الجزائري، وخاصة منطقة التيطري والجنوب الغربي والغرب. في المقابل، تعهد الأمير بوقف القتال وعدم مهاجمة المناطق التي تسيطر عليها فرنسا، وأهمها المدن الساحلية .وقد عبّر بيجو عن طابع هذه الاتفاقية التكتيكي بقوله" :لسنا بحاجة إلى كل شيء الآن... لنعطِه ما لا نستطيع السيطرة عليه، ونأخذ الوقت اللازم لنضربه لاحقًا ".

هذا القول يكشف بوضوح عن البعد المراوغ والاستراتيجي في سياسة بيجو، حيث لم تكن المعاهدة هدفًا نهائيًا، بل مجرد مرحلة مؤقتة لكسب الوقت واستعادة القوة .

التحليل السياسي :سياسة بيجو في هذا الصدد لم تكن ناتجة عن رغبة في السلم، بل كانت خطوة محسوبة هدفها احتواء عبد القادر مؤقتًا، وتفكيك قاعدته الشعبية والقبلية عبر الوقت. وهو ما يتضح في قوله أيضًا : "السلام مع عبد القادر هو هدنة باردة، نتركه يبني دولته ونحن نبني نهايته ".تُظهر هذه العبارة بجلاء الرؤية الاستعمارية التي كانت تعتبر المعاهدات أدوات لإضعاف الخصم، لا وسيلة للتفاهم المتبادل .(حورية، 1836-1848، صفحة 08)

تصريحات الجنرال بيجو حول الابادة " :

علينا أن نحرق المحاصيل ونفرغ الآبار ونجعل البلاد غير قابلة للحياة "النص الأصلي :

«Il faut brûler les récoltes, vider les puits, faire le désert.»

ورد هذا التصريح في رسالة من بيجو إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 15 ديسمبر 1840، حين كان بصدد وضع خطة شاملة لإخضاع قبائل الأطلس .

استراتيجية الأرض المحروقة: تؤكد العبارة اعتماد بيجو لسياسة التدمير الكامل لوسائل العيش كأسلوب لإبادة جماعية غير مباشرة (من خلال التسبب في المجاعة والعطش) . يكشف عن هدف تحويلي للمجال، من أرض مسكونة إلى فضاء ميت . (Roy, 1960, p. 42)

وصرح ايضا : "إني أقوم بالحرب كما فعل هانيبال في إيطاليا، أي: الحرب الشاملة "النص الأصلي «Je fais la guerre comme Hannibal en Italie, c'est-à-dire la guerre totale.»

تشبيه ذاتي بقيادات تاريخية مشهورة بالقسوة ربط ذاته بهانيبال (قائد قرطاجي عُرف بوحشيته) يُضفي بعدًا مشروعًا تاريخيًا لسلوك الإبادة ، يشير إلى استهداف كل عناصر الحياة – البشرية والمادية والبيئية – بلا تمييز هذه العبارة تنتمي لخطاب نخبوي موجه للسلطات الفرنسية لإضفاء طابع استراتيجي على جرائم ميدانية وايضا : "يجب أن نضربهم بقوة حتى يفقدوا الرغبة في المقاومة"

النص الأصلي :

«Il faut les frapper si fort qu'ils n'aient plus envie de se révolter

يستخدم بيجو منطق العنف والردع ، حيث لا يُنظر إلى السكان كخصوم بل ككائنات يجب تحطيم إرادتهم بالكامل . فقدان الرغبة في المقاومة يشير إلى غاية تتجاوز السيطرة العسكرية نحو الإبادة المعنوية والهوية وقال ايضا : "أريد أن أكون القائد الذي يطهر الجزائر من قبائلها المتمردة" (Emerit, 1964, p. 129)

النص الأصلي :

«Je veux être le chef qui purge l'Algérie de ses tribus insoumises.يحمل خطاب بيجو يتسم بالعنف المشروع لغويًا، مستندًا إلى مفاهيم مثل "الحرب الكاملة"، "التطهير"، و"الضرب بقوة ."الوظيفة الأيديولوجية يمارس الخطاب وظيفة استعمارية تُنزع فيها صفة الإنسانية عن الجزائريين، وتُحوّل الأرض إلى مسرح فارغ للسيطرة .البعد الإبادي استخدام وسائل غير مباشرة (تجويع، تعطيش، تهجير) يوثّق سلوكًا إباديًا ممنهجًا يرتكز على محو الوجود البشري والمادي. (coloiale, 1930-1954, p. 87)

الجنرال سانت آرنو:

المارشال سانت آرنو وُلِد في باريس سنة 1801 في أسرة متوسطة، أبوه كان حاكمًا، تابع دراسته بثانوية نابليون خلال الثورة الفرنسية .في شبابه، انضم إلى القوات البرية في الجيش الفرنسي سنة 1817 في مدينة رين .عاش فترة اضطراب أخلاقي وانحلال، حيث فُصِل من الجيش بسبب الإدمان على القمار والديون, أعاده إلى الجيش أخوه ليروي بوساطة، فعُيّن ضابطًا في فرقة المشاة بمدينة بريست سنة 1831، وتزوج من ابنة نقيب بحري , بعد وفاة زوجته، أصبح لديه طفلان، وعاش في كنف أخيه .عند تعيين الجنرال بيجو حاكمًا عامًا على الجزائر، تم إرسال فرقة اللفيف الأجنبي حيث التحق بها سانت آرنو، مما فتح له آفاقًا جديدة للعمل العسكري سنة 1837, أصبح مساعدًا للجنرال بيجو، وشارك في الحملات العسكرية في مناطق عدة: قسنطينة، جبال موزاية، الغرب الجزائري .سنة 1841، أصبح قائدًا للزواف، ثم عُيّن عقيدًا في جبال موزاية، وفي 1843 أصبح قائد فرقة .في سنة 1845–1846، حارب "بومعزة" في جبال الظهرة والونشريس، فتمت ترقيته إلى رتبة جنرال .قاد حملة ضد قبائل بجاية، ثم تم تعيينه قائدًا عسكريًا لمنطقة مستغانم. (العيد، الصفحات 169-170).

المجازرالتى ارتكبها المارشال سانت ارنو :

مجزرة قبيلة بني مناصر جبال مليانة (1844–1845) الواقعة بجبال بني مناصر، شرق مليانة شن عدة عمليات في شتاء وربيع 1844–1845 قامت قوات سانت أرنو بحملات تطهير شاملة ضد قبيلة بني مناصر، استخدمت فيها حرق

القرى، تدمير المحاصيل، ذبح السكان، وتسميم الآبار .من خطابه إلى القيادة الفرنسية» :لقد جردنا المنطقة من سكانها. لا بيت، لا زرع، لا ماء. لم يعد في هذه الجبال أحد يستطيع المقاومة. (Ageron, 1990, pp. 243-244)

مجزرة وادي الصومام: منطقة القبائل الكبرى (1847) قامت قوات سانت أرنو بمطاردة مقاومي القبائل إلى أعالي الجبال، وأبادت قرى بأكملها، وحرقت أكثر من 50 منزلاً، وقتلت المئات في كمائن. توفي اكثر من 600 قتيل مدني . تشير تقارير الجيش إلى استخدام منهجي لسياسة "القرى المحروقة"، ما يُصنَّف كجريمة حرب .

مجزرة قسنطينة وضواحيها قمع المقاومات الريفية (1842–1844) عين البيضاء , سوق اهراس، نفّذ سانت أرنو سلسلة من المذابح المتنقلة ضد فلاحين مقاومين، شملت حرق مخازن الحبوب وقتل الفلاحين (Ageron، 1990، صفحة 237).

بعد تراجع قوة الأمير عبد القادر في الغرب، نشأت فراغات مقاوماتية أعاد ملؤها شيوخ الطرق الصوفية. ومن هؤلاء برز الشيخ محمد بن عبد الله بومعزة، الذي :ينتمي إلى أولاد خويدم في منطقة حوض الشلف .شب في وسط ديني، مرتبط بالطريقة الدرقاوية، وكان معروفًا بالزهد والتقشف، وهو ما أكسبه مكانة روحية مؤثرة .ظهر كقائد مقاومة جديدة سنة 1844، واستطاع تعبئة القبائل بسرعة ضد الاحتلال الفرنسي، خاصة في مناطق الظهرة، وونشريس، وحوض الشلف .(الله ا.، الصفحات 173-174) مضمون مراسلات سانت آرنو حول بومعزة التصوير العدائي لبومعزة وصفه سانت آرنو في رسالة بتاريخ 31 جوان 1845 بأنه "شاب في العشرين من عمره، له قدرة كبيرة على التأثير، وكلما هُزم ازداد أنصاره ."في رسالة مؤرخة بـ 2 جوان 1845، كتب" :إن العرب لا يريدون الحرب، ولكنهم لا يسلمون أسلحتهم إلا بعد الإبادة "هذه العبارة تعكس العقلية الإبادية الموجهة من القادة العسكريين الفرنسيين، حيث تُعتبر الإبادة شرطًا مسبقًا للسلام. أشارت الرسائل إلى مواجهات متعددة في سيدي عابد، عين مران، المشايعية، حيث استخدمت القوات الفرنسية أساليب مباغتة ضد تجمعات القبائل .أُلحقت ببومعزة هزائم عدة، لكن سانت آرنو يعترف بتعاظم خطره كلما واجهوه (الله ا.، الصفحات 174-176) .

السياسات القمعية الفرنسية كما وردت في الرسائل:

سياسة الأرض المحروقة ورد في مراسلاته أنه قام في مارس 1846 بمهاجمة أولاد يونس، فقتل أكثر من 40 شخصًا، وأحرق المحاصيل، وصادر الماشية .فرض غرامات باهظة على أعيان القبائل، مما يشير إلى استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة قمعية موازية .استخدام العملاء :ورد في رسالة مؤرخة بـ 3 جويلية 1846 أن القبائل بدأت

تتخلى عن بومعزة .لجأ سانت آرنو إلى تجنيد "المخازنية" من القبائل نفسها لملاحقته، وهي ممارسة مألوفة في السيطرة الاستعمارية .(الله ا.، الصفحات 176-178) نهاية مقاومة بومعزة في أبريل 1847، أُجبر بومعزة على الفرار بعد أن حوصر في قبيلة أولاد يونس .يُذكر في رسالة بتاريخ 10 أفريل 1847 أن أربعة مخازنية قبضوا عليه وسحبوا سلاحه .نُقل إلى تنس ثم الجزائر العاصمة، واعتُبر اعتقاله من قبل سانت آرنو "انتصارًا استراتيجيًا" يمهّد لبسط السيطرة الكاملة على المنطقة .الإطار النفسي والأخلاقي للخطاب العسكري الفرنسي يبيّن التحليل أن الرسائل تعكس انفصامًا في شخصية الضباط الفرنسيين، حيث يفتخرون بارتكاب جرائم بشعة في حق المدنيين، بينما يتحدثون في السياق نفسه عن "التمدن والحضارة ."مثلًا، يتحدث سانت آرنو عن إحراق الكهوف والنساء والأطفال خنقًا في غار الفراشيش دون أي شعور بالندم، بل ويدافع عن الفعل قانونيًا وعسكريًا. (الله ا.، الصفحات 180-181).

يقول الجنرال سانت أرنو" :(Saint Arnaud) لقد دفنت تحت الصخور أكثر من خمسمائة من القبائل... كان انتقامًا مرعبًا ولكنه عادل ". هذا القول ورد في رسالة كتبها سانت أرنو إلى أخيه عام 1845، حين حاصر سكان كهف في منطقة قرب معسكر (غرب الجزائر)، وأشعل النار عليهم، ما أدى إلى مجزرة رهيبة. (الله ا.، صفحة 125)

الجنرال بيليسيه :

مغارة الظهرة (1845) مغارة طبيعية في جبال الظهرة، لجأ إليها أكثر من 1000 من أفراد قبيلة أولاد رياح. طوّق بيليسييه المغارة بجنوده، ثم أمر بجمع الحطب ووضعه عند المداخل, أشعل النيران، فخنق الدخان كل من بداخل المغارة من أطفال ونساء وشيوخ .كتب لاحقًا في تقريره" :لقد استعدنا الهدوء. لا صوت يُسمع... لقد عمّ الصمت الأبدي. (الله ا.، الصفحات 250-251)

نتائج المجزرة :انتقادات خفيفة من بعض الصحف الفرنسية، لكن السلطات كرّمته لاحقًا .استخدم اسمه لاحقًا للتخويف في غرب الجزائر: "إذا لم تستسلموا... بيليسييه سيعود "!رسائل رسمية توثق نواياه الإبادية رسالة بيليسييه إلى وزارة الحرب الفرنسية – 20 جوان 1845" :أبلغكم أن المغارة أُغلقت، والدخان قام بما ينبغي. لا حاجة للرصاص ينقل سعد الله عن الجنرال الفرنسي قوله الشهير" :لقد خنقناهم مثل الذئاب ".هذه العبارة الموجزة تحمل دلالات عميقة من الناحية الأخلاقية والسياسية، فهي تشير إلى :غياب أدنى درجات التعاطف الإنساني في عقلية القيادة الاستعمارية .كذلك تصور الفرنسيين للجزائريين ك "فرائس برّية" أو "حيوانات متمردة"، وليس كبشر أو مدنيين .(الله ا.، صفحة 253)

نتائج أعماله في الغرب الجزائري :(1847–1843) عدد القرى المحروقة أكثر من 80 قرية عدد المهجرين قسرًا ما لا يقل عن 20 ألف شخص عدد المجازر الميدانية (موثقة) بين 6 و10 مجازر رئيسية أشهر الضحايا قبيلة أولاد رياح، قبائل غريس، سكان الظهرة، دواوير الشلف رغم وحشيته، تمت مكافأته من قبل الدولة الفرنسية :رُقّي إلى رتبة "مارشال فرنسا" عام 1864 .عين حاكمًا عامًا للجزائر مؤقتًا .سُميت شوارع باسمه في فرنسا. (بوعزيز، الكفاح الشعبي والسياسي في الجزائر، صفحة 223)

الجنرال لاموريسير:

عين ضابطًا في الجزائر عام 1831 .أصبح قائدًا للحملة العسكرية في الغرب الجزائري، خاصة في منطقة وهران وتلمسان، كان من أوائل الضباط الذين واجهوا مقاومة الأمير عبد القادر .تولّى منصب قائد أركان تحت إمرة بيجو استخدم اساليب سياسة الأرض المحروقة من تدمير القرى، المحاصيل، قطع الأشجار .فرض حصار على قبائل كاملة لإجبارها على الاستسلام .وترحيل الأهالي من أراضيهم وفرض عقوبات جماعية .واستعمال التجويع كسلاح كما فعل في مناطق القبائل التي كانت تمد المقاومة بالغذاء. (Ageron، 1990، صفحة 115)

مواجهة الأمير عبد القادر شارك في معركة سيدي إبراهيم (1845)، والتي اعتُبرت انتقامًا من هزائم الفرنسيين , كان أحد المخططين لمحاصرة الأمير عبد القادر من خلال تحالفات قبلية وعمليات تطويق عسكري .ذكر المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله" :لقد اشتهر لاموريسير بالقسوة في تعامله مع القبائل الثائرة، حتى أن بعض ضباطه اعترضوا على أساليبه الوحشية". (الله ا.، صفحة 109)

"لاموريسير مارس ما يمكن اعتباره جرائم ضد الإنسانية، لا سيما في تعامله مع السكان العزّل، وقد اعتمد سياسة حربية هدفها تدمير البنية الاجتماعية الجزائرية". (بوعزيز، الكفاح الشعبي والسياسي في الجزائر، صفحة 171)

أبرز المجازر التي ارتكبها لاموريسير مجزرة قبيلة بني سنوس (1841) نواحي تلمسان الجهة الغربية أمر بإحراق القرى بشكل جماعي (12 قرية)، ومصادرة المؤن .تم إعدام الرجال وترك النساء والأطفال بدون مأوى .سُجّلت حالات وفاة بسبب الجوع والبرد في الجبال بعد الحصار" .لاموريسير نفذ سياسة الأرض المحروقة بوحشية، فكانت مجازر بني سنوس نموذجًا للإبادة المعنوية والجسدية. (الله ا.، الصفحات 108-109)

مجزرة وادي المقطع 1843 بين مستغانم ومعسكر : استخدم المدفعية الثقيلة لقصف تجمعات سكنية .كما أُبيدت قرى بأكملها دون تمييز بين المدنيين والمجاهدين .خلفت المجزرة أكثر من 300 قتيل، وفقًا للروايات المحلية" .لم يكن

القتال متكافئًا، بل عملية تطهير ميدانية تستهدف الفلاحين والأهالي، كما فعل لاموريسير في المقطع". (بوعزيز، الكفاح الشعبي والسياسي في الجزائر، صفحة 172)

. مجزرة قبائل بني عامر وبني مناصر (1844) جنوب وهران نواحي سيدي بلعباس سعد الله – تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص. 112 مصطفى لشرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ص. 95 اتُّهمت هذه القبائل بدعم لوجستي للمقاومة , فرض عليها لاموريسير حصارًا شاملاً لأسابيع, تم تجويع السكان ومصادرة الطعام والماء .وفاة جماعية في صفوف الأطفال والنساء بسبب المجاعة" .أساليب الاحتلال تجاوزت المعارك، إلى تعذيب جماعي منظم عبر سياسة الحصار الاقتصادي التي مارسها لاموريسير. (الله ا.، صفحة 112)

قصف منطقة عين تموشنت (1845) غرب الجزائر الساحل تعرضت المدينة وقرى مجاورة لقصف مدفعي لعدة أيام .كانت عمليات القصف دون سابق إنذار، وشملت تجمعات مدنية .خلفت مئات القتلى والجرحى، ودمار شبه كلي للبنية القروية" .المدفعية كانت تُمطر قرى مسالمة لأيام، مما يكشف عن نية إبادة وليست مجرد قمع ثورة. (شنهو، صفحة 143)

"يجب أن نُحرق كل ما يمكن أن يُطعمهم... فالجوع سيكون جنديًا لنا ".رسالة موجهة إلى الجنرال بيجو – سنة 1841] أثناء حصار قبائل بني سنوس تلمسان

النص الفرنسي «Il faut brûler tout ce qui peut les nourrir... la faim sera un de nos soldats.» :لاموريسير كان يستخدم سياسة التجويع كوسيلة حربية لإخضاع السكان المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال، وليس فقط المقاتلين . (Ageron، 1990، صفحة 144)

دراسة مذكرات وكتابات شخصية لقادة الحملات :

لقد تناولت مذكرات وتقارير قادة الجيش الفرنسي وغيرهم ممن عاصروا الأحداث ودونو وقائع تلك المجابهات التي دارت بينهم وبين الثوار الجزائريين في مختلف مناطق الوطن أو ما يطلق عليه باسم المقاومات و الانتفاضات الشعبية والتي سنتعرض باختصار الى ماورد فيها وتم اعتماده من قبل المؤرخين والباحثين كمادة لاغنى عنها لتدوين تاريخ الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية وفي هذا الشأن نذكر الاحداث التالية وما صاغه الفرنسيون حولها

مقاومة عنابة للاحتلال الفرنسي :

وجاءت تحت عنوان Documents pour contribuer à l'histoire de Bône

قام بتدوين وقائعها شارل فيرو وهو من مواليد نيس في فرنسا في 05 فيفري 1729 دخل الى الجزائر سنة 1845 ليشغل وظيفة بسيطة بالإدارة المدنية بشرشال وقد تعلم اللغة العربية مما أتاح له أن يصبح مترجماً في الجيش الأفريقي وقد رافق جيش الاحتلال أينما ذهب، فكان مع الجنرال سانت أرنو والجنرال ماهون، الضابط المسؤول عن قسنطينة. وهناك أكمل معظم أعماله العلمية وتاريخيا .

ومما جاء في مذكراته حول محاصرة واحتلال مدينة عنابة ما يلي :"حاول الفرنسيون النزول في عنابة منذ اثنان اوت 1830 لكنهم فشلوا نظرا لصلابة المقاومة التي قادها في البداية ابراهيم الكريتلي بالتعاون مع موظفي المدينة الا ان الفرنسيين استعملوا معه اسلوب المكر والخداع، بعد ان علموا بحقده على احمد باي وطمعه في ان يولى حكم قسنطينة له لذا وعدوه بتقديم المساعدات اللازمة والمحافظة على مركزه وتمكينه من الوصول إلى تحقيق أهدافه لكنه واجه هزيمة كبيرة امام جيش احمد باي الذي كان يقوده علي بن عيسى احد قادة جيش احمد باي وقام بتطويق المدينة للقضاء على الحركة المناورة تمكن إبراهيم الكريتلي من التخفّي كأحد أعوان فرنسا، واستطاع الفرنسيون التسلل إلى القصبة المحاصرة وتعاونوا مع الأتراك لإنهاء الحصار وفي النهاية استبعد الفرنسيون جميع المتعاونين معهم بتهم متنوعة ليسطر مباشرة على المدينة بعد أن أحدثوا فيها خرابا . (القادر، صفحة 46

مقاومة أحمد باي:

قام بتوثيق أحداثها ونشرها بعنوان"سيرتا قسنطينة"تحدث الكاتب في هذا السياق عن تعريف المنطقة جغرافياً وتاريخياً بالإضافة إلى التعريف بشخصية أحمد باي وكيفية استعداداته لمواجهة الفرنسيين كما روى وقائعه، تحرك الجيش الفرنسي تجاه المنطقة والتحديات التي اعترته والردود الفعل، فعل المقاومة الشعبية التي اعترفوا بشجاعتها وذكائها ومن جاء فيها أيضا اعترافهم بالإخفاق نظرا لتزامنها مع مقاومة الامير عبد القادر بالغرب الجزائري الأمر الذي اصدرهم لعقد معاهدة مع هذا الأخير للتركيز على منطقة قسنطينة حيث حشدوا لها اغلبية جيوشهم للاستيلاء عليها ونجحوا في ذلك بعد خوض معارك ضارية وخسائر مادية وبشرية كبيرة . (القادر، صفحة 46)

مقاومة الجنوب القسنطيني :

تم تسجيل وقائعها تحت عنوان "قسنطينة 1830,1855" من العقيد سيروكا جوزيف غابريال الذي أمضى معظم سنوات حياته في هذا الإقليم، حيث كان نائباً لرئيس المكتب العربي الذي كان يترأسه ديبوسكي ،الى رئيس للمكتب بعد وفاة هذا الاخير سنة 1850 ساهم في مقاومة الزعاطشة1849 التي تعرضت لإصابات خلالها وسجلت أحداثها بالكاملة توفي سنة 1865 إن هذا الموضوع الذي تم نشره بخصوص الجنوب القسنطيني ضمن المجلة الافريقية لهذا المؤلف يروي لنا ملخص الأحداث التي انحصرت وقائعها في منطقة الزاب بسكرة حيث يذكر أنه لم يتم رفع علم فرنسا في المنطقة الزاب الا بعد مرور 14 سنة من استعمار الجزائر وقد أهتم المؤلف بشكل كبير بالمقاومة التي واجهت الفرنسيين من قبل الاهالي في محاولاتهم الاولى لبسط نفوذهم على المنطقة، وخاصة بعد سقوط مدينة قسنطينة كما تناول الجهود التي بذلها أحمد باي لحفل سكان الجنوب لدعمه في مواجهة الاحتلال، حيث واجه تحديات من بعض الشخصيات التي لها تأثير في المنطقة والتي كانت تطمح للزعامة والنفوذ ومنها عائلة بنجانا وفرحات بن سعيد وغيرهم وقد أولى الكاتب جانبا كبيرا من الاهتمام لمقاومة الزعاطشا سنة 1849 ميلاد التي تنتهى لهيبتها وعم منطقة الزيبان كلها تحت قيادة البطل الشهيد بوزيان الذي حارب المستعمر الدخيل مدة سبعة اشهر انتهت بتحطيم القرية واستشهاد بوزيان وعدد كبير من المجاهدين كما سجل سيروكا جميع الأحداث التي تلت هذه المقاومة وبالخصوص في ورقلة، تقرت ،وواد سوف وغيرها الى غاية 1855 . (القادر، صفحة 47)

المبحث الثاني : استراتيجيات الإبادة المستخدمة ضد المقومات الشعبية .

أولاً: تدمير المنشآت الأساسية (المزارع والأسواق)

من أبرز وأفظع الأساليب التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر لإخضاع السكان ومقاومتهم. لم يكن الهدف منها مجرد السيطرة العسكرية، بل كان يرمي إلى تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وكسر إرادة المقاومة من خلال تهجير السكان وتجريدهم من ممتلكاتهم .لقد اتخذ هذا التدمير أشكالًا متعددة، أبرزها حرق القرى ونهب الممتلكات، مما أدى إلى كوارث إنسانية واقتصادية فادحة .أمثلة وحالات دراسية على تدمير القرى والمداشر شهدت العديد من المناطق الجزائرية حملات تدمير ممنهجة للقرى والمداشر، خاصة في المناطق التي كانت مراكز للمقاومة أو كانت تشكل تحديًا للسلطة الاستعمارية. إليك بعض الأمثلة البارزة

1. منطقة القبائل: حملات الجنرال بيجو (1840-1847) كانت منطقة القبائل معقلًا للمقاومة الشرسة، مما دفع الجنرال بيجو إلى تطبيق سياسة "الأرض المحروقة" بشكل واسع * .حرق القرى والمزارع: تم حرق عدد لا يحصى من القرى، مثل قرى بني يني وآيت يحيى، التي دمرت بشكل كامل لمنعها من أن تكون ملاذًا للمقاومين. لم يقتصر الأمر على المنازل، بل امتد ليشمل تدمير المحاصيل الزراعية وقطع أشجار الزيتون التي كانت تمثل مصدر الرزق الرئيسي للسكان * .نهب الممتلكات: كانت القوات الفرنسية تقوم بنهب كل ما يمكن حمله من ممتلكات السكان، كالذهب، الفضيات، الأقمشة، والمواشي، تاركين السكان بلا مأوى ولا موارد. كان النهب يُبرر غالبًا كـ "غنائم حرب" أو "عقوبات جماعية" على دعم المقاومة. (الله ا.، الصفحات 240-248)

2 .سهل متيجة والمناطق المحيطة بالجزائر العاصمة بعد سقوط الجزائر العاصمة، ركز الفرنسيون جهودهم على بسط سيطرتهم على سهل متيجة الخصب ومحيط العاصمة للقضاء على أي جيوب للمقاومة * .تدمير قرى الفلاحين: تعرضت العديد من القرى الزراعية في متيجة للحرق والتدمير المتكرر، بهدف طرد سكانها والاستيلاء على أراضيهم الخصبة. كانت هذه الأراضي تُمنح فيما بعد للمعمرين الأوروبيين * .حملات التطهير: قامت القوات الفرنسية بشن حملات "تطهير" للمنطقة، حيث كانت تحرق المداشر التي يُشتبه في تقديمها الدعم للمقاومين، مما أدى إلى نزوح جماعي للسكان وتدهور الإنتاج الزراع. (الله ا.، الصفحات 65-70)

3 منطقة الظهرة وحرق المغارات (1845) تُعدّ مذبحة "المحارقة" أو حرق مغارة فراج بن حليمة (أو أولاد رياح) في منطقة الظهرة عام 1845 من أبشع الجرائم التي ارتكبها الجنرال بيليسييه * .حرق المغارة: لجأ المئات من سكان المنطقة، نساءً وأطفالًا ورجالًا، إلى مغارة للاحتماء من بطش الجيش الفرنسي. أحاطت القوات الفرنسية بالمغارة وأشعلت النيران عند مدخلها، مما أدى إلى اختناق ووفاة جميع من بداخلها (يُقدر عددهم بأكثر من 1000 شخص). لم يكن الأمر مجرد تدمير لملجأ، بل كان إبادة جماعية . (جوادي، 1985، الصفحات 175-180)

الهدف من الجريمة: كان الهدف هو ترويع السكان وكسر روح المقاومة بشكل مطلق، وضرب أي فكرة للاحتماء في الأماكن الطبيعية..

4 مناطق الشرق الجزائري (مثل مقاومة الحاج أحمد باي) خلال فترة مقاومة الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، استخدمت القوات الفرنسية نفس الأساليب للقضاء على المقاومة .

- تدمير القرى المحيطة بقسنطينة: بعد سقوط قسنطينة عام 1837، استهدفت القوات الفرنسية القرى والمداشر المحيطة بالمدينة والتي كانت تُعتقد أنها توفر الدعم لبقايا مقاومة أحمد باي. كان التدمير يهدف إلى عزل المقاومة وحرمانها من أي قاعدة شعبية أو إمدادات .

- نهب الثروات الحيوانية: كانت قطعان الماشية تُنهب وتُصادر بشكل منهجي، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للسكان وتفاقم المجاعات .الآثار المترتبة على تدمير القرى والمداشر

- التهجير والنزوح الجماعي: أدت هذه السياسات إلى نزوح أعداد هائلة من السكان من قراهم، وتحولوا إلى لاجئين داخل بلادهم، مما أثر على التركيبة الديموغرافية والاجتماعية

- المجاعات والأوبئة: تدمير المحاصيل ونهب الماشية، بالإضافة إلى النزوح، فاقم من ظاهرة المجاعات والأوبئة التي حصدت أرواح الآلاف من الجزائريين .

- تدمير البنية الاجتماعية: أدت هذه السياسات إلى تفكك العائلات والعشائر، وتدهور الروابط الاجتماعية التقليدية .

- الاستيلاء على الأراضي: كان التدمير والتهجير يمهد الطريق للاستيلاء على الأراضي الخصبة، التي كانت تُمنح بعد ذلك للمعمرين الفرنسيين، مما غير بشكل جذري هيكل الملكية العقارية في الجزائر .هذه الأمثلة تُظهر بوضوح أن تدمير القرى والمداشر لم يكن مجرد عمل عسكري عشوائي، بل كان جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية استعمارية ممنهجة لفرض السيطرة الكاملة على الجزائر وشعبها. (coloiale، 1930-1954، الصفحات 172-175)

ومن المعروف أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد بشكل أساسي على ما تنتجه هذه التربة الخصبة الغنية بالموارد، وذلك منذ العصور القديمة، كما أن معظم الجزائريين كانوا من الفلاحين، ولهذا السبب لم تتردد الإدارة الاستعمارية في إحداث وضع اقتصادي جديد في الجزائر، حيث أولت اهتماماً كبيراً للأراضي الزراعية التي تعتبر العمود الفقري لهيكليتها. الاقتصادية. (السعدي، 2011، صفحة 31)

وفد سعت لتحقيق ذلك جعلت سياسة الاقتصاد تعتمد على انتزاع ما بحوزة الأهالي من أراضٍ بطرق مختلفة سواء كانت قانونية أو غير قانونية، سلمية أو عدوانية، حتى تتمكن من السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي لإنشاء عدد كبير من مراكز الاستيطان والتي

تُعتبر من أكبر الضمانات لبقائهم، وكانت البداية

مصادرة أملاك الحبوس :

بعد مرور شهرين على اتفاقية 4 جويلية 1830فقد استحوذت الإدارة الفرنسية على بعض الأصول بموجب مرسوم 8 سبتمبر، خصوصًا أعيان الحبوس. وفي 1 مارس 1830، أصدرت قرارًا يلزم جميع النقابات والمالكين والحائزين على الممتلكات الدينية بتقديم سندات للأدلة العامة لمسح الأراضي خلال فترة زمنية محددة. وبسبب صعوبات هذا القرار، تم إلغاؤه بموجب قرار 26 جويلية 1834، لذا اقتصر الأمر على تأمين وحماية أصول الدولة. وبموجب مرسوم قانون 1851، فإن جميع الأصولومجالات الحبوس أصبحت تابعة للدولة وقدسك الاحتلال هذه السياسة على أراضى الهنود الحمر فى قارة أمريكا (فركوس، 459 ق.م-5299 ، صفحة ص 234)

2-مصادرة أملاك البايلك :

عملت فرنسا منذ دخولها الاستيلاء على الاراضى الخصبة التي تركها أصحابها وخاصة أملاك العثمانيين الأتراك لأنها كانت من أولى مخططات الاستعمارية .

فإنها أصدرت قوانين مثل مرسوم قانون 8سبتمبر1830 تنص فيه على مصادرة أملاك الدولة وأصبحت تابعة لها .وإما ممتلكات قسنطينة كانت حوالي 200حيازة سكنية قد بلغ اجماليها 000، 20 هكتار شهدت تراجعاً في الإنتاج. و تفكيك القرى الجزائري وهكذا ارتفعت الأسعار (صاع القمح). (مهساس، د س، صفحة ص 130)

فإنها أصدر ت قوانين مثل مرسوم قانون 8 سبتمبر 1830 تنص فيه على مصادرة أملاك الدولة وأصبحت تابعة لها. وإما ممتلكات قسنطينة كانت حوالي 200 حيازة استعمارية بلغت مجموعها 000, 20 هكتار شهدت انخفاضًا في الإنتاج. وفككت الريف الجزائري وهكذا زادت الأسعار (صاع القمح) (زقب، 2013، صفحة ص 154)

100ل تقريبا اصبح 32,9فرنك سنة 1838 بعبد ما كان0 3, 6 فرنك سنة 1830وبالنسبة للشعير انتقل من 8.1 فرنك إلى 5.4 فرنك أي بزيادة مقدارها 259

وبدأت الهجرة من عناصر المجرمين (بلغ عددهم مابين1830-1850حوالى 497,63اوربي) والمنبوذين من إسبانيا وإيطاليا ومالطا، استقروا في السهول الخصبة والأراضي المتاحة الخصبة والتي لم يقدم أصحابها الوثائق التي تثبت

ملكيتهم وقد دعمتها القوانين المحفزة على ذالك مما فتح باب الهجرة لجميع المستوطنون المهتمون بالهجرة، ليحولوا هذه الأرض إلى ما يعادل أمريكا، وقد استولى كلوز يل على 03 ضيعات شاسعة وأشرف على استثمارها ليجعل منها قدوة للراغبين في امتلاك الأراضي واستثمارها.. (خيضر، د س، صفحة 331)

كان موقع "حوش الداى" عند وادي الحراش تحت سيطرة كلوز يل، الذي جعلها تحت إدارة جمعية مغفلة، كما وصفها أبو القاسم سعد الله. قام الجنود بالمشاركة في استثمارها وأطلق عليها اسم المزرعة (النموذجية الإفريقية). وجعل عليها حراسة مشددة من الفرسان والمشاة، لأن المقاومين الجزائريين كانوا كثيري الهجوم عليها.

وصمم الجنرال يبجوا على استرجاع الأراضي بناءً على اعتقاده بأن الجندي يمكنه أن يعيش حياة جماعية ويدافع عن مزرعته إذا واجهت خطرًا. وأسس حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية وأصدر في عام 1841 قرارًا يتضمن الاستيلاء على الأراضي .الاهالي الغاضبين ليستفيد منها المستوطنون. لكن هذه الاستراتيجية لم تحقق النجاح، فمن بين 800 جندي وضابط تم منحهم أراضٍ لم يستقروا، بها عاد 600 شخص، بينما عاد الآخرون إلى فرنسا فور انتهاء خدمتهم العسكرية. (فركوس، 459 ق.م-5299 ، صفحة ص 234)

وفى عام 1845 تمت مصادرة الممتلكات القبلية المعادية للفرنسيين، وتأييد الأمير عبد القادر. وبموجب ذلك تمكنت من الحصول على حوالي نصف مليون هكتار في مناطق متعددة، وكذلك الأراضي المشتركة والعروشية. بموجب عقود بيع, وبارخص الإثمان إما الجزائريين أصبحوا (بوحوش، 1997، صفحة ص 271) خماسين في أرضهم غرباء فى بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق, عمل النظام الفرنسي على تعزيز الملكية الخاصة بأيدي الكولون، فتجلى الحقد والعداء. (زقب، 2013)

الزارعة :وإلى جانب عملية سلب الأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي وبالتحديد إلى إنتاج المزروعات التجارية وما يعرف باسم المزروعات الصناعية التي لم تكن متطورة في الجزائر مثل التبغ والقطن لأنها ستعود الإدارة الفرنسية بأرباح كبيرة، لكن السلطات الفرنسية لم تتمكن من توسيع هذا النوع من المحاصيل خلال الفترة المحددة.,1848حيث كانت تتطور ببطء شديد عكس ما كانت ترغب فيه الإدارة الاستعمارية وهذا يعود إلى طبيعة الفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل اقتصاد استهلاكي ذاتي ,لا يمكن له أن يدرك حسنات هذه المزروعات التي يمكن القيام بها إلا في ظل اقتصاد تبادلي فإنه فضل زراعة القمح والشعير التي تقدم له غذاء مباشر . وعرف الفلاح الجزائري في منتصف القرن 19

زارعة البطاطا لأنها تلبي احتياجاته الاجتماعية وهذا يهدف إلى خلق ثروة حيوانية كبيرة ويهدف إلى تزويد فرنسا بما تحتاجه من المواد التي تديرها المواشي من لحوم وأصواف ....وكانت تهتم بتربية الخيول لتزويد جيشها باعتبارها عنصرا أساسا في جيوش القرن 19م– . (سيمون، 1998)

الضرائب: لقد استمرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تقريبا بنفس النظام الضريبي الذي كان مطبقا خلال العهد العثماني، والذي كان في معظمه مستندا إلى أصل ديني، ولكن هناك أمورا غير دينية مثل الحكور وذمة قبائل زواوة. وعلى العموم، فإن الضرائب تتجلى في:

1-ضريبة **العشور**: تُفرض على الأراضي الزراعية وتحدد بناءً على حساب الجادّات أو الزويجات، حيث تبلغ مساحة كل جايدة حوالي 12 هكتار. يُفرض عليها مبلغ مالي يتراوح بين 10 إلى 20 فرنك، وفي بعض المناطق يتم أخذ عينة منها. وهي خاضعة لعدة عوامل مثل نوعية الأرض المزروعة، كمية المحصول، والكوارث التي قد تتعرض لها بعض الأراضي. المناطق مثل الجفاف والجراد وتُفرض هذه الضريبة بعد الانتهاء من عملية الحصاد .(زوزو، 1939-1919، صفحة 68)

2- **ضريبة الزكاة** : وهي ضريبة تُطبق على مواشي الرغيف تحدد الحكومة العامة هذه سنوياً بناءً على القيمة السوقية للمواشي . (بوصفصاف، 1969، صفحة 156)

3 - **ضريبة الحكور:** وهي ضريبة تطبق فقط على أعراش قسنطينة وتتمثل في ثمن الكراء الذي يقوم الفلاحون بدفعه مقابل الأرض العزلية أو العرشية. هذا النظام كان متبعاً في الجزائر خلال العهد العثماني، ويعتبر اعترافاً من الفلاحين بملكية الدولة لتلك الأراضي.

الأراضي وأبقت عليه فرنسا ,وقدرت قيمة الكراء بعشرين فرنك على كل جايدة في المناطق التي تقدر فيها قيمة العشر ب25 فرنك للجايدي الواحدة ,أما التي يقبض فيها أقل من ذلك فإن قيمة الحكم قُدرت بعشر فرنكات فقط وهذا بغض النظر عن الظروف المختلفة التي سادت تلك الفترة . وارتفعت النسبة إلى 357%و314 %خلال فترة .183م في حين أن المبادلات التجارية كانت متضررة .ونتيجة ذلك كله بدلا من دفع الضرائب كما كان من قبل فإن الفلاحين أصبحوا مضطرين إلى دفعها نقدا انطلاقا من 1845م. (بشنونا، 2012، صفحة 66)

4 - **ضريبة لزمة قبائل الزواوة** : ويدفعا كل من بلغ سن رفع السلاح كانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845م حيث أمرت 3الإدارة الاستعمارية يدفعها وهذا حسب التقديرات المحددة من المكاتب العربية. (مطبقاتي، 1931-1939، صفحة 224)

الأسواق و ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا :عملت السلطات الفرنسية على إغلاق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجائر في فترة الحكم العثماني، وخاصة تونس والمغرب الأقصى، بالإضافة إلى إفريقيا جنوب الصحراء. وحصروا التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط، وحتى هذا التعاون كان يواجه العديد من العقبات في السنوات الأولى للاحتلال (Ageron، 1990)

إن هذا الإجراء جعل التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة وقد ظلت كذلك حتى عام 1851 عندما تم سن أول نظام جمركي خاص بالجزائر، الذي كان واضح المعالم والأهداف، ثم تم فتح الأبواب لتصدير السلع الجزائرية إلى الخارج واستقبال السلع الأجنبية في الجزائر، والدليل على هذا الضعف هو قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة بين 1831-1850 إذ كانت تتراوح بين مليون وثلاثة ملايين فرنك، إلا في بعض السنوات النادرة مثل عام 1847 حيث وصلت القيمة إلى 5,000,000 فرنك، وقد احتكرت وسائل النقل البحرية. وحدة عشرة شركات فرنسية وصارت 70 /من صادرا ت الجزائر تذهب إلى فرنسا و33 من إدارتها تأتي من فرنسا وأضحت الجزائر تلعب دورًا كبيرًا في ازدهار الاقتصاد الفرنسي، وأصبحت تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في غنى الصادرات الفرنسية عام 1854. كل هذه السياسة وغيرها أدت إلى تدمير الصناعات المحلية الجزائرية، خاصة بعد طردهم من المصانع والفلاحين من الأراضي وتدمير رأس مال التجارة والحرفيين الجزائريين. (الابراهيمي، 2005، صفحة 170)

إن السلطات الفرنسية كانت تتدخل بشكل مستمر للإشراف على الأسواق وتنظيمها كما تتيح لها شروط الأمان والاستقرار، ففي عام 1847م أصدرت قرارًا يقضي بإلغاء الأسواق وإحداث الأسواق الجديدة وهو من صلاحيات حكام المناطق المختلفة. كانت الإدارة تهتم بتنظيم معارض سنوية تهدف بها إلى عرض المنتوجات الجزائرية المختلفة وهذا في العملات الثلاثة حتى يتم خلق جو من المنافسة بين الفلاحين الجزاءين .وأقيم أول معرض في مدينة الجزائر في لفترة الممتدة من 20و25سبتمبر 1848 ,وهذا بمقتضى المرسوم الذي أصدره الحاكم العام الدوق دومال بداية 1848والذي وافق عليه وزير الحربية يوم 31أغسطس 1848، خلال المعرض تم منح 27 ميدالية فضية و32 برونزية للفلاحين الذين قدموا منتجاتهم.ēم المختلفة وخاصة التبغ والزيت كما تم منح جائزة مالية لصاحب أفضل منتج زراعي بمقدار ألف فرنك (الابراهيمي، 2005، صفحة 170).

استخدام الطرق القمعية ضد السكان المدنيين :

لاستعمل الاستعمار الفرنسي ضمن سياسة الجمهورية الثالثة مجموعة من الأساليب القمعية للقضاء على الهوية والمقاومة الوطنية الجزائرية، ومن بين هذه الأساليب كانت لجان التأديب وقانون الأهالي، وكذلك المسؤولية الجماعية والمغارم.. (ساعو، 2014، صفحة 55)

اولا لجان التاديب قبل 1870: لم تظهر للجان تأديب مباشرة بعد الاحتلال وهذا رغم وجود اشكال مختلفة من القمع الاستعماري لمقاومة الاهالي بينما في الفترة ما بين 1830 و 1848 لم تكن لفرنسا سياسة واضحة حيث تجاه الجزائر وذلك لعدم استقرار النظام في فرنسا نفسها واستمرار مقاومة الشعبية ورفض الشعب الجزائري للاستعمار فكانت السلطات العسكرية تفرض عقوبات استثنائية على الاهالي منذ الايام الاولى من الاحتلال وتبنت نظاما خاصا تجاههم ارتكز على فرض المغارمي التي اتخذت شكل مغارم الحرب والحجز الاداري وبطريقة تدريجية اوجدت السلطات الاستعمارية قضاء مخصص للأهالي يسعى إلى تطبيق الأحكام القمعية تم تدوينها وتصنيفها إلى أربع فئات مختلفة. تضم المجموعة الاولى المغارم الفردية السجن والتوقيف في الجزائر وفرنسا الإجمالية الثانية المغارة من الجماعية ومسؤولية القبائل المجموعة الثالثة الطرد المجموعة الرابعة للحجز ومنذ عام 1534 ميلادي، بات لدى الحاكم العام العسكري سلطات استثنائية حولَّت له بناءً على مرسوم 1 سبتمبر 1834 الذي يخول له إلقاء القبض على السكان المشتبه فيهم دون إحالتهم إلى المحاكم القضائية لإيقاع العقوبة عليهم بسبب الأفعال التي يقومون بها من خلال دفع غرامة او بالسجن ويمكن للاهالي متعاونين مع فرنسا الحكم على المخالفات الاهلية البسيطة. (فخار، 1909، صفحة 82)

ولقد حددت المادة 48 من قانون 1842 تنظيما اخر خاصا بالأهالي ينص على ان كل اهل حكم عليه بالسجن لمده ستة اشهر يمكن نقله الى فرنسا لكي يقضي مدة العقوبة ويمكن ان تمنع حالة حق المودة الى الجزائر اما بصفة مؤقتة او دائمة فمثلا الشخص المعروف باسم مسعود ملوي الجربي تم الحكم عليه بـ 200 جلدة لأنه انتهك حرمة مسكن جاره واخذ زوجته باستعمال القوة نفذ الحكم في 1848/10/10 حيث قُضي على المدعى عليه أحمد بن سالم الجبري السحلي ب 100 جلد.لأنه تناول الكحول ولأنه قام بسرقة صاحب المشروب وبعدما تعرض للجلدات ولم يعترف بالسرقة حُكم عليه بالسجن وتحدث القاضي عنابة عن 100 جلدة على عبد القادر لأنه سب الرسول محمدا والحاج الشيخ محمد بن بوخوش. (رابح، 1981، صفحة 68)

وحدد بيجو في مرسوم 1844/2/12 الذي اتخذ فيما بعد صيغة قانون يخص الأهالي الحد الأعلى للمغارم التي يمكن للقياد والاغوات والبشوات والخليفات والقيادة العليا العسكرية الفرنسية فرضها أولياء الأمور كما ينص هذا القرار على تنظيم قانون معين يتعلق بالمخالفات الأهلية التي قد تعاقب بالسجن أو الاحتجاز وتحديد القيمة المغارم فمثلا الاهلي الذي يسبب فوضى في الاسواق او يرفض القيام بأعمال الصخرة يمكن ان يتعرض لغرامه تصل حتى 5 دور

وعندما يفرض دفع الضرائب او يستعملوا الفاظا مهينه تجاهها الفرنسيين فان قيمة الغرامةتتراوح ما بين 10 و 15دورو واذا شهد شهادة زور يُعاقب بالسجن والأعمال الشاقة واذا تسبب حريق في مخزن العلف فقيمة العقوبة تتراوح بين 16 يوم سجن وستة أشهر (رابح، 1981، صفحة 68)

بعد 1870م:

مباشرة بعد الاعلان عن الجمهورية الثالثة في فرنسا اقدمت الادارة الاستعمارية في الجزائر بخصوص تحديث القوانين التأديبية ضد الاهالي لبسط نفوذها على كل الجزائر والسيطرة على الاهالي فجعلت من اللجان تأدية سلة فعالة لمعاقبتهم وهذه القوانين الاستثنائية اعتبرتها الولاية العامة ضرورية لتوسيع الحكم المدني من جهة وقمع الاهالي من جهة اخرى وجعلتها وسيلة لتأديبهم وتهدف من خلالها إلى المراقبة الأهالي وتأمين سلامتها ومنحت للحكم المدني سلطات وفرضت العقوبات او السجن على المخالفات الاهلية ولكي تعطي صبغة قانونية لهذه السياسة القمعية (بشنونا، 2012، صفحة 44)

ثانيا قانون الاهالي:

بعد انضمام الجزائر إلى النظام المدني، قامت فرنسا في الجزائر بتطبيق سياسة السيطرة والإخضاع على المسلمين، وأقامت تدريجياً نظاماً خاصاً يعرف بنظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية. ومع مرور الوقت، تم إنشاء قانون التبعية الأهلية الذي تضمن مجموعة من العقوبات غير المعهودة في القانون العام الفرنسي. وتعود فكرة تأسيس نظام عقوبات خاص بالأهلي إلى الأميرال ديجدون، حيث أراد في عام 1872 مراجعة لجان التأديب وتزويدها بنظام خاص، وقد طرح فكرة إنشاء قانون خاص يسمى قانون التبعية الأهلية حيث كان هذا القانون الجديد المعروف بقانون الأهالي الجزائري تعسفياً وزجرياً، حيث تم تطبيقه ضد المسلمين الجزائريين، ونص على أنه كل أهل يشارك في انتقاب يعاقب بالسجن وفقاً للمادة التاسعة، كما تم تحديد مدة العقوبة بين ستة أيام إلى سنتين. (سيمون، 1998، صفحة 66)

تضمن العقوبات أيضاً حرق أشواك الغابات، حيث تراوحت مدة العقوبة من سنة إلى خمس سنوات، كما عاقبت على حمل بطاقة الأمن ومنعت التسول عن كل مسلم، حتى وإن كان معوقاً. المتسول خارج بلديته يُعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين شهرين وسنتين، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل باريس، وفي 29 أغسطس 1874 صدر مرسوم جديد منح عمال العوامل صلاحيات إعداد قوائم المخالفات التي تُعاقب عليها، وينص على أن يقوم القضاة بإصدار العقوبات المرتبة عن هذه االمخلافات (سيمون، 1998، صفحة 66)

ثالثا : المسؤولية الجماعية

هو مبدأ أقرته الإدارة الاستعمارية في الجزائر بشكل رسمي سنة 1882، لكنه تم تطبيق هذا الإجراء بشكل استثنائي قبل تلك السنة بطريقة منقطعة ولم يصبح عملاً قانونياً حتى تلك السنة. وقد أُدخل مبدأ المسؤولية الجماعية لأول مرة في المادة الخامسة من قانون 17 يوليو 1874، ويشير إلى مسؤولية السكان المحليين أثناء حدوث اضطراب أو عصيان أو مخالفة تضر بالمصالح الاستعمارية مثل الحرائق والسرقات، وتدخل المسؤولية الجماعية ضمن القوانين القمعية التي أصدرتها فرنسا ضد السكان المحليين، وتهدف إلى ملاحقتهم ومعاقبتهم على الجرائم ذات الطابع الجماعي. فإذا حدث حريق في منطقة يسكنها المحليون أو تسببوا فيه أو رفضوا المشاركة في إطفائه، فإنهم يتعرضون لعقوبة جماعية، سواء كانت في شكل غرامة جماعية أو حجز جماعي لممتلكاتهم عندما يمتنعون عن دفع الغرامة أو يعجزون عن ذلك. كما يفرض مبدأ المسؤولية الجماعية على الثوار وطبقة وبشدة وحزم على كل من شارك أو ساهم في ثورة 1871، تعرض الثوار لعقوبات استثنائية أثناء الثورة وبعدها. (بوحوش، 1997، صفحة 92)

تم تنفيذ هذا المبدأ عام 1871 عندما قررت المصالح المعنية بالغابات دمج الغابات الخاصة بالمصالح العقارية وذلك لضرب الاهالي بالمغارم الجماعيه على الغابات التي تعرضت للحرائق ففي سنه 1858 بسبب الحرائق التي عرفتها المنطقه الممتده بين جيجل والقل والميليه ضد المستوطنين فرفض الجنرال مغارم جماعية على اهالي هذه المنطقة ،ايضا بسبب الحرائق التي حدثت في عام 1859، تم تطبيق العقوبة الجماعية نفسها على السكان. ومع استمرار تلك الحرائق، قرر مارشال بيليسي في 24 جو.يلفي عام 1861، تم تطبيق رسوم جماعية إضافية على القبائل المتحملة مسؤولية هذه الحرائق، حيث تم تحميلهم أعباء الزكاة أربع مرات، كما تم حظر هذه القبائل من الرعي في هذه الغابات. (الشيخ، 2002، صفحة 55)

وبسبب حرائق عام 1863، قُدرت نسبة التعويضات التي دفعها السكان بمبلغ 15 مليون فرنك، وقد تم دفعها على شكل ضرائب بسبب التهاون في حماية الغابات. لكن نابليون الثالث قرر إلغاء هذه العقوبة وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية فقط على السكان الذين يتسببون في الحرائق بشكل متعمد، وأن تُطبق المسؤولية الجماعية فقط على المناطق التي لم تخضع بالكامل للاستعمار. ولكن بعد حريق عام 1865، تم فرض المسؤولية الجماعية على السكان من جديد. (بوعزيز، 2009، صفحة 30)

وبحسب القرار الإمبراطوري الصادر في 20 جوان 1865، تم اتخاذ قرار بتنفيذ العقوبات الجماعية فقط على السكان الذين تسببوا في اندلاع الحرائق، بينما عاد الذين امتنعوا عن المشاركة في إطفائها. لكن بسبب الحرائق الهائلة التي شهدتها سنة 1865، والتي تقدر مساحتها بنحو 163.954 هكتار، طالب مالكو الغابات بتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة، كما طلبوا تعويضات تُدفع لهم على شكل غرامة مالية جماعية بلغت 9 مليون فرنك .

في سبتمبر 1870، نشبت عدة حرائق في غابات الفلين بمقاطعة قسنطينة، فقرر المحافظ لوسي تطبيق مفهوم المسؤولية الجماعية على جميع المناطق المدنية. وفي عام 1871، اندلعت حرائق جديدة اعتبرتها السلطات الاستعمارية مؤامرة موجهة ضدها، فطالبت لجنة التعويضات بفرض تعويضات على السكان المحليين تُدفع كغرامة جماعية قدرها 1.363.894 فرنك، ووافق الحاكم العام على إصدار قانون المسؤولية الجماعات (بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، 2009، صفحة 30)

3- التشريد والتهجير القسري

تم إحالة هؤلاء المحكوم عليهم إلى السجون الفرنسية مثل تولون، بال إبل، أفينيون، وكالفي، قبل نقلهم. نهائياإلى كاليدونيا الجديدة. وقد غادرت أول سفينة تحمل اسم (لالوار) في 5 يونيو 1874 من ميناء برست في فرنسا ووصلت في 16 أكتوبر 1874إلى كاليدونيا الجديدة كانت تنقل 39 جزائريًا منفيًا، توفي منهم 5. بينما أبحرت سفينة (كالفادوس) في 2 سبتمبر 1874 من نفس الميناء، ووصلت إلى الجزيرة في 18 يناير 1875 وهي تحمل 62جزائريًا في المنفى، توفي 3 منهم، وسفينة (لونافارين) (انطلقت في 13 يونيو 1876 من ميناء تولون، ووصلت في 6 يناير 1877 إلى كاليدونيا محملة بمنفيين جزائريين، توفي منهم واحد. ونفس السفينة قامت برحلة أخرى في 1 أكتوبر 1877 من فرنسا، ووصلت في 24 يناير 1878 محملة بسبعة منفيين جزائريين..) (دسوقي، 2001، الصفحات 143-142)

أما فيما يتعلق بظروف الانتقال إلى كاليدونيا الجديدة، فقد كانت في غاية السوء، مما أدى إلى وفاة عدد من الجزائريين، حيث كان الطعام غير متوافق مع العادات.تهمالغذائية ولا تخضع للقيود الدينية، بالإضافة إلى الأمراض وطول رحلة السفر التي استمرت بين 140 و 150.يوما حيث تشير الدراسات التاريخية المرتبطة بالمنفيين إلى كاليدونيا الجديدة إلى أنه "تم نفي 120 جزائريًا بسبب الثورة، وفيما يتعلق بالمهاجرين، كان إبراهيم بن محمد أول عربي يصل الجزيرة في عام 1864، ثم وصل في عام 1868، 133 عربيًا" ووصلت أيضا في اية 1874 وبداية 1875، تم ترحيل مجموعة من 70 جزائرياً إلى جزيرة الصنوبر، وتم إضافة 20 آخرين في عام 1876، وبعد مقاومةالجنوب الوهراني (أولاد سيدي الشمن عام 1881 إلى 1882، تم ترحيل 13 جزائريًا، واستمر النفي حتى صمود الأوراس الغربية في عام 1916. " (حمانة، 2010، صفحة 74)

"وصل حوالي 120 مهاجرًا إلى الجزيرة عبر السفن في سنوات 1848، 1875، 1877، 1878. جزائريا،فقد اكثر من ثلث العدد حيث توفي منهم 6و 29 أصبحوا في عداد المفقودين، وقد سجلت الجريدة الرسمية لكاليدونيا الجديدة 70 حالة هروب من بين 120 جزائريًا تم الحكم عليهم, (الابراهيمي، 2005، صفحة 12)

لقد وُجد أن العدد الإجمالي للجزائريين والمغاربة الذين تم إبعادهم إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا هو 2000 نفي، وتظل الأرقام المتاحة حول عدد المنفيين غير متسقة، حيث تشير بعض الوثائق إلى 1822 منفيًا، منهم 1702 جزائري، و63 تونسي، و48 مغربي، و7 من السودان، بالإضافة إلى شخصين من تركيا والعراق. هذا يعني أن الجزائريين يمثلون نسبة 40.93 بالمائة، ومتوسط أعمارهم هو 30 عامًا. 54 بالمائة تقع أعمارهم بين 21 و30 سنة، بينما 31 بالمائة تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، و7 بالمائة تتوزع أعمارهم بين 41 و50 سنة و16 إلى 20 سنة، وتبقى 1 بالمائة لمن تجاوزوا 51 سنة. نسبة المتزوجين بينهم تصل إلى 51 بالمائة، و42 بالمائة من غير المتزوجين، 5 بالمائة أرامل و2 بالمائة مطلقون. (بلحاج، 2015، صفحة 333)

لقد عانى هؤلاء المنفيون الجزائريون في السجون العقابية من ظروف قاسية للغاية؛ بسبب نقص الغذاء والملابس، وغياب النظافة، والأعمال الشاقة التي تزامنت مع العقوبات القاسية، والحرمان من ممارسة الشعائر الدينية، كانت معاناتهم كبيرة تعاني من الظلم والإذلال والقهر، مقيدين بسلاسل من الحديد، متجردين من أدنى حقوقهم في الحياة، وكأنهم أشياء بلا قيمة، أو كالألعاب التافهة في يد حراس السجون . وجد الجزائريون الذين يُعانون من عقوبة النفي في نفس المرافق العقابية مع المنفيين السياسيين الفرنسيين في بلدية باريس، والذين تم تهجيرهم بسبب تمردهم على السلطة في 1871 ،و أصبحوا فيما بعد الناطق الرسمي باسم الجزائريين ومدافعين عن حقوقهم، خاصة بعد صدور قانون العفو الذي شمل الفرنسيين دون الجزائريين، وتشكل بينهم تأثير متبادل ربط الأسباب الاجتماعية والثقافية للجزائريين والفرنسيين معا، ومن بين هؤلاء المنفيين (روشفورد) الذي لجأ إلى سو يسرا بعد فراره من نوميا، وخصص بداية من 1876نصف صفحات جريدته (الفانوس) كانت مخصصة لتوعية الجمهور بمصير العرب المحتجزين؛ حيث إن هذا الفرنسي أقام صداقات مع قادة ثورة 1871، عبد الله بن علي الشابي، أحمد بن دحماني قايد سوق أحراز، بالإضافة إلى الشيوخ أحمد بن براهيم، وإبراهيم بن شريف الذي هو عضو في الزاوية الرحمانية. في ظل ذلك النظام من الحكم المشترك، أسس هؤلاء الرجال روابط وعلاقات سوسيوثقافية.وسياسة مشتركة) (بوصفصاف، 1969، صفحة 29)

قررت الإدارة الاستعمارية، كمشروع لتطوير المستعمرة العقابية، إحضار عائلات المنفيين، لكن ذلك اقتصر فقط على المنفيين الفرنسيين دون الجزائريين. حيث أتاح قانونا 1872 و 1873 للنساء والأطفال من المنفيين الفرنسيين الانضمام. بهم، هذا القرار ترافقه دعم مالي لمساعدتهم على بدء حياة جديدةتهمكزوجين في وضع جيد، من خلال توفير دعم مالي للأطفال .لكن هذه التجمع العائلي الذي تمتع به الفرنسيون لم توافق عليه وزارة الداخلية بالنسبة للجزائريين المهجرين (المدني، 2009، الصفحات 369-368)

وفي11 جويلية 1880، تم سن قانون العفو العام للفرنسيين الذين عانوا من العقوبات، ولكنه لم يشمل الجزائريين، مما أثار غضب المنفيين الجزائريين ودفع العديد منهم إلى اتخاذ إجراءات للهروب، حيث تمكن بعضهم من النجاح بينما فشل آخرون وتم إعادتهم.تهمإلى الجزيرة، بينما الذين لم تتح لهم فرصة الهروب عملوا في الزراعة، حيث قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء مزرعة للعمالة في بوراي، حيث أُرسل إليها السجناء للقيام بتدريبات يحصلون من خلالها على امتيازات تتعلق بالأرض، فضلاً عن توفير المعدات والإمدادات، مع مرور الزمن أصبحوا أكثر حرية مقارنة بما كانوا عليه سابقاً، وحصل معظمهم على ميزة تتمثل في أربعة أو خمسة هكتارات في وادي نيسياديو. (رخيلة، 8ماي 1945، صفحة 33)

في 1885 أصبحوا مالكين لقطعة أرض صغيرة بشكل مؤقت وعليهم الاعتناء بها ليثبتوا للإدارة كفاءتهم فيتهميتم تلبية متطلباتهم اليومية، ويُفرج عنهم بشكل نهائي بعد فترة تتراوح بين 3 إلى 8 سنوات، ثم تصبح هذه المساحات الأرضية القليلة ملكية خاصة مقابل دفع ضريبة سنوية مدى الحياة، ويمكن اقتناء هذه الأرض من خلال دفع رأس مال تحدده الإدارة، وقد تم تحديد الضريبة السنوية بمبلغ 40 فرنك و12 سنتيم، بينما بلغ قيمة رأس المال ألفين وثمانمائة وأربعة فرنك فرنسي. (مهساس، د س، صفحة 322)

هؤلاء المشردون هم أشخاص تم انتزاعهم من جذورهم ليصبحوا من زعماء الجيوش والمحاربين إلى مجرد المحكوم عليهم بأداء الأعمال الشاقة في السجون الاستعمارية، بعيدين عن أوطانهم وأسرهم.تهم، مغربين عن هويتهم الاجتماعية والثقافية، مستلبين من أصولهم التاريخية والحضارية، فرضت عليهم الإدارة الفرنسية العمل في أراضٍ ليست لهم كعمال بينما كانوا أحرارًا في خدمة بلادهم. ولكن على الرغم من الإبعاد والحرمان فإن القاسم المشترك هو وجود علاقات وروابط قوية بين هؤلاء المنفيين، وأصبحت خدمتهم للأرض هي الخطوة الأولى في مسيرة النضال ضد محو الهوية، حيث اعتبرت زراعة النخيل بالقرب من مقبرة العرب في نيسياديو رمزا يعبر بعمق عن انتمائهم، لقد زار هؤلاء المنفيون أراضيهم، وطوّروا ثقافتهم المتوسطية، وشاركوا في نشاطاتهمبتقاليدهم البدوية من بوغان إلى نيسياديو، وحافظوا على سمات هويتهم في مجتمع صغير، لا تزال معالمه موجودة حتى الآن على سطح الجزيرة، ويسمى إفريقيا الصغرى. (العسلي، 2009، الصفحات 88-90)

يشهد الجميع في الجزيرة على قدرة هؤلاء المنفيين الجزائريين في الزراعة سواء في الأراضي الزراعية أو في زراعة النخيل، بالإضافة إلى تربية الماشية وصناعة الجبن، حيث أن معظمهم كانوا مزارعين في الأصل. ومن ثم، أصبحت المنطقة بفضلهم رمزاً لمسيرة الحضارة العربية الأمازيغية من الجزائر إلى كاليدونيا الجديدة. (المدني، 2009، صفحة 60)

إن الجزائريين الذين أقاموا في بوراي، وبما أن أعمارهم لا تتيح لهم الرجوع إلى الجزائر، جعلوا من تلك الأرض موطنهم، وعاشوا فيها على أنهاجزء من بلادهم الأم، إلى درجة أن بعض المناطق سُمّيت بأسمائهم، مثل (مضيق العرب) وهو مكان في بوراي . ولكي تبقى روابطهم مستمرة مع وطنهم، فقد رُبيّت الأحصنة التي كانت دائمًا تحمل لهم الحظ في بلادهم، حيث كانوا يقيمون سباقات الخيول في المناسبات الدينية بشكل خاص، أو في حفلات الختان والزواج، وقد أُقيم أول سباق في (بوغان في) 11 نوفمبر 1894، حيث يحمل هؤلاء المنفيون مسؤولية تحديد أوقات للصلاة بأنفسهم في تلك الأرض بعيدًا عن أي جهة دينية رسمية، "فقد أنشأوا دينهم بأنفسهم فوق أرض غريبة عنهم، لكنها تمثل بالنسبة لهم أرض الله، حيث كانوا يؤدون الصلاة خمس مرات، ويمتنعون عن شرب الكحول، ويتجنبون تناول لحم الخنزير، ولا يقبلون تعميد أطفالهم. (باديس، 2001، صفحة 376)

وكانوا محترمين جدا من طرف الآخرين لأنهم كانوا يعرفون تاريخهم ويسترجعون جذورهم والروابط القديمة التي يمكنهم نقلها إلى أولادهم، كانوا يحملون في ذاكرتهمتهم التقاليد العائلية، ويعملون على تعزيزها واستمراريتها، يفهمون كيفية الاستفادة من كل الجوانب الإيجابية في الحياةتهم، والأساليب الأفضل لحماية النفس ضد الخصم أو إعداد استراتيجيات الهجوم، يدركون تمامًا الأشخاص والكائنات الحية والأمراض، نعم يعرفون الأمراض وعواملها.بها وطرق علاجها، وخبرهم ساعدهم في إيجاد حلول لكل التحديات رغم تعقيدها، وهذا ما جعل وجودهم مرتبطًا بنظام سليم واحترام لحقوق الجميع، وهذه الأمور التي لم تضبطها أبدا جهة مدنية، وذلك لأهمية الدور الاجتماعي الذي منح لاسم "الشيخ "، والذي يُعطى بطريقة مؤكدة لكل شخص محترم (باديس، 2001، صفحة 376)

لقد تمسكوا بجميع ما هو مقدس في تقاليدهم وعاداتهمتهم وأعرافهم، واصلوا الحفاظ على تقاليد ختانهم التقليدية لسنوات طويلة، حيث كانت تُقام احتفالات ضخمة، كما كانت تتم مراسم الزواج في أجواء من العروض والفروسية، مع العديد من الذبائح والولائم التي تجسد روح التعاون والدعم المادي والمعنوي، حيث يساهم الجميع بمشاركاتهم وفقًا لإمكاناتهم، وكان هذا التعاون والمساعدة يشمل كل جوانب الحياة.تهم، حيث تمسكوا بالتويزة وروح الجماعة والتعاون في كافة أنشطتهم، خصوصًا في المجالات الزراعية والتجارية. (بشنونا، 2012، صفحة 159)

لقد جهدوا للعيش كعائلات كبيرة تتكون من ثلاثة، وقاموا بإنشاء مساكن بصورة دوار أو قرية جزائرية، وتزوجوا فيما بينهم، ودفنوا موتاهم في مقبرة واحدة وفقاً للطريقة الإسلامية، ومع ذلك، على الرغم من محاولاتهم للتكيف مع تلك الظروف وإحياء ثقافتهم، كانت الظروف القسرية في بعض الأحيان أكثر قوة منهم، حيث كانت السياسة الاستعمارية تهدف إلى محو هويتهم بشكل كامل، من خلال طردهم من أراضيهم وتفريق عائلاتهم وهذا ما جعلهم

يرتبطون بنساء فرنسيات بشكل أساسي أو كاناكيات، وهن بعيدات عن محيطهم الاجتماعي، حيث لا يوجد أي صلة بينهم سوى النفي والحاجة البيولوجية التي تدفعهم للتلاقي، والواقع الذي لا يمكن تجاهله هو تأثير هذا الارتباط على المنفيين أنفسهم وعلى نسلهم. لأن الأم تنقل ثقافتها لأبنائها بطريقة أو بأخرى، مما أسفر عن تأثير سلبي على الثقافة الأصلية للجزائريين.. (عمورة، 2002، صفحة 180)

وبالرغم من الدور الذي لعبه المنفيون الجزائريون في تلقين زواجهم في التقاليد الجزائرية، التي نجحوا فيها بشكل ملحوظ، إلا أن العديد من العادات الجزائرية تلاشت واختفت، مثل الغناء باللغات المتعددة، وأدب الحكايات والأساطير وفن الرقص التقليدي، والملابس التي تعكس تنوعاً جميلاً تبتكرها المرأة الجزائرية، وأهم ما في الأمر هو الطقوس والرموز الدينية فضلاً عن إرث اللغة. . وحاولت الإدارة الاستعمارية إخفاء هويتهم أيضا عن طريق منعهم من منح أولادهم أسماء عربية، والسعي لتنصيرهم، وفرض جهلٍ عليهم وعلى أطفالهم، واستمرت أوضاعهم في التدهور على كافة الأصعدة حتى مطلع الستينات من القرن العشرين، حيث بدأوا يشعرون بالتغيير مع وصول مسلمين إلى كاليدونيا الجديدة من إندونيسيا وجيبوتي (قنانش، 2009، صفحة 309)

الفصل الثالث: أثير سلوك الإبادة في مقاومة الشعب الجزائري

المبحث الأول: انعكاسات الإبادة على البنية الاجتماعية والثقافية لشعب الجز ائري

1- أثر التدمير على الهوية الوطنية الجز ائرية:

تأثير التدمير الاستعماري الفرنسي على الهوية الوطنية في الجزائر كان عميقًا وبالغ الخطورة، إذ لم يكن الغزو الفرنسي (1830) مجرد احتلال عسكري، بل حمل معه مشروعًا شاملًا لـ تفكيك الهوية الوطنية عبر ضرب ركائزها الثلاث :الإسلام، اللغة العربية، والانتماء التاريخي والحضاري. وقد اعتمد الاستعمار سياسة منهجية للتدمير المادي والثقافي والروحي، بهدف اقتلاع الجزائريين من ذاكرتهم وتاريخهم

أ- مفهوم التدمير في السياق الاستعماري الفرنسي : التدمير لم يكن عشوائيًا، بل اتبع خططًا ممنهجة، يمكن تصنيفها إلى :التدمير المادي: حرق القرى، تهجير السكان، تجريف الأرض, التدمير الرمزي :محو الآثار الإسلامية، تحويل المساجد إلى كنائس, التدمير الثقافي: فرنسة التعليم، محو اللغة العربية, التدمير الاجتماعي: ضرب البنية القبلية، مصادرة الاراضي (سعدالله، الصفحات 120-132)

شكّلت سياسة التدمير، التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الأراضي الإسلامية، وبخاصة في الجزائر، إحدى أقسى الأدوات التي استُعملت لتقويض مقوّمات الهوية الوطنية. فلم يكن التدمير مقتصرًا على الهياكل المادية – كحرق القرى، وتخريب المساجد، وتجريف الأراضي الزراعية – بل تجاوزه إلى البُعد الرمزي والمعنوي، حيث استهدفت هذه السياسة مراكز الذاكرة الجماعية، والروابط الروحية، ومظاهر الاستقلال الثقافي، وهي أبعاد أساسية في بناء هوية الشعوب ، ففي الجزائر مثلًا، منذ بداية الاحتلال عام 1830، اعتمدت فرنسا على ما سمّته "سياسة الأرض المحروقة" التي نفذها الجنرال بيجو (Bugeaud) وغيره، والتي هدفت إلى تفكيك البنية الاجتماعية للقبائل، من خلال تدمير ممتلكاتها ومراكزها الدينية، ونقل سكانها قسرًا إلى مناطق مراقبة عسكرية وقد نتج عن هذا تآكل البنية المجالية التي تشكّل أحد الأعمدة الرئيسية للانتماء الجماعي، حيث لم يعد للفرد ارتباط بالأرض، ولا بالعشيرة، ما أنتج شعورًا بالاقتلاع والشتات. (Ageron، 1970)

علاوة على ذلك، استهدفت سياسة التدمير المؤسسات التعليمية والدينية التي كانت تحمل هوية الأمة الإسلامية. فقد أغلقت فرنسا مئات الزوايا والمدارس القرآنية، وهدمت أضرحة الأولياء، وحوّلت بعضها إلى ثكنات أو كنائس، كما في حالة زاوية الهامل ومقام سيدي عبد الرحمان الثعالبي (Stora، 2001). هذا التدمير

الرمزي أعاق انتقال القيم الوطنية والدينية من جيل إلى آخر، مما أدّى إلى فجوة في التكوين الثقافي والروحي للأفراد، وساهم في خلق ما وصفه *فرانز فانون* بـ"الذات المستعمَرة المشوّهة"

لكن المفارقة التاريخية تكمن في أنّ هذا الاستهداف الممنهج لم ينجح في إلغاء الهوية، بل ساهم – بشكل عكسي – في تعزيز الوعي الوطني. فكلّما اشتد القمع، ازدادت الحاجة إلى استعادة الرموز المهدّدة. ولذا، برزت مقاومات ثقافية متعدّدة تمثّلت في الشعر الشعبي، وتدوين السِيَر البطولية، وحفظ التراث الديني، كوسائل لحماية الذات الجمعية من الذوبان. ومن هنا يمكن فهم كيف تحوّل المسجد، أو المدرسة القرآنية، أو حتى الزي التقليدي، إلى رموز مقاومة أكثر منها مجرّد عادات موروثة. (Stora، 2001، صفحة 55)

كما أفضت سياسة التدمير إلى إنتاج ذاكرة جماعية مؤسسة على الألم والتشريد والحرمان، وهي ذاكرة لعبت دورًا محوريًا في تشكّل القومية الجزائرية الحديثة، كما أكّدت على ذلك المؤرخة *فاتحة بلهودة* التي رأت أن "الهوية الوطنية الجزائرية لم تتشكل فقط عبر سرديات الانتماء، بل كذلك عبر سرديات الصدمة والفقدان الجماعي التي أنتجتها آلة التدمير الاستعمارية" (Djebar، 1985)

في الخلاصة إن سياسة التدمير الاستعماري كانت تهدف إلى مسح الهوية الوطنية، لكنها أسهمت – من حيث لم تحتسب – في صقلها وتعميقها، إذ كشفت للمستعمَر هشاشة الوعود الاستعمارية بـ"التمدين" و"التحديث"، وجعلته يتشبث بما تبقّى من ذاكرته وهويته، ويناضل من أجل استعادتهما بكل الوسائل.

شكّلت الهوية الوطنية الجزائرية عبر العصور تراكبًا من الانتماءات الثقافية والدينية واللغوية، إلا أن فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962) عرّضت هذه الهوية إلى محاولات طمس ممنهجة، كان أبرزها سياسة "الفرنسة" التي سعت إلى إحلال اللغة والثقافة الفرنسية محل العربية والإسلام. هذه الدراسة تتناول أثر سياسة الفرنسة كعنصر أساسي في إضعاف وتمزيق الهوية الوطنية الجزائري

ب- سياسة الفرنسة في التعليم:

ركّزت فرنسا على السيطرة على النظام التعليمي في الجزائر لتحويله إلى أداة لنشر الثقافة الفرنسية، فألغت التعليم الإسلامي التقليدي وأغلقت الكتاتيب، واستبدلتها بمدارس فرنسية تمنح الأولوية للغة الفرنسية وتقصي العربية تمامًا من المناهج. (Ageron، 1970)

وقد نتج عن ذلك نشوء أجيال لا تعرف من لغتها الأم سوى القليل، ما خلق انقطاعًا معرفيًا وثقافيًا بين الجزائري وموروثه الحضاري.

تُظهر هذه الفقرة كيف استُخدم التعليم كوسيلة استعمارية لاقتلاع الجذور اللغوية والثقافية للجزائريين، مما شكّل ضربًا مباشرًا لهويتهم الوطنية.

ج- تغييب اللغة العربية والإسلام من الفضاء العام:

لم يقتصر تهميش العربية على المدارس، بل امتد إلى القضاء والإدارة والإعلام، حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي الوحيدة المعترف بها رسميًا، مما أدى إلى تقليص مكانة العربية في الحياة اليومية للجزائريين، ومحو المظاهر الإسلامية من المؤسسات العامة وقد سعت فرنسا بذلك إلى صناعة "جزائري فرنسي" منسلخ عن لغته ودينه. (Stora، 2001، صفحة 55)

د- صدمة الهوية وفقدان الانتماء:

أدى تراجع حضور العربية والإسلام في الحياة اليومية إلى ما يسميه بعض الباحثين "صدمة الهوية"، حيث أصبح الفرد الجزائري يتحدث بلغة غير لغته ويدين بقيم مغايرة لمجتمعه التقليدي. هذا الاغتراب الثقافي والنفسي ولّد أزمة انتماء دامت لعقود بعد الاستقلال (Djebar، 1985، صفحة 88)

هـ- مقاومة الجزائريين للفرنسة:

ورغم سطوة سياسة الفرنسة، فإن الجزائريين لم يستسلموا بالكامل، إذ قاوموا هذا الطمس من خلال الحفاظ على اللغة العربية في المساجد والزوايا، وإنشاء المدارس الحرة، بل وحتى عبر الأدب الشفهي والأغنية الشعبية التي احتفظت بالهوية الأصلية. (McDougall، 2006)

تُظهر دراسة تأثير الفرنسة على الهوية الوطنية الجزائرية كيف أن الاستعمار الفرنسي سعى إلى محو الروابط الثقافية والدينية واللغوية للشعب الجزائري، غير أن مقاومة هذه السياسة كانت حاسمة في إعادة بناء الهوية بعد الاستقلال. لقد تركت الفرنسة أثرًا عميقًا، لكن الهوية الجزائرية أثبتت مرونتها وقدرتها على البقاء.

مثّلت الزعامات المحليّة والمثقفون الجزائريون حصنًا منيعًا أمام محاولات الإبادة الثقافية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي منذ احتلال الجزائر سنة 1830. فرغم الآلة العسكرية والسياسات التعليمية والثقافية الاستئصالية، قاومت هذه النخبة عبر وسائل متعددة للحفاظ على الهوية الجزائرية، دينيًا، لغويًا وثقافيًا.

2- دور النخبة المثقفة والصحافة المقاوِمة في مواجهة الإبادة:

لعب القادة المحليون والمثقفون دورًا محوريًا في مقاومة الإبادة الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، سواء بالمقاومة المسلحة أو بالمواجهة الثقافية والفكرية. تنوّعت أشكال هذه المواجهة من الجهاد والدفاع الشعبي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والدينية من خلال التعليم والدعوة والكتابة

أ - دور القادة المحليين في المقاومة المسلحة :

- الأمير عبد القادر الجزائري (1883-1808)

قاد مقاومة منظمة بين 1832 و1847، وأسّس دولة قائمة بمؤسساتها وجيشها، وواجه سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها الجنرالات الفرنسيون، مثل بيجو ولاموريسيير .

حيث كانت مواجهة التنظيم العسكري الدبلوماسي توحيد القبائل، تثبيت السلطة المركزية، والتفاوض من موقع قوة . " إننا لا نحارب فرنسا لأجل المال أو الأرض، بل دفاعًا عن ديننا وأمتنا." – من رسائله الى القبائل سنة 1837 (سعدالله، الصفحات 205-215)

- **الشيخ بوزيان (مقاومة الزعاطشة، 1849)**

قاد ثورة في منطقة بسكرة، تصدى للحصار الفرنسي، وكان له تأثير ديني وروحي كبير .النتيجة: قُتل هو وأتباعه بعد مقاومة بطولية، في مشهد أشار إليه الفرنسيون لاحقًا كأحد أكثر المواجهات دموية (Ageron, 1970, p. 320)

- **الحداد والشيخ المقراني (1871)**

قادا انتفاضة كبرى في منطقة القبائل، بمزيج من القيادة العسكرية والدينية

حيث كانت أكبر ثورة شعبية منذ الأمير عبد القادر، شارك فيها أكثر من 200 ألف جزائري. (الجيلالي، الصفحات 143-155)

- **دور المثقفين والعلماء في مقاومة الإبادة الثقافية:**

- العلماء والزوايا: (مثل زاوية الهامل، وزاوية بن عزوز)

نشر التعليم العربي الإسلامي، حماية الهوية الدينية واللغوية، تحفيز الروح الوطنية .

حيث كانت المواجهة تأسيس الكتاتيب، مقاومة سياسة فرنسة التعليم، كتابة المخطوطات. " (سعدالله، الصفحات 211-220)

شكّلت الزوايا والطرق الصوفية في الجزائر، وعلى رأسها الطريقة القادرية والتيجانية، مراكز للحفاظ على التعليم الإسلامي واللغة العربية في وجه التغريب. فكانت تُدرّس العلوم الدينية واللغة في الخفاء، وتزرع في التلاميذ حب الوطن والانتماء. (Roberts، 2003، صفحة 27)

- **الإصلاحيون الاجتماعيون والمقاومة الثقافية :**

أدى رواد الإصلاح مثل عبد الحميد بن باديس دورًا رياديًا في ترسيخ مقاومة ثقافية شاملة. أسّسوا مدارس حرة تدرّس العربية وعلوم الدين، ورفضوا التعاون مع الإدارة الفرنسية، وأسسوا هوية جزائرية مبنية على 'الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا' ..(McDougall, 2006, p. 55)

يعتبر المثقفون الناشطون في الصحافة والمراسلات مثال: الشيخ محمد بن عبد الرحمن الديسي، كتب عن جرائم الاستعمار .حيث كانت الكتابة بالفرنسية والعربية، وتم توثيق الفظائع، وتنوير الرأي العام المحلي والعالمي .(شريط، الصفحات 47-53)

- **التعليم الموازي والمبادرات السرية:**

أسّس العديد من المثقفين مدارس أهلية غير معترف بها من طرف الإدارة الفرنسية لتعليم أبناء الشعب مبادئ الدين واللغة، في السر وفي أماكن نائية. هذا التعليم 'الموازي' ساهم في إنتاج جيل مدرك لهويته وقادر على حمل مشعل النضال لاحقًا .(Roberts, 2003, p. 98)

لقد مثّل الزعماء المحليون والمثقفون الجزائريون جبهة دفاع أولى أمام المشروع الفرنسي الإبادة. فمن الزوايا إلى الصحف، ومن المدارس الحرة إلى المبادرات السرية، قاوموا بفكرهم وقلمهم وسلوكهم كل محاولات طمس الذات الجماعية الجزائرية. وقد ساعد هذا الدور في صمود الشعب وبناء الوعي الوطني الذي قاد إلى الثورة.

3- أثر الفكر المقاوم في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية:

شهدت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962) محاولات ممنهجة لطمس الهوية الوطنية من خلال سياسة الإدماج والتغريب، ومحو اللغة والدين اللذين كانا من أعمدة الهوية. إلا أن هذا المسعى لم يخلُ من ردود فعل داخلية تجسدت في الفكر المقاوم الذي حمل في طياته مقاومة ثقافية وفكرية وسياسية. فقد كان الفكر المقاوم بمثابة الشعلة التي أضاءت طريق النضال وأبقت جذوة الهوية الوطنية متقدة في قلوب الجزائريين، مما ساهم في بلورة الوعي القومي الذي أصبح فيما بعد نبراس الثورة التحريرية الكبرى. (سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1998، صفحة 46)

أ- مفهوم الفكر المقاوم و أبعاده

الفكر المقاوم هو ذلك الوعي الجماعي الذي ينطلق من جذور ثقافية ودينية وتاريخية متأصلة في المجتمع الجزائري. يتمثل هذا الفكر في رفض الاستسلام والاندماج في الثقافة الاستعمارية، واستحضار قيم وأصول الهوية الوطنية التي تجسدها اللغة العربية والإسلام والتقاليد الاجتماعية.

يتعدد بُعد هذا الفكر بين عدة مستويات؛ فهو ليس مجرد رد فعل سلبي على السياسات الاستعمارية، بل هو مسار بناء ذاتي يشمل:

- البعد الفكري والثقافي :يتجلى في خطابات المثقفين والأدباء والشعراء الذين سعوا إلى إحياء التراث وتثبيت قيم الهوية الوطنية، إذ استخدموا اللغة والأدب كأدوات للتعبير عن رفض الغزو الثقافي. (الميلي، 2004، صفحة 210)

- البعد الديني :حيث لعب الدين الإسلامي دورًا رئيسيًا في توحيد الشعب الجزائري، إذ شكلت المساجد ومنابر الدعوة مركزًا لتوجيه الوعي الوطني

وتعزيز قيم المقاومة. (حربي، 1984، صفحة 123)

البعد السياسي والعسكري :تجلى هذا البعد في التنظيمات المقاومة والحركات الوطنية التي تنامت مع مرور الزمن، والتي جمعت بين النضال المسلح والثقافي لمواجهة محاولات الاستعمار لإعادة تشكيل المجتمع وفق نمط غربي. (التازي، 1992، صفحة 78)

ب- الفكر المقاوم في الممارسة الدينية والثقافية:

- **الممارسة الدينية ودورها في المقاومة:**

امتلكت الممارسات الدينية بعداً مزدوجاً؛ فهي كانت وسيلة لترسيخ الهوية الدينية والرمزية للجزائريين، وفي الوقت نفسه شكلت منصةً لتحفيز النضال الوطني ضد محاولات الاستعمار. فقد كانت الخطب الدينية في المساجد تُحمل رسائل تحض على الوحدة والتماسك، وتحث على الصمود في وجه سياسات التغريب. على سبيل المثال، ساهمت خطب الأئمة في إبراز معاني العزة والكرامة، مستندين إلى سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم كقدوة في الصمود والثبات. هذا الإطار الديني لم يقتصر على الجانب الروحي فحسب، بل تعداه إلى الحشد الجماهيري وإشعال روح المقاومة في النفوس، مما جعله ركيزة أساسية في الحراك الوطني. (بوشناق، 2001، صفحة 102)

- **الممارسة الثقافية والأدبية:**

كان للأدب والشعر دور بارز في تجسيد الفكر المقاوم؛ إذ استُخدمت اللغة كوسيلة لنقل الرسائل الثورية والحفاظ على الذاكرة التاريخية.

ظهر هذا الدور جليًا في أعمال الشعراء والأدباء الذين تناولوا موضوع الهوية والانتماء، معبرين عن رفضهم للسياسات الاستعمارية التي تهدف إلى تغيير الهوية الثقافية. وكانت المؤلفات الأدبية والمقالات الصحفية التي تناولت تاريخ الجزائر وتراثها أدوات ثقافية ساعدت في تكوين جيل واعٍ قادر على مواجهة محاولات التغريب. (الله ع.، 2005، صفحة 56)

علاوة على ذلك، ساهمت الفعاليات الثقافية مثل الأمسيات الشعرية والمهرجانات المحلية في تجسيد القيم الوطنية، حيث أصبحت منصة لتبادل الخبرات والثقافات التي تربط بين الماضي والحاضر.

ج- دور جمعية العلماء المسلمين في ترسيخ الهوية الوطنية:

لعبت جمعية العلماء المسلمين، التي تأسست في مطلع القرن العشرين، دورًا محوريًا في الدفاع عن الهوية الإسلامية والثقافية للجزائر. فقد شكّلت الجمعية منبرًا فكريًا واجتماعيًا مقاومًا لسياسات الاستعمار الفرنسي التي استهدفت تفكيك النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري

- نشأة الجمعية وأهدافها : تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، بقيادة عبد الحميد بن باديس، كاستجابة حيوية لسياسات الاستعمار الفرنسي التي تستهدف تقويض الهوية الإسلامية والعربية في الجزائر .

تهدف الجمعية إلى إحياء الدين، اللغة، والعادات الوطنية، وحماية الأمة من الاندثار تحت هيمنة الثقافة الفرنسية .

- الأهداف الأساسية :نشر التعليم باللغة العربية .إصلاح العقيدة الإسلامية وتخليصها من البدع .مواجهة سياسة الفرنسة والتغريب الثقافي

- التعليم: المدخل الرئيس لإحياء الهوية أبرز مشروع الجمعية كان إنشاء المدارس الحرة المنتشرة في المدن والقرى، والتي توفر تعليماً شاملاً باللغة العربية، بعيدًا عن سيطرة المدارس الفرنسية .ارتكز المنهج التعليمي على القرآن الكريم، الفقه، اللغة العربية، والتاريخ الإسلامي .هذه المدارس مثلت صمام أمان في وجه محاولات الفرنسيين لمحو اللغة والدين. (باديس، الصفحات 91-115) .

كان التأسيس ردا لى الاحتفال الاستعماري بمرور 100 عام على الاحتلال الفرنسي والذي حاول ترويج فكرة اندماج الجزائر في فرنسا (الميلي، 2004، صفحة 234)

- الإسلام: دين الأمة وروحها رأت الجمعية أن الإسلام هو المكوّن الأساسي للهوية الجزائرية، وأنه مستهدف من قبل الاستعمار عبر الإلحاد والتنصير .حاربت البدع والخرافات، ودعت إلى إصلاح العقيدة وفق منهج سلفي .

"إننا نُحب الإسلام، ونغار عليه، ونريد للأمة أن تبقى مسلمة، حرة، مستقلة في دينها وعقيدتها ".(باديس، صفحة 97)

د- المقاومة الشعبية والمسلحة:

- المقاومة الشعبية:

لم تقتصر المقاومة على الأطر الرسمية أو النخبوية فحسب؛ بل شملت المقاومة الشعبية التي تجسدت في شكل احتجاجات ومظاهرات وفعاليات مجتمعية.

شكلت هذه المقاومة انعكاسًا حقيقيًا للتواصل بين الشعب وبين قيادته الفكرية، حيث كان للمواطنين دور مباشر في التعبير عن رفضهم للسياسات الاستعمارية من خلال مشاركتهم في تجمعات شعبية دعت إلى الحرية والاستقلال.

تجلّت المقاومة الشعبية في احتفالات المناسبات الدينية والثقافية التي اتخذت طابعًا وطنيًا، إذ استخدمت كمنابر لنشر الوعي بمصير الأمة وأهمية الحفاظ على الهوية (عادل، 2007، صفحة 112)

- **المقاومة المسلحة:**

على الصعيد العسكري، انتفضت الكفاءات الوطنية للمطالبة بالاستقلال، حيث تشكلت حركات مسلحة قادتها رجال من ذوي الخبرة العسكرية والقيادية.

كانت المقاومة المسلحة تتزامن مع المقاومة الفكرية والثقافية، إذ استفادت من الروح الوطنية التي كانت قد بُثّت عبر المؤسسات الدينية والثقافية. وقد برزت عدة جبهات ومعارك شكلت نقاط تحول في مسيرة النضال الوطني، حيث كانت التجارب الميدانية تُثبت أن الحفاظ على الهوية الوطنية لا يتحقق فقط بالحوار والثقافة، بل يتطلب أيضًا المواجهة المباشرة ضد القوى المستعمرة. (خضير، 2002، صفحة 93)

هـ- الأثر الطويل الأمد للفكر المقاوم على الهوية الوطنية:

- **ترسيخ الوعي الوطني:**

أسفر الفكر المقاوم عن بناء وعي قومي متماسك لم يضعف مع مرور الزمن، بل ازداد صلابته مع تطور الظروف السياسية والاجتماعية.

من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية، تم نقل هذا الوعي من جيل إلى جيل، مما ساهم في بقاء الشعور بالانتماء للوطن رغم التحديات المعاصرة. وقد لعبت المؤسسات التعليمية والثقافية دورًا رئيسيًا في استمرارية هذا الفكر من خلال

مناهجها التي تناولت تاريخ المقاومة والنضال الوطني (الله ع.، 2005، صفحة 100).

- **الحفاظ على التراث الثقافي والديني:**

لم يكن الفكر المقاوم مجرد رد فعل مؤقت بل تحول إلى إرث ثقافي وديني يحمل في طياته قيم الحرية والكرامة.

هذا الإرث ظل حيًا في الأدب والشعر والفنون الشعبية، وكان مرجعًا يُستدل به في مواجهة التحديات الحديثة مثل العولمة والثقافات الأجنبية التي قد تسعى إلى إضعاف الهوية الوطنية. وفي هذا السياق، تُظهر الاحتفالات

الوطنية والمهرجانات الثقافية استمرار البصمة المقاومة في الحياة اليومية للشعب الجزائري. (التازي، 1992، صفحة 55)

- **البناء السياسي المستقبلي:**

ساهم الفكر المقاوم في تشكيل منظومة سياسية قائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث أصبح النضال الوطني حجر الأساس لتطوير مؤسسات الدولة بعد الاستقلال. إن القيم التي تم ترسيخها خلال فترة المقاومة شكلت الأساس في بناء الدولة الحديثة، مما يظهر تأثير الفكر المقاوم ليس فقط في الجانب الثقافي والديني، بل في بناء الدولة وهياكلها السياسية والاجتماعية. (بوشناق، 2001، صفحة 91)

يمكن القول إن الفكر المقاوم كان وما زال عنصرًا حيويًا في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية. لقد لعب هذا الفكر دورًا شاملاً بدأ من الأطر الدينية والثقافية وصولًا إلى التنظيم السياسي والعسكري، وأسهم في تشكيل مجتمع واعٍ ومتماسك قادر على مواجهة تحديات التغريب والاحتلال. إن الإرث الفكري والمقاوم الذي تركته تلك الحقبة يشكل اليوم قاعدةً للنهضة الوطنية والاستمرارية في صون الهوية والكرامة الوطنية، وهو درس خالد في كيفية تحويل التحديات إلى فرص للنهوض والتجدد (صالح، 1999، صفحة 60)

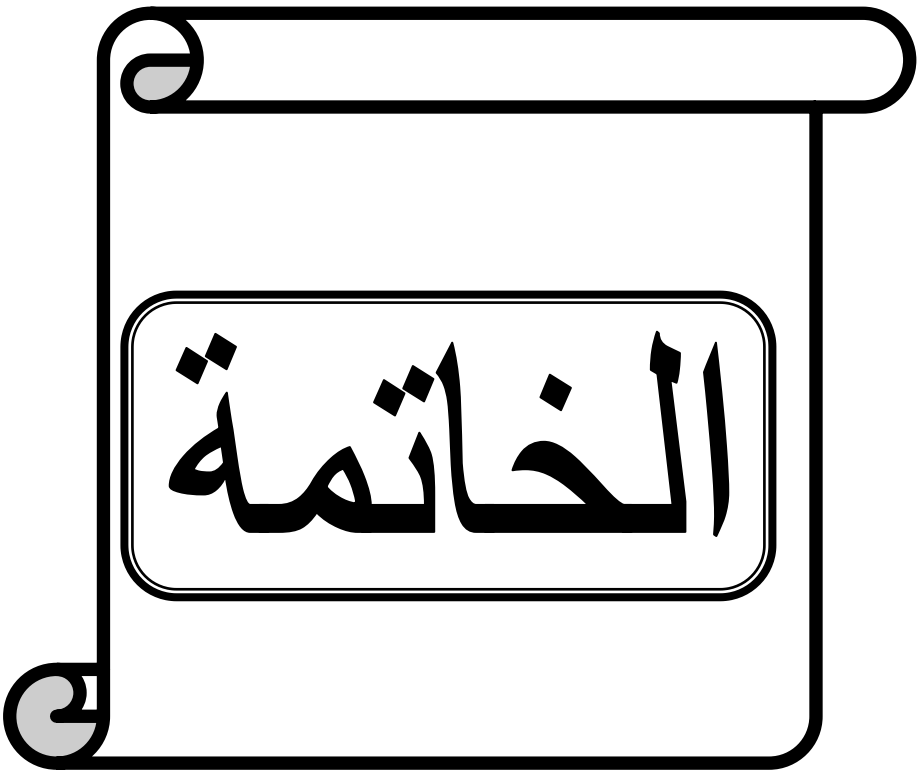
الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن الاستعمار الفرنسي للجزائر لم يكن مجرد احتلال عسكري تقليدي، بل كان مشروعًا استيطانيًا ممنهجًا اتخذ طابعًا مركبًا ومتعدد الأبعاد، يجمع بين الإبادة الجسدية، والسيطرة النفسية، والهندسة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري. لقد كشفت الوقائع التاريخية، المستندة إلى وثائق رسمية وشهادات معاصرة، عن أن السياسات الفرنسية اعتمدت على أدوات عنف منظم واستراتيجيات استئصالية هدفت إلى محو الكيان الجزائري، سواء من خلال تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال محو الهوية الثقافية والدينية .يتجلى من التحليل أن الاستعمار لم يكن وليد اللحظة أو نتيجة لحادثة المروحة، بل كان امتدادًا لتوجهات توسعية فرنسية مدفوعة بأزمات داخلية وطموحات إمبريالية. فالاحتلال جاء في سياق أزمة سياسية واقتصادية فرنسية، وسعى إلى تصدير التوترات إلى الخارج بخلق مجال استعماري يخدم المصالح المركزية للدولة الفرنسية. وقد عبّرت السياسات المطبقة في الجزائر عن اندماج محكم بين العنف العسكري والسيطرة الرمزية، حيث لم تقتصر فرنسا على الاحتلال الأرضي، بل سعت إلى إخضاع الوعي الجزائري وتفكيك مقوماته الحضارية .أبرزت الدراسة كذلك كيف استخدمت فرنسا أدوات الإبادة الجماعية وفقًا لتعريف القانون الدولي، حيث مارست القتل الجماعي، والسياسات التجويعية، والإبادة الثقافية، وتدمير البنية الاجتماعية والدينية. وقد اقترنت هذه الممارسات بخطاب استعماري إيديولوجي عنصري، سعى إلى تشويه صورة الجزائري وتجريده من إنسانيته، بهدف تبرير العنف الممارس ضده تحت غطاء "الرسالة الحضارية ."وتُعد هذه الازدواجية بين الفعل العنيف والخطاب المبرر له، سمة مركزية للاستعمار الحديث .ومن ناحية أخرى، أظهرت المذكرة أن السياسة الفرنسية الاستعمارية لم تكن أحادية الاتجاه، بل واجهت مقاومة جزائرية عنيفة وواعية منذ الأيام الأولى للاحتلال. هذه المقاومة لم تكن عفوية فحسب، بل عبّرت عن إدراك جماعي بخطورة المشروع الاستعماري، وقدرتها على إحباط عدد من مخططاته، خاصة في المراحل الأولى. كما أن السياسات الفرنسية في الجنوب، كمنطقة الأغواط، بيّنت أن الاحتلال لم

يعتمد فقط على القوة المسلحة، بل وظّف التناقضات الداخلية والزعامة المحلية، بما يعكس طابعًا مركبًا للاستعمار.

في ضوء ما سبق من تحليل لمجموعة من الوثائق التاريخية والخطابات الاستعمارية، يتّضح أن سياسة التهجير القسري التي انتهجتها فرنسا في الجزائر لم تكن مجرد استجابة ظرفية لحالات التمرد أو عدم الاستقرار، بل كانت جزءًا لا يتجزأ من مشروع استعماري شمولي يهدف إلى إعادة تشكيل البنية السكانية، وتفكيك الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تمثّل أساسًا متينًا لهوية الشعب الجزائري. لقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على أدوات قمعية مثل حرق القرى، وتشريد العائلات، وتفكيك القبائل، ورافقتها ممارسات تدميرية استهدفت البنية الرمزية والدينية، من خلال ضرب المؤسسات التعليمية والدينية التقليدية .وما تكشفه الوثائق العسكرية الفرنسية، خصوصًا مراسلات الجنرال بيجو والجنرال لاموريسيير، هو أن هذه السياسات لم تكن خفية أو اعتباطية، بل موثقة ومُعلنة، وتُقدَّم بفخر كجزء من ما سمّته فرنسا بـ"المهمة التمدينية"، والتي كانت في جوهرها مشروعا استيطانيًا قائمًا على الإقصاء والاستحواذ. هذه السياسات لم تسعَ فقط إلى السيطرة على الأرض والموارد، بل إلى إعادة تشكيل الإنسان الجزائري نفسه، وطمس هويته الثقافية والدينية وتاريخه الجماعي .غير أن ما يُحسب للوعي الوطني الجزائري هو قدرته على التحول من موقع المفعول به إلى موقع الفاعل المقاوم. فبدل أن تنجح فرنسا في إنتاج إنسانٍ منزوع الجذور، فقد أدّت سياساتها إلى ولادة مقاومة متعددة الأشكال، ثقافيًا وروحيًا وسياسيًا. هذه المقاومة، التي عبّر عنها العلماء والمصلحون والمجاهدون، ساهمت في إعادة بناء الذات الجماعية، وفي تشكيل هوية وطنية حديثة راسخة، لا بوصفها امتدادًا للتاريخ الاستعماري، بل كردّ فعل عليه .لقد بيّنت هذه الدراسة أن الاستعمار لم يكن مجرد احتلال عسكري، بل مشروعًا متكاملًا استهدف الإنسان في أعمق مكوناته، وأن الهوية الوطنية الجزائرية لم تُبنَ في فراغ، بل نمت في رحم الصراع، والصدمة، والنفي، والمقاومة. وهنا تتجلّى أهمية الذاكرة

الجماعية، لا كمجرد سرد للمآسي، بل كمنظومة فعالة لإنتاج الوعي والانتماء، كما تؤكده كتابات مفكرين أمثال فرانز فانون وفاتحة بلهودة .

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن سياسة الفرنسة لم تكن مجرد مشروع لغوي أو إداري، بل كانت جزءًا من استراتيجية استعمارية شاملة استهدفت تفكيك البنية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، ومحو مقومات هويته الوطنية. وقد ارتكز هذا المشروع على محاور متعددة، أهمها تهميش اللغة العربية، تقويض المؤسسات الدينية التقليدية، ومحاولة إحلال النموذج الثقافي الفرنسي محل المرجعيات المحلية .في مواجهة هذا المسعى، برزت النخبة الفكرية والدينية –وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين– كفاعل مركزي في التصدي لهذه السياسات، من خلال إحياء اللغة العربية، وإعادة الاعتبار للإسلام كعنصر جامع، وتوظيف الصحافة والتعليم والخطاب الديني والأدبي في ترسيخ الوعي الوطني. إن هذا النضال الثقافي والفكري لم يكن معزولًا عن المسار التحرري العام، بل أسهم في بلورة مشروع وطني مقاوم مهد لاحقًا لاندلاع الكفاح المسلح .تُظهر هذه التجربة أن الهوية ليست معطى ثابتًا بل حصيلة صراع اجتماعي وتاريخي، وأن الفكر المقاوم يمكن أن يشكل أداة فعالة لحماية الذات الجماعية في وجه مشاريع الطمس والاستلاب. كما يبرز الدور الحيوي للنخب المثقفة في لحظات الانكسار التاريخي، باعتبارها حاملة للذاكرة والبدائل، وصانعة لوعي الجماعة.

الملاحق

الملاحق:.....

الملحق رقم (01) مخطط لمدينة الجزائر رسمه " عبد العزيز فراح بعد الاستقلال وركبه فوق مخطط المدينة نفسها لعام 1830(بالأحمر) يوضح مدى الدمار الذي ألحقه الاحتلال بالمعالم الدينية وما جورها

الملحق (02) آثار الأرض المطمورة لـ " مسجد السيدة " إثر أعمال الحفر المرافقة لبناء مترو الأنفاق في مدينة الجزائر

المصدر: (فضيل ديلو : جرائم الذاكرة أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر . المنطلقات والممارسات المجلد 13 – العدد 2 ص93)

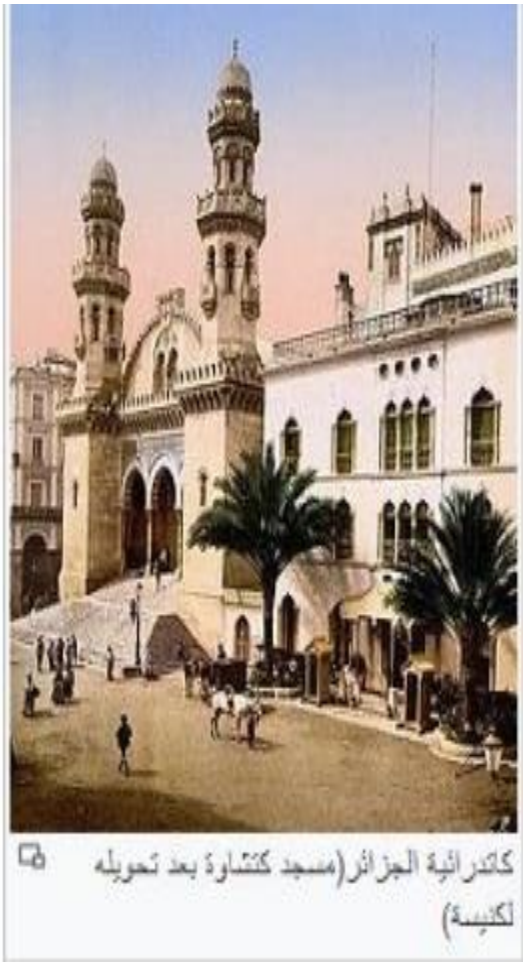

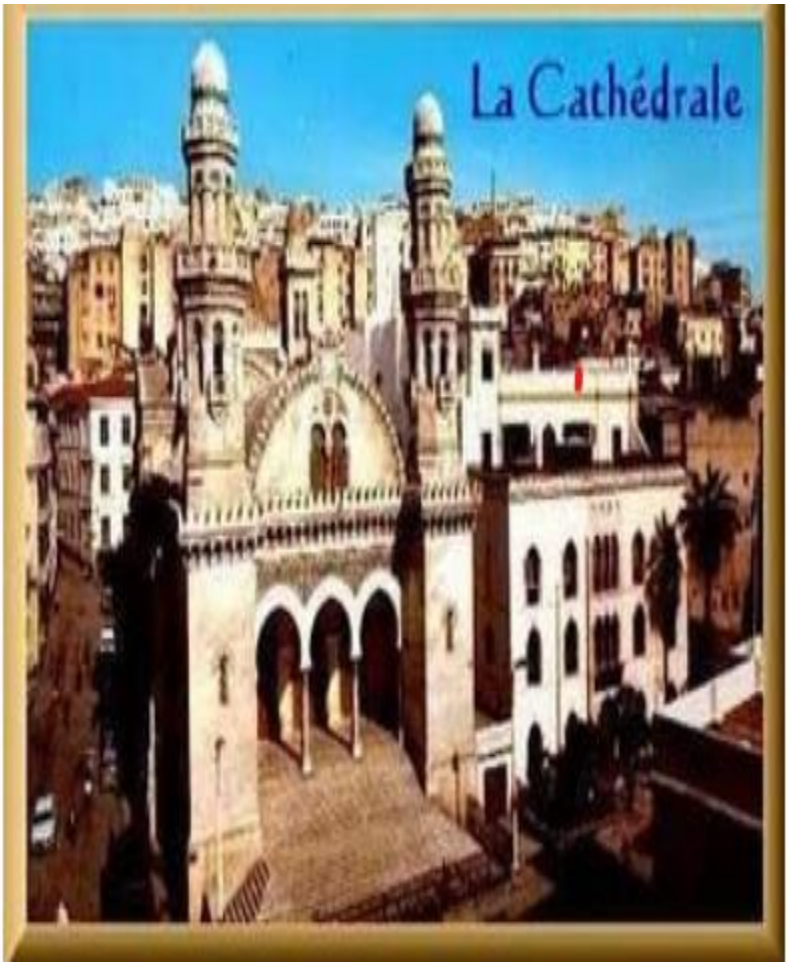

الملحق (03) جامع كتشاوة بعد تحويله الى كاتدرائية وتضمينه في بطاقة بريدية أيام الاحتلال الفرنسي

المصدر: (فضيل ديلو : جرائم الذاكرة أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر . المنطلقات والممارسات المجلد 13 – العدد 2 ص93)

الملحق (04) فرنسيون يأخذون صورا تذكارية يفتخرون فيها برفع جماجم مقطوعة للجزائريين

الملحق (05) فرنسيون يأخذون صورا تذكارية يفتخرون فيها برفع رؤوس مقطوعة للجزائريين

المصدر: (فضيل ديلو : جرائم الذاكرة أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر . المنطلقات والممارسات المجلد 13 – العدد 2 ص93)

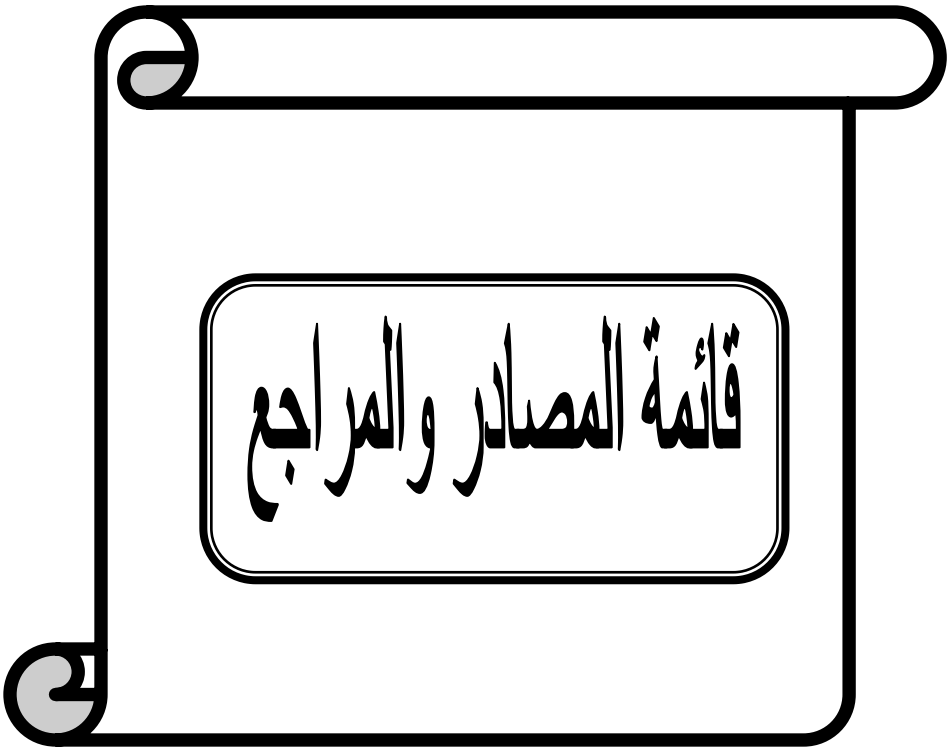
قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

1. إبراهيم بن صالح. (1999). دور اللغة العربية في النضال الوطني. الجزائر: دار الامل.

2. ابن علي فخار. (2004). تحسين المعاملة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني، الجزائر: دار هومة.

3. ابو القاسم سعد الله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي. بيروت: دار الغرب الاسلامي.

4. ابو القاسم سعد الله. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر الثقافي جزء 3.

5. ابو قاسم سعد الله. (بلا تاريخ). *تاريخ الجزائر الثقافي ج4* .

6. أحمد بن خضير. (2002). المقاومة المسلحة في الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الذاكرة.

7. أحمد مهساس. (د س). *الحركة الثورية في الجزائر* . الجزائر : دار المعرفة .

8. ادريس خيضر. (د س). *بحث في تاريخ الجزائر الحديث* . الجزائر : دار الغرب للنشر والتوزيع .

9. البخاري حمانة. (2010). ، *فلسفة الثورة الجزائرية*. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع .

10. بسام العسلي. (2009). *جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير*. لبنان: دار العزة والكرامة للكتاب.

11. –بفايفر سيمون. (1998). *مذكرات جزائرية عشية االحتالل*. الجزائر: دار هومة.

12. بن شنهو. (بلا تاريخ). *الاستعمار والمقاومة في الغرب الجزائري* .

13. تركي رابح. (1981). *التعليم القو مي والشخصية الجزائرية 1956–1931*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

14. *الجزائر وفرنسا بالفرنسية*. (1918). باريس.

15. جوليان شارل اندري. (1976). *تاريخ إفريقيا الشمالية*. تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع .

16. حمد توفيق المدني. (2009). *حياة كفاح: مذكرات*. الجزائر: دار البصائر.

17. سعيد بن عمر. (2000). حركة المقاومة وتنظيمها في الجزائر. الجزائر: دار الثورة.

18. سليمان الشيخ. (2002). *الجزائر تحمل السلاح: دراسة في الحركة الوطنية والثورة المسلحة*. الجزائر: منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال .

19. سليمان بشنونا. (2012). *الجذور الشعبية في الحركة الاصلاحية*. الجزائر: دار هومة.

20. سليمان جوادي. (1985). *الاستعمار الفرنسي والمجتمع الجزائري*. المؤسسة الوطنية للكتاب .

21. شالر وليام. (1912). *مذكرات قنصل أمريكا يف اجلزائر*. الجزائر: دار هومة.

22. صالح بلحاج. (2015). *الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910-1939*. الجزائر: ، دار بن مرابط.

23. صالح فركوس. (459 ق.م-5299). *المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين* . الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع .

24. عامر رخيلة. (8ماي 1945). *المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية*. الجزائر: ديوان المطبوعات.

25. عبد الحميد ابن باديس. (2001). *جريدة الشهاب، اضطهاد حزب الشعب*. بيروت : دار الغرب.

26. عبد الحميد ابن باديس. (بلا تاريخ). الاثار تحقيق عمار طالبي جزء 2.

27. عبد الحميد زوزو. (1919–1939). *الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية*. الجزائر : د–ط المؤسسة الوطنية للكتاب.

28. عبد الرحمان الجيلالي. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر العام جزء 3.

29. عبد العزيز فيلالي. (1830–1850). جرائم الجيش الفرنسي في مقاط الجزائر وفلسطين.

30. عبد الكريم بوصفصاف. (1969). *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الاخرى*. الجزائر : د.ط، منشورات المتحف الوطني.

31. عبد الله شريط. (بلا تاريخ). مفكرو الاصلاح في الجزائر.

32. عبد الله مقلاتي . (1830–1962). المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية .

33. عبد الهادي التازي. (1992). الصمود الوطني في مواجهة الاستعمار. الجزائر: مؤسسة الثقافة العربية.

34. العروى، عبد الله. (1976). *مفهوم التاريخ*. بيروت : دار الطليعة .

35. عسال نور الدين. (بلا تاريخ). الجرائم الاستعمارية في الجزائر خلال القرن 19.

36. علي بن عبد الله. (2005). الشعر والمقاومة: أدب الثورة الجزائرية. الجزائر: دار المعارف.

37. عمار بوحوش. (1997). *التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962*. لبنان : دار الغرب الاسلامي .

38. عمار عمورة. (2002). موجز *في تاريخ الجزائر*. الجزائر : دار ريحانة للنشر والتوزيع.

39. عمر سعد الله . (بلا تاريخ). جريمة الإبادة الجماعية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر.

40. عمر سعد الله . (بلا تاريخ). جريمة الإبادة الجماعية أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر.

41. فارس العيد. (بلا تاريخ). مقاومة الشيخ محمد بن عبد الله الملقب بومعزة من خلال كتابات الضباط الفرنسيين كتاب سانت آرنو . 169-170.

42. فاطمة الزهراء بن عيسى. (2003). القيم الدينية والهوية الوطنية. تونس: دار الفكر.

43. فرانسوا ميسبيرو. (2005). *الشرف الضائع* . الجزائر : دار القصبة للنشر .

44. فرحات عباس. (1998). *الجزائر* . وهران : دار هومة .

45. كاميه صاباتبي. (1911). المجلس العام للعمالة . *جلسات سنة 1911*، د ص .

46. لوسياني. (1950). *البيان المغرب* . بيروت : مكتبة صادر .

47. ليلى مراد. (1995). جمعية العلماء المسلمين ودورها في النضال الوطني. بيروت: دار الفكر الإسلامي.

48. ليمكين, رفائيل; دكتور سعد سلومة. (2008). حكم المحور في أوربا المحتلة. العراق: كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية.

49. مازن صالح حامد مطبقاتي. (1931-1939). *جمعية علماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية* . الجزائر : وزارة الثقافة.

50. مبارك الميلي. (2004). تاريخ الجزائر في القديم والحديث جزائر . الجزائر: دار المعرفة.

51. محمد البشير الابراهيمي. (2005). *رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.* بيروت: دار الغرب.

52. محمد بن ساعو. (2014). *العلامة محمد البشير الابراهيمي والثورة التحريرية.* الجزائر: مجلة حروف للدراسات التاريخية.

53. محمد حربي. (1984). جذور الثورة الجزائرية . بيروت: دار الغرب.

54. محمد عيساوي . (1830-1871). الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري .

55. محمد عيساوي . (بلا تاريخ). الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري .

56. محمد عيساوي . (بلا تاريخ). الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري .

57. محمد قنانش. (2009). حزب *الشعب الجزائري* . الجزائر: ، ديوان المطبوعات الجامعية.

58. مصطفى بوشناق. (2001). الدعوة والمقاومة في الجزائر . القاهرة: دار الفكر الإسلامي.

59. مقلاتي عبد الله . (1830-1850). المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر .

60. موسى السعدي. (2011). *صفحات مختارة من النسيان* . الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع .

61. ميليا، ج. (1918). *الجزائر وفرنسا* .

62. ناصر, منتصر دار. (بلا تاريخ). جريمة الإبادة الجماعية في فلسطين.

63. ناهد ابراهيم دسوقي. (2001). *دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

64. نايلي عبد القادر. (بلا تاريخ). مذكرات العسكريين الفرنسيين خلال فترة الاحتلال الفرنسي ومدى مساهمتها في تدوين تاريخ الجزائر "المقاومات الشعبية نموذجا ". 46.

65. نبيل بن عادل. (2007). ، المقاومة الشعبية في الجزائر . الجزائر: دار النهضة،

66. يحي بوعزيز. (2009). *موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب*. الجزائر: دار الهدى.

67. يحي بوعزيز. (بلا تاريخ). *الكفاح الشعبي والسياسي في الجزائر*.

المجلات العلمية:

1. د. ارزقي شويتام. (2019)سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914. جامعة الجزائر 2. مجلد 5 .العدد 1. .

2. د. مصطفى عشوي. (2019). قراءة نفسية في سجل الإستعمار الفرنسي. الكويت. المجلد 17 . العدد 1.

3. رائف رحيم . (2024). جريمة الإبادة الجماعية. مجلة الحكمة.المجلد2. العدد6.

4. صليحة علامة . (2016). إفتعال المجاعات من أشكال الإبادة الجماعية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. قسم التاريخ جامعة الجزائر 02. المجلد15. العدد12.

5. طعبة حورية.(2021). سياسة الماريشال بيجو في مستعمرة الجزائر 1848.1836.جامعة احمد دراية. ادرار . المجلد 6 .العدد 1.

6. عثمان زقب. (2013). *ابادة الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي بين الافعال المعزولة والاستراتيجية الاستعمارية* . الوادي : مجلد البحوث والدراسات المجلد 10 العدد 16.

7. عيسى بو قرين. (04 12, 1852). مجلة تاريخية "الهولوكوست الفرنسي في الغواط . الهولوكوست .

8. غانم بودن. (1832). مذبحة العوفية بوادي الحراش 1832 الظروف والتداعيات.

9. فضيل ديلو. (ديسمبر 2021). جرائم الذاكرة أثناء الاحتلال الفرنسي في الجزائر. مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعي.

10. كوسة جميلة. (بلا تاريخ). جريمة إبادة قبيلة لولاد رباح عام 1845. جامعة سطيف 2 .المجلد20. العدد2.

الرسائل الجامعية:

1.عصماني ليلى. (2012). *التعاون الدولي لقمع الجرائم الدولية* . وهران : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا.

2.المراجع باللغة الأجنبية

1. Ageron .(1990) .Histoire de L'Algerie contomporaine.244-243 .

2. Assia Djebar. (1985). Fantasia: An Algerian Cavalcade. sans villes: (Portsmouth: Heinemann.

3. Benjamin Stora. (2001). Algeria, 1830-2000: A Short History . Ithaca: Cornell University Press ،55.

4. Charles-Robert Ageron. (1970). la guerre de résistance des algériens. in reve française d'histouire d' outre-mer.

5. Charles-Robert L'Algérie coloiale.(1954-1930) .

6. Hugh Roberts. (2003). The Battlefield Algeria 1988-2002: Studies in a Broken Polity. London: Verso.

7. inistère des Colonies .(.1939-1908) .*Rapports sur l'administration des colonies françaises* .Paris :Imprimerie Nationale.,

8. James McDougall. (2006). History and the Culture of Nationalism in Algeria. Cambridge: Cambridge University Press ،143.

9. jules Roy .(1960) .La Guerre d' Algérie Fayard.42 .

10. Lettre du Général Bugeaud au Ministre de la Guerre .(1845 ,) . *Archives militaires françaises*

11. Marcel Emerit .(1964) .La conquete de l'Algerie.129 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:.....

الموضوع	الصفحة
البسملة	-
الإهداء	-
الشكروعرفان	-
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للدراسة.	6
المبحث الأول : الاطار النظري لمفهوم الإبادة في الفكر الاستعماري	6
مفهوم الإبادة الجماعية	6
تعريف الإبادة في الجزائر	6
جذور الفكر الاستعماري:	7
أشكال الإبادة : (ثقافيا)	8
اشكال الابادة (سياسيا عسكريا)	11
المبحث الثاني : السياق التاريخي للحملات الفرنسية في الجزائر 1830-1871	13
لمحة تاريخية عن الاحتلال الفرنسي للجزائر:	13
أسباب سلوك القادة الفرنسيين :	14
أولا :مراحل الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر (1830-1870)	14
العوامل المتحكمة في سياسة الاستيطان :	15
ثانيا : تقابل القوة والضعف :	18
مراحل التوسع العسكري الفرنسي :	24
الجنوب الجزائري " الأغواط نموذج " الهولوكوست	24
لمحة تاريخية عن المدينة :	24
السياسة الفرنسية في المنطقة :	26
الهولوكوست الفرنسي في مدينة الاغواط 04 ديسمبر 1852:	26
مجيئ روفيقو الى الجزائر:	30
الفصل الثاني: مظاهر السلوك الإبادة في كتابة قادات الحملات الفرنسية	35
المبحث الأول : تحليل كتابات القادة الفرنسيين حول سلوك الإبادة	35

تحليل نماذج من الوثائق الرسمية والخطابات السياسية :	35
السياسة القمعية الفرنسية كما وردت في الرسائل:	42
دراسة مذكرات وكتابات شخصية لقادة الحملات :	45
مقاومة عنابة للاحتلال الفرنسي :	45
مقاومة أحمد باي:	46
مقاومة الجنوب القسنطيني :	46
المبحث الثاني : استراتيجيات الإبادة المستخدمة ضد المقومات الشعبية .	47
أولاً: تدمير المنشآت الأساسية (المزارع والأسواق)	47
مصادرة أملاك الحبوس :	49
مصادرة أملاك البايلك	49
استخدام الطرق القمعية ضد السكان المدنيين :	53
ثانيا قانون الاهالي:	54
ثالثا : المسؤولية الجماعية	55
الفصل الثالث: أثير سلوك الإبادة في مقاومة الشعب الجزائري	62
المبحث الأول :انعكاسات الإبادة على البنية الاجتماعية والثقافية لشعب الجزائري	62
1- أثر التدمير على الهوية الوطنية الجزائرية:	62
2- دور النخبة المثقفة والصحافة المقاوِمة في مواجهة الإبادة:	65
3- أثر الفكر المقاوم في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية:	67
الخاتمة	73
الملاحق	-
قائمة المصادر والمراجع	-
فهرس المحتويات	-
الملخص	-

تلخيص :

تهدف المذكرة إلى تحليل الاستعمار الفرنسي في الجزائر كمشروع استيطاني شامل ذي أبعاد عسكرية وثقافية واجتماعية مترابطة. بيّنت أن الاحتلال لم يكن نتيجة حادث عرضي بل نتيجة توجه توسعي فرنسي مرتبط بأزمات داخلية وطموحات إمبريالية. ركزت على الدور المركزي للعنف العسكري، من خلال سياسات الأرض المحروقة والإبادة، خاصة في مناطق مثل الأوراس، الغرب، والأغواط. كما أبرزت كيف مهّد هذا العنف لتطبيق سياسات الفرنسة، ومحاربة اللغة العربية والإسلام، ضمن مشروع لإعادة تشكيل الهوية الجزائرية. في المقابل، تناولت المذكرة مختلف أشكال المقاومة، من الكفاح المسلح إلى المقاومة الثقافية، خاصة جهود جمعية العلماء المسلمين في الدفاع عن الهوية الوطنية .

summary

This dissertation aims to analyze French colonialism in Algeria as a comprehensive settler project with intertwined military, cultural, and social dimensions. It demonstrates that the occupation was not the result of a random incident, but rather the outcome of a systematic expansionist policy linked to internal French crises and imperial ambitions. The study highlights the violent nature of this project, notably France's use of scorched-earth tactics and acts of extermination, particularly in regions such as the Aurès, the West, and Laghouat. It also shows how military violence paved the way for the implementation of policies of "Francization," targeting the Arabic language and Islam, in an effort to erase national identity and reshape Algerian society according to the French model. In response, the dissertation sheds light on various forms of resistance both armed and cultural—especially the role of the Association of Algerian Muslim Ulama in reviving language and religion and fostering national consciousness